

سالم مشكور

نزاعات الحدود في الخليج

معضلة السيادة والشرعية



مركز الدراسات الإستراتيجية
والبحوث والتوثيق


مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق في الكفة الأخرى لرجح إيمانه .
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com

نزاعات الحدود في الخليج

معضلة السيادة والشرعية

سالم مشكور

نزاعات الحدود في الخليج

معضلة السيادة والشرعية



مركز الدراسات الاستراتيجية
والبحوث والتوثيق

(الآراء الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز)

الطبعة الأولى

بيروت ـ ١٩٩٣

مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق

بئر حسن ـ شارع السفارات ـ بناية تابت

تلفون: ٣١٩٧٤٤ ـ ٨٢٠٩١٣ ـ ٨٢٠٩٢٠ ـ ٨٣٥٤٩٥ ـ ٨٣٣٦٩٨

فاكس: ٨٣٥٤٩٥ (٠١)

ص.ب: ١١٣/٥٦٦٨

بيروت ـ لبنان

المحتويات

القسم الثاني
مشكلة الحدود

القسم الثالث
تداعيات عسكرية لمعضلة الحدود : نموذج أزمتي الخليج

تمهيد

منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن شهدت منطقة الخليج سلسلة أحداث وحروب هي الأعنف في تاريخ المنطقة المعاصر، بدءاً بالحرب العراقية ـ الايرانية التي دامت ثمانية أعوام (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، مروراً بالإجتياح العراقي للكويت (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، وما أسفر عنه من حرب مدمرة أعادت رسم الخريطة السياسية للمنطقة والعالم؛ وأخيراً، وربما ليس آخراً، النزاعات المتجددة بين قطر والبحرين حول جزر متنازع عليها، وعودة النزاع الإيراني ـ الإماراتي حول الجزر الثلاث، والنزاع السعودي ـ القطري الذي بلغ مرحلة الاصطدام المسلح. ولا تزال الساحة الخليجية مفتوحة على احتمالات نزاعات جديدة مرشحة للتفجر كل حين.

هذه النزاعات سلطت الأضواء على أزمة مستمرة في هذه المنطقة، اسمها «معضلة الحدود». كيف نشأت هذه المعضلة ومتى، وما هي العوامل التي عملت على توجيهها وتحديد أبعادها ومساراتها؟

لقد كانت اعتبارات الأهمية الجيوستراتيجية للخليج، وتنافس القوى الدولية عبر العصور للهيمنة عليه، الأرض التي نمت عليها جذور المشكلة الحدودية الحالية، التي بدأت أولى مفرداتها إبّان الهيمنة البريطانية ومحاولات

إبعـاد النفـوذ العثـماني مـن المنطقـة، فكانت معـاهدة «الخط الأزرق» لعـام ١٩١٣، أول فصل بين مناطق نفوذ الدولة العـثـمانية ومناطق نـفـوذ الدولة البريطانية، تلتـها إتفاقية العقير لعام ١٩٢٢، التي رسمت على الأرض أول حدود بين العراق والكويت ونجد.

وأدى ظهور النفط في الثلاثينات من هذا القرن دوراً كبيراً في إعادة بلورة أشكال الحدود الموجـودة، ورسم الحدود التي لم ترسم من قبل. عندئذ بدأت معالم المعضلة الحدودية تتبلور أكثر فاكثر، وبدأت اتجاهاتها وأبعادها ومساراتها تتحدد على أساس أنماط التفاعلات الإقليمية والدولية التي تتفاعل مع العامل الاستراتيجي ومع الموروث التاريخي لتنتج المركب الراهن لهذه المعضلة.

وقـد تركت بريطانيا، التي رعت صوغ الأشكال الأولى للمشكلة الحدودية، بذور أزمة دائمة التفجر بين كل دول المنطقة، من خلال الأسلوب الإعتباطي الذي مارسته في عملية الترسيم، وتشجيع اعتماد مبدأ القوة كعنصر مهم في عملية تغيير الحدود، الأمر الذي ترك في المنطقة هاجسين متباينين: خوف الإبتلاع، والرغبة في التوسع، الأمر الذي القى بتداعياته المعقدة على مسار المعضلة الحدودية، فانتجت ازمتي الخليج وما بينهما من أزمات أصغر حجماً، وأخرى كامنة جاهزة للتفجر.

وإذا كانت بريطانيا زرعت بذور المشكلة الحدودية ورعتها خلال سنوات الهيمنة البريطانية على الخليج، فإن الولايات المتحدة الأميركية تقطف اليوم ثمار هذه المعضلة، في ظل هيمنتها الكاملة على الخليج منذ الإنسحاب البريطاني عام ١٩٧١. ولعل من غير الاعتباطي القول إن هذه المعضلة ستكون العصب الحيوي للسياسة الأميركية في المنطقة الخليجية في إطار ما يطلق عليه اليوم «النظام العالمي الجديد»، الذي تريد أميركا الانفراد به كلاعب وحيد دون منافس.

من هنا تأتي ضرورة دراسة قضايا الحدود في إطارها الإستراتيجي، وفي أبعادها السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وفي بيئتها المحلية (الخليج بوصفه وحدة إقليمية) وضمن موروثها التاريخي ومفاعيلها الراهنة.

القسم الأول

الإطار السياسي العام

الفصل الأول

الخليج في المنظار الجيوستراتيجي

يتجاوز مفهوم «الخليج»اليوم، المعنى الجغرافي المباشر الدال على ممر مائي دولي تطل عليه مجموعة دول، إلى معنى جيوستراتيجي بالغ الأهمية، ليس لدوله ودول المنطقة فحسب، بل لمعظم دول العالم، وخصوصاً الدول الكبرى. وبسبب أهمية المنطقة، وأبعادها الدولية الشاملة، أصبحت تذكر بلفظة «الخليج» (The Gulf) دون الحاجة إلى تحديد ذلك بهوية قومية أو غيرها.

لكن هذه المنطقة لم تكتسب اهميتها خلال العهود المتأخرة، بل إنها ظهرت منذ اكتشفت على يد الأسكندر المقدوني، قبل اكثر من ثلاثة وعشرين قرناً. فمنذ ذلك الوقت، بدأت عناصر الاستقطاب فيها تشد أنظار الباحثين عنها، وأولها أن الخليج كان منذ القديم، الممر الدولي المهم للتجارة بين بلدان حوض المتوسط والهند، إذ كان اكتشافه بداية افتتاح طريق الهند عبر الخليج.

وظلت هذه المنطقة تحتل أهمية كبيرة لموقعها الوسطي، سواء للحضارات والدول التي نشأت في وادي الرافدين أو للامبراطوريات اليونانية والرومانية والفارسية المجاورة، فكان لهذه المنطقة دور مهم في عملية

التواصل والاتجار بين الحضارات القديمة في وادي الرافدين والهند والصين، وكان الخليج «ملتقى التجارات القادمة من جنوب آسيا وجنوبها الشرقي، أو من شرق افريقيا او من البحر الأبيض المتوسط. ولذلك شهد خلال العصور المختلفة نشاطاً بحرياً عظيماً، حيث كانت السفن الهندية والصينية تمخر عبابه»[1] حاملة السلع بين المناطق آنفة الذكر.

وبهذا كان الخليج حلقة الوصل بين الهند وأراضي الحضارات التي نشأت في المشرق، وقد وصفها الكاتب الفرنسي بيربي بأنها «قلب المشرق جغرافياً، وبابه السحري وصندوقه الذهبي الرائع الذي يسيل له اللعاب»[2].

وبظهور الاسلام وانتشاره كقوة مؤثرة في العلاقات الدولية في العصور الوسيطة تبوأت منطقة الخليج موقعاً وسيطاً مهماً في حركة النقل والتجارة والمبادلات التي كانت تتم عن طريق البحر بين ممالك اوروبا والعالم الاسلامي. وفي خلال تلك الفترة ازداد نفوذ كل من البصرة والبحرين وعمان في الخليج كموانىء رئيسية. وجاءت الفتوحات الإسلامية التي توسعت نحو شواطىء المحيط الهادي لتترك أثرها في الخليج، الذي أصبح بمثابة موقع وسط في قلب العالم الاسلامي بين مشرقه الأقصى ومغربه الاقصى. ومن هذه المنطقة انطلقت الأساطيل البحرية لاهل الخليج المسلمين، إلى موانىء الهند وسيلان وبورما وشرق افريقيا، مروراً بالمناطق الغربية، فكان لذلك اكبر الأثر في نشر الاسلام في سواحل الهند وسيلان وبورما وشرق افريقيا، وحتى الصين، عندما اندفع بحارة الخليج إلى هناك وانشأوا مراكز تجارية في سواحلها واعتنق الكثير من الصينين الاسلام.

وفي القرن الخامس عشر، عندما دشنت اوروبا مرحلة الاكتشافات للعالم الجديد ورأس الرجاء الصالح، وبدأت مرحلة الاستعمار الاوروبي

---

(١) محمد رشيد الفيل، **الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي** (الكويت: رابطة الاجتماعين، ١٩٦٧)، ص ١١.

(٢) المصدر نفسه.

للهند وأوقيانوسيا، كان الخليج حلقة وسيطة للتجارة الدولية.

وقد عبر الكثير من السياسيين والكتاب الغربيين عن الأهمية الإستراتيجية للمنطقة وخصوصاً مضيق هرمز، فالبريطانيون كانوا يرددون «اذا كان العالم خاتماً، فهرمز ستكون جوهرته»[٣].

أما ارنولد ولسن، فكان يرى أنه من بين الخلجان كافة، لا يوجد خليج يفوق هذا الخليج في اهميته بالنسبة الى علماء طبقات الأرض وعلماء الآثار والمؤرخين والجغرافيين والتجار والاستراتيجيين على حد سواء[٤].

وإذا كانت عناصر الجذب تلك قد اكسبت الخليج هذه الأهمية الكبيرة، فان عنصراً جديداً أضيف اليها لاحقاً، ضاعف من أهمية المنطقة وزاد وتيرة التحرك الخارجي باتجاهها على الصعد كافة. فقد أدى ظهور النفط إلى جعل هذه المنطقة من أهم مناطق العالم استقطاباً للانظار، والخطط السياسية الإستراتيجية، والتدخل الأجنبي، بأشكاله المختلفة، إذ وصف ريموند أوسي في كتابه **ملوك الرمال في عمان**، الأهمية الاستراتيجية للخليج بعد ظهور النفط، بقوله: «إنه شريان الحياة الرئيسي بالنسبة إلينا. وقد أكد اكتشاف النفط وقدم الطيران هذه الحقيقة. وسيظل الخليج الفارسي يسيطر على استراتيجيتنا سنين طويلة، فهو يتوسط جميع خطوطنا البحرية والجوية الرئيسية إلى الشرق. واذا قامت في الخليج الفارسي دولة معادية، فانها تستطيع أن تدق المسمار الأخير في نعش النفوذ البريطاني بجنوب البحر الأبيض المتوسط كله»[٥].

وفي العصر الحديث يتكرر هذا القول لدى السياسيين الأميركيين، فوكيل وزارة الخارجية الأميركية السابق دايفيد تيوسوم، يُعيد الرؤية

---

(٣) انظر: خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(٤) انظر: عبد الغني مروّة، «الخليج العربي بعيداً عن السياسة،» **المستقبل** (آذار/مارس ١٩٨٠).

(٥) نقلاً عن: حزب البعث العربي الإشتراكي، **الخليج العربي . . دراسة موجزة** (دمشق: الحزب، ١٩٧٢)، ص ٣٠.

البريطانية، إذ يرى أنه إذا كان العالم دائرة مسطحة، فإن الخليج مركزها وأن ما من مكان في العالم اليوم فيه كل هذا القدر من التقاء المصالح العالمية. وما من منطقة هي في مثل هذه الأهمية الأساسية لاستمرار استقرار العالم وسلامته الإقتصادية كمنطقة الخليج[٦].

كانت أهمية الخليج الجيوستراتيجية تزداد مع تزايد الاحتياطيات النفطية المكتشفة في البلدان المطلة عليه، فاحتياطي الخليج في اليابسة والبحر، يسجل زيادة ملحوظة (من ٤٨ مليار برميل عام ١٩٥٠ الى ٥٩٢,٦ مليار برميل عام ١٩٩٠) الأمر الذي يزيد من مساهمة هذه المنطقة في الاحتياطي العالمي، الى ٦٧ في المئة بعدما كانت هذه النسبة ٥٢ في المئة عام ١٩٥٠[٧].

ومع تزايد الاكتشافات، كان هناك تزايد في استهلاك النفط في البلدان الصناعية بشكل كبير. ويشير الخبراء إلى أن الدراسات والارقام المتوافرة ترجح خروج الغرب الصناعي من سوق الانتاج مع نهاية العقد المقبل، وخروج أوروبا الشرقية من سوق الإنتاج مع بداية القرن المقبل. وتباعاً تخرج بقية دول الأوبك عام ٢٠١٠، وبقية دول العالم الثالث عام ٢٠٢٠. وعندئذ لن يكون هناك منتجون للنفط سوى دول الخليج[٨].

وإذا ما أضفنا الغاز الطبيعي، الذي اكتشفت في الخليج أكبر حقوله في العالم، وثبت احتواء المنطقة على أكبر احتياطي عالمي منه، سندرك الأهمية التي تحتلها هذه المنطقة، اليوم وغداً، والموقع الذي ستحتله في استراتيجيات القوى الكبرى في العالم، كما يتيح لنا ذلك إدراك أبعاد الظواهر السياسية والأحداث التي شهدتها هذه المنطقة حتى الآن، ومنها على سبيل المثال، المشاكل الحدودية المستعصية بين دول الخليج، وأزمتا الخليج، الأولى والثانية.

---

(٦) عبد الرحمن النعيمي، **الصراع على الخليج** (بيروت: المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٠.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٨) انظر: جاسم خالد السعدون، «النفط والمالية العامة،» محاضرة ألقيت في منتدى التنمية، ١٩٨٩، ص ٩.

الفصل الثاني

الصّراع الدّولي على الخليج وعودة أوروبا

اولاً : الصراع الدولي على الخليج

كان من الطبيعي، بسبب الأهمية الكبيرة للخليج، قديماً وحديثاً، أن تصبح هذه المنطقة محط أنظار كل القوى العالمية التي تريد الهيمنة على الممرات المائية والمناطق الاستراتيجية لضمان طرق التجارة والإمدادات النفطية.

كانت الدول الأوروبية قد بدأت اهتمامها بالخليج منذ أواخر القرن الخامس عشر، ثم القرن السادس عشر[1] بسبب الجغرافية السياسية الخاصة للمنطقة، لكونها تطل على أحد الطرق الرئيسية بين الشرق والغرب، منذ فجر المدنية.

---

(١) يرى بعض الباحثين أن اهتمام الدول الأوروبية بالخليج يعود إلى القرن الخامس عشر، في حين يرى آخرون أن ذلك يرجع إلى القرن السادس عشر. في هذا الصدد أنظر : ارنولد ويلسون، **الخليج العربي**، تعريب عبد القادر يوسف (الكويت: مكتبة الامل، ١٩٤٠)؛ محمد عدنان مراد، **صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي** (دمشق، ١٩٨٤)، وج. ج لوريمر، **دليل الخليج** ، القسم التاريخي، ج ١(قطر: مكتب أمير قطر، ١٩٦٧).

١ ـ النفوذ البرتغالي

مثلت الكشوف الجغرافية البرتغالية أولى التحركات الأوروبية باتجاه الخليج. وكانت تعود الى عاملين: ديني واقتصادي، تمثل الاول برغبة اسبانيا والبرتغال في تحويل المسلمين في غرب افريقيا وفي غيرها إلى المسيحية الكاثوليكية، أما اسبانيا فكانت تهدف إلى نشر الديانة المسيحية الكاثوليكية بين السكان الأصليين في قلب القارة الافريقية. عندئذ كان الضعف قد بدأ يدب في أوصال القوى الإسلامية، إذ استطاعت البرتغال طرد كل العرب والمسلمين منها قبل خروجهم من اسبانيا. ففي البداية اكتسب التحرك البرتغالي دوافع دينية هي الانتقام من العرب المسلمين، ثم انقلبت الدوافع الحقيقية إلى حب الكسب. وهنا تجسد العامل الإقتصادي في التحرك البرتغالي. وظلت الطموحات الاقتصادية متداخلة مع المعتقدات الدينية التي دفع بعض الجنود المتعصبين حياتهم من أجلها.

وقبل أن يبحر **الفونسوري البو كيرك** إلى الشرق عام ١٥٠٦، قال لجنوده «إن الخدمة الجليلة التي سنقدمها لله هي طردنا المسلمين من هذه البلاد»[٢]، ويشير مؤلف كتاب **آسيا والسيطرة الغربية**، السفير الهندي ك. م بانيكار، إلى أن البوكيرك بعد ذكر خدمة الله والدين قال: «وذلك أنني على يقين أننا لو انتزعنا تجارة ملقا هذه من بين ايديهم [يعني المسلمين] لأصبحت كل من القاهرة ومكة اثراً بعد عين، ولامتنعت عن البندقية كل تجارة التوابل»[٣].

وبهذا دخل العامل الإقتصادي ضمن دوافع الحملات البرتغالية. وبالفعل استولى البوكيرك على هرمز في الخليج عام ١٥٠٩ وعلى سقطرة عند مدخل البحر الأحمر. فقد استهدف البرتغاليون والاوروبيون بعامة،

---

(٢) محمد عدنان مراد، المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

التخلص من احتكار البنادقة لتجارة السلع مع الشرق والوصول إلى طرق جديدة لا تسيطر عليها مصر والدولة العثمانية اللتان كانتا تفرضان رسوماً على مرور التجارة عبر أراضيهما. وبذلك تحصل أوروبا على المنتوجات الشرقية بأسعار زهيدة.

لكن التحرك البرتغالي باتجاه الخليج كان قد بدأ في إثر رحلات استكشاف عديدة، ففي عام ١٤٨٦ طاف «دي دياز» حول رأس الرجاء الصالح، مبتغياً الوصول إلى بلاد التوابل والقرفة والفلفل، كما أعد دي كونيلو، الذي وصل الى هرمز، تقريراً عن هذه الجزيرة وأهميتها الاستراتيجية. وفي عام ١٤٩٨، وصل فاسكو دي غاما إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح، وقد احدثت رحلته ثورة في تجارة أوروبا، ومنحت البرتغال مكانة بارزة على الساحة الدولية، وصار ملوك البرتغال منذ ذلك الحين يطلق كل منهم على نفسه لقب «ملك الفتح والملاحة والتجارة في الهند والحبشة وجزيرة العرب وفارس». فكان الملك عمانوئيل الأول أول من حمل هذا اللقب عام ١٥٠٥. وكان ذلك محفزاً للملك لاحتلال عدن وهرمز، فأرسل الدون فرانسيسكو الميدا وعينه حاكماً للمستعمرات البرتغالية في الشرق. وفي عام ١٥٠٦ هزمت القوات البرتغالية أسطولاً تركياً ـ عربياً كان قد جاء الى ساحل الهند لنجدة أحد الأمراء المسلمين. وبذلك أصبح التفوق البرتغالي في المنطقة حقيقة مؤكدة.

بعد تعيين الميدا حاكماً على المستعمرات البرتغالية في الشرق، انصب اهتمام البرتغاليين على التجارة، كما كان هذا الحاكم، الميال الى الأساليب السلمية والمعارض للتوسع والفتح، يؤمن بضرورة حصول بلاده على السيادة البحرية لتأمين طرق التجارة، من خلال إيجاد قواعد بحرية، والسيطرة المطلقة على أبواب المضايق في البحر الاحمر.

وبالفعل، شرع القائد البرتغالي البوكيرك بالتحرك نحو القواعد البحرية المهمة، مثل هرمز التي كانت المركز التجاري العام للخليج. وكان

البوكيرك يبدي اهتماماً بها ويرى أن الاستيلاء عليها يمكنه من السيطرة على طريق الخليج برمته، وتحقيق أهداف تجارية عدة، منها الاستحواذ على النشاط التجاري لسكان الخليج، الذي كان يدر عليهم أرباحاً كبيرة. وبالفعل تمكن البوكيرك من إحراق ٤٠ سفينة صيد أو تجارة في هرمز وأماكن أخرى. كما قام بسلب واقتحام مدن عدة، مثل قريات وقلهات، على ساحل عمان، واحتلهما، ثم احتل مسقط دون مقاومة، ثم وصل إلى هدفه فاحتل هرمز ولبث فيها مدة، ثم اتجه إلى مناطق أخرى لصد هجمات العثمانيين على املاك البرتغاليين فافلتت هرمز من يده ثانية، فعاد واسترجعها.

اما في الجانب الايراني فقد بعث الشاه اسماعيل الصفوي سفيراً إلى البوكيرك وعقد معه اتفاقية هرمز عام ١٥١٥، اعترف فيها للاخير بلقب ملك هرمز وحاكمها العام، مقابل تعهدات برتغالية، منها مؤازرة فارس في صراعها المرير مع الدولة العثمانية، وهذا هو السبب الذي أدى إلى تنازل فارس عن جزيرة هرمز. ولاحقاً نقضت فارس هذه الاتفاقية لمجرد زوال الخطر العثماني.

ظلت هرمز طوال القرن السادس عشر، بفضل اهميتها الجيوسياسية، تتبوأ مكان الصدارة في النشاط البرتغالي الإقتصادي، وكان ميناءا البصرة ومسقط أهم منطلق للتجارة البرتغالية. لكن الضعف بدأ يدب في الجسم البرتغالي في الخليج بسبب سوء سلوك القادة المحليين. كما بدأ خطر الدولة العثمانية المتنامية يهدد الوجود البرتغالي في المحيط الهندي والخليج، اذ كان النفوذ العثماني بارقة أمل لعرب الخليج، الذين لم يكونوا يقوون على مواجهة الوجود البرتغالي.

٢ ـ النفوذ العثماني

رفع العثمانيون راية الدين الاسلامي في مواجهة البرتغاليين المسيحيين، بعدما كانت الدولة العثمانية قد أعلنت إقامة الخلافة الاسلامية،

فقد كان في نية البرتغاليين اقتحام البحر الأحمر والنزول في ينبع والتوجه نحو المدينة المنورة، ونبش قبر الرسول(ص)[٤]. فسارع العثمانيون للاتصال بشريف مكة وبالقوى اليمنية للتعاون معهم في مواجهة البرتغاليين في المياه الهندية. فكلف السلطان العثماني سليمان القانوني والي مصر «سليمان باشا الخادم»، عام ١٥٣٧ منازلة البرتغاليين، فجهز الأخير أسطولاً من ثمانين سفينة وفرض سيطرته على عدن، لكنه لم يتمكن من مواجهة حشد القوات البرتغالية، فاتجه الى الخليج وسيطر على مسقط وحاصر هرمز ونجح في حض اهل القطيف على الثورة على البرتغاليين وإطاحتهم، وتسليم المدينة للعثمانيين.

ويبدو أن السلطان العثماني الذي كان يمتلك اكبر قوة في تلك الفترة، لم يتمكن من إنقاذ عرب الاندلس المسلمين في نكبتهم. وعندما أدرك فداحة الخطر الناجم عن التوسع البرتغالي في المحيط الهندي وتأثير ذلك السلبي في مصر وغيرها، طلب سليمان القانوني من والي مصر تحريك جيشه باتجاه المنطقة قائلاً له: «عليك إعداد العدة في السويس للجهاد في سبيل الله، حتى اذا تهيأ لك إعداد اسطول وتزويده بالعتاد والميرة والذخيرة وجمع جيش كافٍ، فعليك أن تخرج إلى الهند وتستولي عليها وتحافظ على تلك الأجزاء»[٥].

وفي عام ١٥٥٢ تمكنت حملة عثمانية أخرى بقيادة بيرى بيك من هزم البرتغاليين وإعادة الإستيلاء على مسقط وجزيرة قشم، لكنها عجزت عن الاستيلاء على هرمز. وخلال الفترة ١٥٥٧ ـ ١٥٨١، تجددت المعارك بين الجانبين وشملت مناطق مسقط، فكان النصر حليف العثمانيين في معظم المعارك، عند ذلك أدرك البرتغاليون صعوبة بقائهم في أي من مناطق الخليج فغادروا المنطقة بشكل نهائي.

---

(٤) فتحية النبراوي و محمد نصر مهنا، الخليج العربي : دراسة في العلاقات الإقليمية والدولية (الاسكندرية: منشأة المعارف، [د.ت])، ص ١٢٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

ثانياً : العودة الاوروبية إلى الخليج

مع مطلع القرن السابع عشر، دخل الخليج مرحلة جديدة من تاريخه، إذ أصبح ساحة لصراع القوى الأوروبية المتنافسة سياسياً على صنع الأحداث العالمية والمشاركة الفعلية في التطورات العالمية والإقليمية. فكان التنافس الأوروبي على إيجاد موطىء قدم في الخليج يدور منذ بداية القرن بين فرنسا وبريطانيا بعدما سبقتهما إلى ذلك هولندا.

١ ـ النفوذ الهولندي

كانت الامبراطورية الهولندية أولى الامبراطوريات الإستعمارية ظهوراً. فقد سبق الهولنديون غيرهم ببناء السفن الثقيلة الحمولة وتنظيم قوافل التجارة البعيدة، حتى غدا الأسطول الهولندي يضم ٢٠ ألف مركب، واصبحت العاصمة الهولندية عاصمة المال والتجارة والصيارفة وبُناة السفن، فتأسست شركتان كبيرتان استعماريتان إحداهما شرقية والأخرى غربية.

يرجع الفضل في وصول النفوذ الهولندي الى الهند والخليج، الى يان لنشوتن (Jan linschoten) الذي نشر نتائج أبحاثه ودليل الملاحة العملي الذي وصف فيه الطريق من لشبونة إلى الخليج وأهمية التجارة في هذه المنطقة والتيارات والرياح والمراكز التجارية والمرافىء والجزر القائمة، الأمر الذي مكَّن الهولنديين من تلافي أية صعوبات في رحلاتهم التالية. وقد تمكن الهولنديون من السيطرة على جزر الهند الشرقية عام ١٥٩٤. وخلال الفترة ١٥٩٨ ـ ١٦٠١، قاد الهولنديون حملات عدة أستولوا فيها على مستعمرات برتغالية في الهند، وأسسوا شركة الهند الشرقية الهولندية.

وتصاعد التنافس والتعارض بين المصالح الهولندية والمصالح البرتغالية، الأمر الذي اضعف الطرف الثاني في منطقة الخليج، وخصوصاً عندما تعاونت هولندا مع بريطانيا وقدمت إليها بعض السفن لمساعدتها على

الحاق الهزيمة بالاسطول البرتغالي عند ميناء بندر عباس الايراني عام ١٦٢٥.

اتخذ الهولنديون من بندر عباس مركزاً تجارياً لهم، وسيطروا على تجارة التوابل، في الوقت الذي تضاءل النشاط البريطاني عند منتصف القرن السابع عشر. وقد ساعد الهولنديين على ترسيخ وجودهم ونشاطهم في الميناء الإيراني، انشغال الشاه عباس بالحرب مع العثمانيين، الأمر الذي استغله الهولنديون للضغط على حكومة فارس والحصول منها على امتياز يمنحهم حصة من تجارة الحرير فيها. كما قاموا بكسب دعم الشاه عباس الثاني بعد موت الأول، الامر الذي مكنهم الحصول على مركز ممتاز في الجانب الإيراني من الخليج، وبذلك بلغ الهولنديون مركز الصدارة في الخليج بين عامي ١٦٣٩ و ١٦٤٠ وسيطر نشاط الشحن التجاري الهولندي على بندر عباس.

وما يميز الدور الهولندي في الخليج أنه لم يستهدف الإستيلاء على المراكز المهمة في المنطقة، على عكس ما فعلت البرتغال، ولاحقاً بريطانيا على الرغم من أن جهودهم تركزت على التجارة والبيع.

لكن النفوذ الهولندي بدأ يتضاءل في المنطقة خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، بسبب سياسات الملك لويس الرابع عشر[٦] فخضعوا للأمر الواقع وقاموا بنقل وكالات شركة الهند الشرقية من الموانىء الخاضعة لفارس أو للدولة العثمانية إلى جزر محصنة يمكن الهولنديين العمل فيها بحرية، فاخلوا وكالتهم في البصرة عام ١٧٥٢ في إثر خلاف مع السلطات العثمانية هناك، كما انسحبوا من بوشهر على الجانب الإيراني عام ١٧٥٣ وبندر عباس عام ١٧٥٩، وانتقلوا إلى جزيرة خرج قرب بوشهر، بعدما قام حاكمها بتأجيرها لهم مقابل بدل سنوي.

وأثار السلوك الهولندي كراهية أهل الخليج تجاههم، إذ قاموا بجلب

---

(٦) انظر: ويلسون، الخليج العربي، ص ٢٧١ ـ٢٨٥.

المستوطنين الى جزيرة خرج كما حاربوا حرفة الغوص سراً، الأمر الذي ادى الى تعرضهم لضربات قوية أضعفت مركزهم، فاضطروا إلى إخلاء هذه الجزيرة، وكان ذلك ايذاناً بانتهاء نفوذهم في الخليج، الذي تم عام ١٧٦٥ لمصلحة النفوذ البريطاني.

٢ ـ النفوذ البريطاني

كان تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية عام ١٦٠٠، بمرسوم ملكي من الملكة اليزابيث، الخطوة الأولى التي اقدمت عليها بريطانيا لدخول منطقة الهند والخليج. وقد أدى تأسيس الشركة، الذي جاء في إثر تحقيق بريطانيا انتصاراً بحرياً على اسبانيا عام ١٥٨٨، الى بدء مرحلة النشاط التجاري البريطاني، بعدما غدت بريطانيا اعظم دولة بروتستانتية حرة في أوروبا.

وخلال النصف الاول من القرن السابع عشر، اتسم نشاط البريطانيين بالتعاون مع الهولنديين في نشاطهم التجاري وكذلك العسكري، اذ كان من مصلحة الجانبين إزاحة النفوذ البرتغالي، إلا أن هذا التعاون انقلب بعد عامين الى عداء ومنافسة شديدين، عندما أصبحت بريطانيا أولى دول اوروبا التجارية في الخليج. كما اقتصر نشاط شركة الهند الشرقية البريطانية خلال النصف الأول من ذلك القرن على العمليات التجارية فقط، إذ أنشأت مراكز تجارية في شرق افريقيا واصفهان والبصرة هدفها توزيع السلع، وضمان توزيع بريد الشرق من البصرة باتجاه الغرب والشرق. لكن توسع نشاط الشركة اقتضى بالضرورة عدم الانفصال عن الاحداث السياسية في المنطقة، لما لذلك من تأثير في النشاط التجاري وحركة الملاحة. من هنا أصبح للشركة طابع سياسي إلى جانب طابعها التجاري. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تعداه إلى مزيد من الصلاحيات القنصلية والعسكرية، وهذا هو الأسلوب الذي اتبعته بريطانيا في المنطقة: ان تجد نفوذاً من خلال شركة تجارية، وسرعان ما

تتوسع لتكوّن امبراطورية اقتصادية تتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان وتؤدي دوراً مؤثراً في رسم السياسات الداخلية والخارجية، وحتى في تعيين أعضاء الحكومات.

شهد عام ١٦٨٨ انتزاع البريطانيين السيطرة على مضايق ملقا من الهولنديين، فتحكموا بذلك بتجارة الشرق مع الصين وجزر الهند الشرقية. وفي عام ١٧٦٥ أخلى الهولنديون مواقعهم في الخليج، كما أسلفنا بينما كانت بريطانيا قد أحكمت سيطرتها على الهند منذ عام ١٦٩٠. وفي عام ١٧٩٨ احتلت مسقط واستطاعت بذلك التحكم بالتجارة عبر مضيق هرمز. ولم يبق إلا عدن التي احتلتها القوات البريطانية عام ١٨٣٩، فكانت المفتاح الفعلي لتجارة البحر الاحمر ومنه إلى مصر وساحل سوريا.

وبعد ذلك بدأت بريطانيا باحكام سيطرتها على منطقة الخليج، عبر إضعاف قدراتها التجارية والإقتصادية وإخضاع المنطقة لسلطتها المباشرة، فقدمت القوات البريطانية التي نشطت مرة أخرى أعذاراً لتبرير عملياتها الحربية، منها مكافحة القرصنة في المحيط الهندي والخليج تماشياً مع معاهدة ١٧٩٨ مع مسقط والقضاء على تجارة الرقيق بعد قرارها منع التعامل مع هذه التجارة، ومنع الاتجار بالأسلحة.

والواقع أن قضية مكافحة القرصنة تثير جدلاً بين المؤرخين، فهناك فريق يرى أن أعمال القرصنة كانت حقيقة واقعة[٧]، وبذلك يؤيد وجهة النظر البريطانية. أما الفريق الآخر فيرى أن القرصنة مجرد تهمة ألصقت بالساحل العربي للخليج من قبل البريطانيين لمهاجمة وتدمير النشاط البحري لساحل عُمان. وإن كثرة ترديد هذه التهمة أدت إلى أن تنطلي على الكتّاب والمؤرخين المحليين[٨].

---

(٧) انظر: حميد بن سلطان بن حميد الشامي، **نقل الاخبار في وفيات المشايخ وحوادث هذه الديار** (أبو ظبي: دار الفكر الجديدة، ١٩٨٦)، ص ١٤٦.

(٨) انظر: خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

وبعدما حسمت بريطانيا الصراع الأوروبي لمصلحتها مباشرة، تحت شعار القضاء على القرصنة، هاجمت السواحل العربية للخليج وعدن وموانىء اليمن. وقامت بين عامي ١٨١٠ و ١٨٢٠ بغزو رأس الخيمة (معقل القواسم) وحرقها، وكذلك الفجيرة وخورفكان مرات عدة، ثم عقدت اتفاقية عام ١٨٢٠ سميت معاهدة الصلح العامة للقضاء على أعمال القرصنة في رأس الخيمة.

وبعد أقل من ربع قرن، وقعت إمارات ساحل عُمان معاهدة «الصلح الأبدي» مع بريطانيا، عام ١٨٥٣، فكانت هذه المعاهدة بمثابة النهاية الفعلية للمقاومة المحلية للنفوذ البريطاني. بل إن هذه المعاهدة الزمت الموقعين عدم رد أي اعتداء يمكن أن يقع عليهم في البحر والاكتفاء بتقديم شكوى إلى السلطات البريطانية. وبعد بضع سنوات، دخلت جميع الامارات على الساحل الغربي للخليج في معاهدات حماية مع بريطانيا اكثر شمولية من معاهدة عام ١٨٥٣، وهي:

- اتفاقية الحماية مع البحرين عام ١٨٦١.
- تجديد معاهدة الحماية مع مسقط عام ١٨٩١.
- معاهدة الحماية مع البحرين عام ١٨٩٢.
- معاهدة الحماية مع الكويت عام ١٨٩٩.

وفي عامي ١٨٤٧ و ١٨٦٠، وقعت بريطانيا اتفاقيتين مع مسقط والبحرين تحصل هي بموجبهما على حق توقيف السفن التجارية المحلية في عرض البحر، بحجة منع تجارة الرقيق. فبدأت بعملية إغراق منظم لهذه السفن لمجرد الاشتباه بها، بدلاً من قطرها إلى ميناء قريب كما تقضي الإتفاقية. بعد ذلك بدأت مرحلة جديدة من التضييق على الانشطة التجارية المحلية بحجة منع الاتجار بالاسلحة، ووقعت معاهدة مع إمارات المنطقة تنص على حظر هذه التجارة عام ١٨٩٨.

أما على الساحل الفارسي فقد بدأ النفوذ البريطاني منذ عام ١٨٠١،

عندما حصلت بريطانيا بموجب معاهدة تجارية مع فارس، على اعفاءات جمركية، على غرار تلك الممنوحة لروسيا. ثم راح اهتمام بريطانيا بالجانب الايراني يتزايد، كجزء من خطتها لإحكام الهيمنة على الخليج، وخصوصاً عندما ظهرت هناك منافسة روسية لبريطانيا، إذ كانت روسيا تحلم بتوسيع تجارتها في الخليج، وطبعاً من خلال إيران، لذلك نشطت بريطانيا لسد الطريق أمامها، وللحصول على المناطق الايرانية المطلة على الخليج. وقد حذر اللورد نورث بروك (N.Brook) حكومة الهند، في رسالة بعث بها إلى وزارة الخارجية عام ١٨٧٦، من الاخطار الروسية، وأكد أن قيام حماية روسية لسواحل الخليج من شأنه أن يولد خطراً مباشراً على الهند، وهو أوصى باستعمال القوة للحفاظ على النفوذ البريطاني وتأمين حدود الهند(٩).

وفي عام ١٨٨٨ استجاب الشاه لطلب بريطانيا الحصول على امتياز لمد السكة الحديد بين طهران وأهواز، وفتح نهر الكارون الجنوبي أمام الملاحة البريطانية، فكانت المستفيدة الوحيدة من النهر. وبذلك عززت نفوذها في المحمرة وإقليم فارس المطل على الخليج. بعدها حصلت إحدى الشركات البريطانية على امتيازات تجارية أخرى في إيران، كامتياز التبغ الذي حصر حق شراء وبيع وتصنيع التبغ ببريطانيا لمدة خمسين عاماً، واقامت الشركة فروعاً لها في أغلب المدن الايرانية، كما كانت بريطانيا قد أنشأت قبل ذلك قنصلية لها في المحمرة عام ١٨٦٠.

استمر التصدي البريطاني لمحاولات بسط النفوذ الروسي في ايران والوصول إلى الخليج، حتى عام ١٩٠٥ عندما هزم الروس أمام القوات اليابانية، فضعف موقفهم في فارس، الأمر الذي مهد الطريق لبريطانيا لتوسيع نفوذها هناك.

كانت لايران أهمية كبيرة بالنسبة الى بريطانيا، لاسباب عدة: فايران

---

(٩) فؤاد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي، ج ٢ (الكويت: دار ذات السلاسل، ١٩٨٤)، ص ٢٠٥.

تطل على نصف الخليج، والسيطرة على الخليج وإحكام تطبيق خطة الهيمنة البريطانية لا بد من أن تتضمن الهيمنة على الساحل الشرقي له، على الرغم من أنه كان أضعف من نظيره الغربي على صعيد العمليات التجارية البحرية، كما تكوّن إيران، المترامية الاطراف، منطقة حساسة بالنسبة إلى المستعمرات البريطانية في الهند، وأية قوة أخرى تبسط نفوذها على إيران ستمثل تهديداً لحدود الهند. من هنا كانت التحركات البريطانية لا تستهدف الهيمنة على الساحل الايراني في الخليج فحسب، بل الهيمنة على اجزاء واسعة من الأراضي الايرانية تمثل نحو الثلث الجنوبي لمساحتها. وهذا ما حدث بالفعل، فبعدما فشلت بريطانيا في تطويع الحركة الوطنية التي انتصرت على حكومة الشاه، وأقامت حكماً دستورياً، لجأت إلى اتفاق مع روسيا ـ التي لم تعد تشكل خطراً على بريطانيا ـ في بطرسبرغ عام ١٩٠٧ على تقسيم ايران إلى ثلاث مناطق نفوذ، وأصبحت المنطقة الحيوية في إيران (المناطق الجنوبية بما فيها ساحل الخليج) منطقة نفوذ بريطاني، الأمر الذي كرس هذا النفوذ على الساحل الشرقي للخليج وأبعد الخطر الروسي من المصالح والنفوذ البريطانية في الخليج والهند.

وفي عام ١٩١٤ أحكمت بريطانيا قبضتها على الساحل الفارسي للخليج، واصبحت المدن الساحلية الإيرانية قواعد هامة للنفوذ البريطاني في المنطقة، مثل ميناء بوشهر، كما حصلت على امتياز التنقيب عن النفط في المناطق الجنوبية وهي أغنى المناطق بالنفط. وتأسست شركة النفط الأنجلو ـ فارسية، وبدأت عمليات التنقيب، فحفرت ٣٠ بئراً وبنت مصفاة عبادان التي أصبحت في ما بعد أكبر مصفاة في الشرق الأوسط.

وعلى الساحل العربي للخليج، كانت عمليات التنقيب عن النفط قد بدأت من قبل الشركات البريطانية، ولكن بشكل محدود جداً، بسبب عدم التأكد من وجود كميات وفيرة منه. وبسبب عدم الاستقرار السياسي في هذه المنطقة كذلك. وفي الغالب، اكتفى البريطانيون بأخذ تعهدات من أمراء

الكويت والبحرين وقطر عام ١٩١٣ بعدم منح امتياز التنقيب لغير الرعايا البريطانيين. وظل الاهتمام بالتنقيب محدوداً، إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، عندما ظهرت الحاجة الى النفط أكثر من قبل، وصدر أول ترخيص بالتنقيب عام ١٩٢٧ حصل عليه هولمز، وهو صاحب أولى شركات النفط العاملة في السعودية.

٣ ـ التنافس البريطاني ـ العثماني

لم تفكر الحكومة العثمانية جدياً في بسط نفوذها شرق جزيرة العرب قبل عام ١٨٦٩، إذ لم يتجاوز ولاة بغداد العثمانيون ميناء الكويت المطل على الخليج، ولم يكن له في حينه أهمية تذكر. كما لم ترفع أية سفينة العلم العثماني سوى السفن الصغيرة. وعندما اقترحت **الآستانة** إرسال سفينتين حربيتين لمشاركة القوات البريطانية في مراقبة تجارة الرقيق، واجهت رفضاً بريطانياً، على الرغم من أن الجانبين كانا قد وقعا اتفاقاً في هذا الشأن.

لكن الوضع تغيرّ عام ١٨٦٩، بسبب ظهور عاملين وجَّها اهتمام الدولة العثمانية إلى منطقة الجزيرة العربية والخليج، الاول هو فتح قناة السويس للملاحة، الأمر الذي يسر للاسطول العثماني العبور إلى البحر الأحمر والخليج فوصل ميناء الآستانة بالبصرة مباشرة؛ والثاني هو تولي مدحت باشا ولاية بغداد (١٨٦٩ ـ ١٨٧٢)، وهو من دعاة الاصلاح، وكان من مبادئه بسط نفوذ الآستانة على المناطق التابعة لها إسمياً، تعويضاً لها من الخسائر الإقليمية التي توالت عليها في اوروبا.

لهذا رسم مدحت باشا خطة للاستيلاء على الكويت والبحرين وقطر والحلول محل الدولة السعودية في نجد والاحساء. ولم يواجه الوالي العثماني صعوبة في الكويت بسبب ميل عائلة الصباح إلى الاعتراف بسيادة السلطان، شرط عدم الزامها دفع الجزية، أو فرض إدارة عثمانية خالصة. وفي نيسان/ ابريل ١٨٧٠ استصدر مدحت باشا فرماناً أُعلنت الكويت فيه سنجقاً تابعاً

لمتصرفية الإحساء، وحصل شيخها على لقب قائمقام. كما تعهدت الكويت برفع العلم العثماني على السفن التابعة لها. وهو أمر جديد في الساحة الخليجية، إذ كانت كل السفن التابعة لسكان الإمارات العربية ترفع العلم البريطاني.

بعد ذلك بدأت الدولة العثمانية تفكر في تنفيذ مشروع ضم الإحساء ونجد إلى مناطق نفوذها. فأرسلت حملة بحرية إلى الخليج، نزلت أولاً في ميناء القطيف عام ١٨٧١، وبسطت نفوذها على الإحساء دون مقاومة، وفي شتاء العام نفسه، زار مدحت باشا الإحساء، وأقام حامية عثمانية في الدوحة في قطر والحق بها سفينة بحرية. وهنا بدأ القلق البريطاني الذي دفع السلطات البريطانية الى التعاون مع سعود بن فيصل في الرياض للوقوف بوجه التمدد العثماني.

وحينما شرع **الاتراك** العثمانيون ببناء ميناء الزبارة على الساحل المقابل مباشرة لجزر البحرين، أوعزت السلطات البريطانية إلى الشيخ عيسى بن خليفة أن يحتج على هذا العمل، وان يبين حقه في امتلاك هذا الجزء من الساحل. لكن مدحت باشا، الذي كان يدرك مدى الموقف البريطاني المعارض للتمدد التركي، كتب إلى اللورد مايو (Mayo)، حاكم الهند العام، مبرراً موقفه باظهار الأدلة القانونية والتاريخية التي تثبت حق الدولة العثمانية في السيادة على جزر البحرين؛ لكن الحكومة البريطانية ردت في نيسان/ ابريل ١٨٧٤ مهددة بعدم السماح بأي عمل يمس «استقلال» البحرين، فأوقفت الحكومة العثمانية في بغداد أعمال بناء الميناء.

لم تكن المعارضة البريطانية السبب الوحيد لاحباط الإدارة العثمانية المباشرة للاقاليم العربية المتاخمة للخليج، بل كان هناك عوامل أخرى تتصل بالطقس، فقد ارتفعت نسبة الوفيات في الحاميات التركية في قطر، فضلاً عن أن هذه الحاميات كانت تكلف ولاية بغداد نفقات باهظة، دون أن يكون للأقاليم المحمية مردودات مالية، لذلك تقرر عام ١٨٧٥ سحب هذه الحاميات

من منطقة الخليج وإدارتها على نحو غير مباشر، اي عبر القبائل المحلية وخصوصاً قبيلة المنتفق التي اصبح رئيسها والياً على البصرة. وفي الوقت نفسه رفعت هذه المدينة من رتبة متصرفية الى ولاية مستقلة عن بغداد، واصبحت تضم سنجق الكويت ومتصرفية الإحساء، وتمتد الى مدينة البيضاء في قطر. لكن بريطانيا لم ترض حتى بهذا النوع من الادارة العثمانية في بعض أجزاء سواحل الخليج، ولا سيما بالنسبة الى قطر الواقعة على الساحل الجنوبي للخليج. وهو القسم الذي تعده حكومة الهند منطقة نفوذها الخاص.

وخلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وقعت أحداث دولية جعلت بريطانيا توسع معارضتها للنفوذ العثماني ليشمل الخليج كله دون الاقتصار على البحرين وقطر. وأهم تلك الاحداث محاولات المانيا عام ١٨٩٦ مدّ سكة حديد بغداد التي تصل شبكة السكك الحديد في البلقان لأناضول بالكويت على الخليج، فضلاً عن عامل آخر، هو تردد شائعات حول محاولات روسيا إيجاد منفذ لها على الخليج عبر فارس، الأمر الذي دفع بريطانيا الى تغيير سياستها إزاء الدولة العثمانية، فاخذت تدعم فارس في مواجهة هذه الدولة.

وفي الخليج نفسه ظهر تبدل واضح في سياسة بريطانيا، فبعدما كانت تهمل ميناء الكويت وتفضل عليه ميناء البصرة الذي يبعد منه ١٤٠ كلم، وبعدما رفضت مرتين عرضاً من أمير الكويت الشيخ مبارك الصباح يضع بلاده تحت الحماية البريطانية (١٨٩٧ ـ ١٨٩٨)، نراها توجه العقيد ميد في نهاية عام ١٨٩٨، للتفاوض مع أمير الكويت لوضع إمارته تحت حمايتها. وفي كانون الثاني/ يناير ١٨٩٩، وقع الجانبان إتفاقية ربطت الكويت بموجبها ببريطانيا. وفي عام ١٩٠٠ رفض أمير الكويت استقبال وفد الماني جاء للتفاوض على منحه الأرض اللازمة لانشاء الخط الحديد. وفي عام ١٩٠١ حاول الباب العالي انتهاز فرصة هزيمة الشيخ مبارك، أمام عبد العزيز بن الرشيد، لاحتلال الكويت، لكن الاسطول البريطاني تصدى لقوات الدولة

العثمانية التي علمت يومها باتفاقية عام ١٨٩٩.

أدى ظهور الدولة السعودية الحديثة وطرد الملك عبد العزيز للحاميات العثمانية من الإحساء عام ١٩١٣، فضلاً عما صادفته الدولة العثمانية من متاعب في البلقان، إلى جعلها تسوي مشاكلها مع بريطانيا. فبدأت مفاوضات في لندن انتهت بالاتفاق على رسم خط الحدود بين الإمارات المطلة على الخليج وبين متصرفية الإحساء، على الرغم من طرد الحامية العثمانية منها، كما اعترف العثمانيون بالاجراءات البريطانية للحفاظ على «أمن الملاحة» في الخليج، وسحبوا جميع موظفيهم من إمارة الكويت. وبذلك أبعدت بريطانيا النفوذ العثماني من سواحل الخليج.

اتجهت بريطانيا بعد ذلك إلى ترسيخ نفوذها في إمارات الخليج. فبعدما ربطت الكويت بها، عبر اتفاقية ١٨٩٩، قامت بعقد اتفاقيات عدة مع قطر (١٩١٣) أصبحت هذه الإمارة بموجبها محمية بريطانية، ومع البحرين (١٩١٤) التي حصرت حق استغلال النفط بموافقة الوكيل السياسي البريطاني في البحرين. وقبل ذلك كانت بريطانيا قد رسخت نفوذها في إمارات ساحل عُمان عبر اتفاقية عام ١٨٩٢ والاتفاقيات اللاحقة. وفي مسقط عبر اتفاقية عام (١٨٩١). وبذلك أحكمت قبضتها على الخليج ملاحة، وعلى نفطه تنقيباً.

خلال الحرب العالمية الاولى (١٩١٤) تصاعدت أهمية الخليج بالنسبة الى بريطانيا، التي جندت كل امكاناتها لحماية مصالحها فيه. فقامت بارسال حملة عسكرية إلى جنوب العراق كخطوة من شأنها توفير الحماية للخليج، الأمر الذي أعطى الكويت أهمية استراتيجية كمركز مهم لتموين الحملة وتعزيزها.

احتلت بريطانيا لاحقاً العراق، انطلاقاً من البصرة على الخليج. وقد مثل الخليج، خلال الحرب، أهمية خاصة بالنسبة إلى بريطانيا، وخصوصاً بعد ظهور النفط وتصاعد الأرقام المتوقعة لاحتياطياته، واعتماد الأسطول

البريطاني عليه بعد تحوله عن استخدام الفحم. إضافة الى إشراف الخليج على طريق الهند، وهو شريان الحياة بالنسبة إلى بريطانيا وقد أكد اللورد كروزن، نائب الملك في الهند، وزير الخارجية لاحقاً، أن الفضل في النصر الذي أحرزه الحلفاء إنما يعود لنفط الخليج. لذلك كانت حماية الخليج وحرية المرور فيه والتمركز في ما حوله من مناطق، الشغل الشاغل للسلطات البريطانية في المنطقة، كما أصبح الخليج قاعدة إنطلاق للقضاء على الدولة العثمانية وإخراجها من الحرب في أسرع ما يمكن.

وقد استطاعت بريطانيا، قبيل اشتعال الحرب العالمية الأولى وإبانها، أن تحكم سيطرتها على الخليج، وخصوصاً بعد توقيع معاهدة عام ١٩١٥ مع عبد العزيز آل سعود، وعام ١٩١٦ مع قطر. وقد قامت قواتها باجلاء الحامية العثمانية من الدوحة.

وفي عام ١٩١٨ انتهت الحرب، وخرجت بريطانيا منها الرابح الأكبر من بين سائر الحلفاء الذين وقفوا ضد المانيا القيصرية على الرغم من خسائرها الفادحة، كما وفرت الحرب لبريطانيا مناطق نفوذ جديدة، أولها العراق الذي بدأت احتلاله عام ١٩١٧، ثم تبعته بلدان أخرى من تركة الدولة العثمانية، بعدما تقاسمتها مع فرنسا عبر اتفاقية سايكس ـ بيكو، إضافة إلى ما كان لدى الألمان المهزومين من مستعمرات في افريقيا وغيرها. وكان من الطبيعي أن تتضاعف أهمية الخليج، وبالتالي حرص بريطانيا على ضمان هيمنتها عليه، وخصوصاً بعد الثورة البلشفية في روسيا **وتصاعد محاولات الوصول إلى مياه الخليج الدافئة** ، لكن بريطانيا آثرت بعد الحرب الإنسحاب من المقاطعات الجنوبية الإيرانية، بعدما انسحب الروس من الشمال وتمَّ تنصيب رضا بهلوي بجهود حثيثة، ملكاً على إيران، إذ رأت بريطانيا أن حكومته المركزية كافية لكي تصبح عازلاً مضموناً بين الروس والخليج.

جاءت الحرب العالمية الثانية، التي دخلت إيطاليا واليابان فيها الى جانب المانيا، لتشمل كل العالم. وكان للمنطقة المعروفة اليوم بالشرق

الأوسط دور مـهم جداً في مـجرى الحـرب. ولما كـان الخليج يمثل قلب هذه المنطقـة، فقـد أصبح هدفاً مهـماً من أهداف الحرب، عـملت قوات المحـور على الوصول إليه، فيما كان الحلفاء يعدون سقـوطه ضربة قاسية يمكن أن تغير مسار الحرب لمصلحة قوات المحور، ذلك أن هذه المنطقة باتت تتصل مباشرة بجبهات القتال. كما أصبحت مركز تجميع وراحة وتدريب للجيوش الحليفة بسبب وقوعها على مقربة من الجبهات، ولما يمكن هذه المنطقة ان تقدمه من مواد غـذائية وتموينيـة الى الجـيوش الحليفـة. كـمـا أصبـحت هذه المنطقـة خط المواصلات الذي استخدمته بريطانيا، وفي ما بعد أميركا، لإيصال التموين إلى الاتحـاد السوفياتي، كـما كـانت نقطة مـواصلات برية وسلكية ولاسلكيـة بين مختلف القواعد البريطانية.

وبعـد الهـزائم الكبـرى التي لحـقت بالاتحاد السـوفيـاتي أمام الألمان، تحـركت بريطانيـا من الخليج والهند واحتلت إيران، بالاشـتـراك مع القـوات السوفياتية لتأمين خط امداد للسوفيات بوساطة خط السكة الحديد بين الخليج وبحر قزوين، فقد هدفت خطة بريطانيا الى وقف الزحف الالماني والحفاظ على حـقـول نفط باكـو. وبالفـعل، تحـقق لهـا ذلك، وبدأت عـملية ايصـال الامدادات إلى روسيا، ثم تولى ذلك جيش تابع للولايات المتحدة الاميركية، الامر الذي انتـهى بتـراجـع الألمان عن سـتـالينـغـراد وتحطُّم الجيـش السـادس الألماني وإبعاد الخطر نهائياً عن منطقة الشرق الأوسط والهند.

ولـم تكـد الحـرب تضـع اوزارها عـام ١٩٤٥ حـتـى تبين أن الخـريطة السياسية العالمية قد خضعت لتغيرات كبرى، اهمهـا انحسار النفوذ البريطاني واضمـحلال امبـراطوريته، وظهـور قوتين جديدتين على السـاحة الدوليـة هما أميركا والاتحاد السوفياتي، بأساليب وأفكار جديدة، بعيداً من فكرة الاحتلال المباشر الذي كانت الدول الغربية تلجأ إليـها للاحتفاظ بسيطرتها على مناطق النفوذ والمصالح.

خرجت بريطانيـا من الحرب العالميـة الثانية ضـعيفـة منهكة على الرغم

من انتصارها في الحرب. فقد عرفت دماراً كبيراً في مدنها وجيوشها ومعداتها، فضلاً عن فقدانها مستعمراتها التي كانت تمونها بالغذاء الذي تعتمد عليه، بعد اهمالها الزراعة في الجزر البريطانية بعد الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر.

وعلى الرغم من أن بريطانيا استعادت ما خسرته من ممتلكات في آسيا، وكان لديها عند انتهاء الحرب اكثر من مليون جندي مدرب، فهي وجدت من الصعوبة بمكان الاحتفاظ بهذه الامبراطورية الضخمة، إلا بتضحيات جسيمة، وخصوصاً عندما بدأت تهب عليها رياح الحرية والاستقلال.

خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، كانت الاهداف العامة للسياسة البريطانية الدفاعية هي الحفاظ على أمن «المملكة المتحدة»، وضمان الوفاء بالتزاماتها في حماية الممتلكات والشعوب الخاضعة لها وراء البحار (بحسب تعبير الوثائق البريطانية). وضمن هذه الاستراتيجية كان الدفاع عن الخليج بخاصة، والمحيط الهندي بعامة، محور السياسة البريطانية ضمن الإطار الشامل للتحالف الغربي. وقد أصبح على عاتق بريطانيا مسؤولية الدفاع عن المصالح الغربية المتزايدة في الخليج، والوقوف في وجه الحركات الشيوعية. لكن النفوذ البريطاني في العالم بدأ يتضاءل بعد استقلال المستعمرات، الأمر الذي أدى الى تقلص تأثير بريطانيا في توجيه دفة السياسة العالمية، كما في السابق.

لكن بريطانيا ظلت متمسكة بنفوذها في المحيط الهندي والخليج، مستندة الى حجج عدة؛ فقد تضاعفت أهمية النفط الخليجي في مرحلة إعادة بناء ما دمرته الحرب في بريطانيا والغرب، كما التقت بريطانيا وبقية القوى الغربية وأميركا على **مواجهة التمدد الشيوعي باتجاه «المياه الدافئة»** .

ثالثاً : النفوذ الأميركي في الخليج

تعود المحاولات الأميركية الأولى للوصول إلى منطقة الخليج الى القرن التاسع عشر، مقتصراً دورها في البداية على النشاط الإقتصادي. وقد حاول الأميركان إرسال خبراء لتنظيم الشؤون المالية في إيران، وظل عدد من الخبراء هناك لسنوات فيما كانت الساحة الإيرانية تشهد منافسة حادة بين البريطانيين والروس، ولم يعر البريطانيون أهمية للنفوذ الأميركي المتزايد، إلى أن خرجت القوات الروسية من إيران وزال خطرها على المصالح البريطانية في الخليج والهند. عندئذ بدأت عملية التصدي للنفوذ الأميركي وخصوصاً بعدما أظهر «قوام» ملك فارس، تقارباً مع أميركا عام ١٩٤٧ لتقوية حكمه. إلا أن الضغوط البريطانية أجبرته على التراجع، فيما ظل النفوذ الأميركي التجاري يتزايد، والدليل أن شركة «موريس ـ ناوسن» الاميركية هي التي وضعت الخطة الإقتصادية السباعية لحكومة «حكمي». كذلك حصلت اميركا على امتيازات تجارية كبيرة في إيران، وتبع ذلك تزايد في عدد الخبراء والمستشارين العسكريين الأميركيين في الجيش الإيراني، حتى وصل هؤلاء الى القيادة العامة للقوات المسلحة.

استمر النفوذ الأميركي يتزايد في إيران حتى أضحت هذه إحدى الدعامتين اللتين تستند إليهما السياسة الأميركية في المنطقة.

وعلى الجانب العربي للخليج، اتصل الأميركيون عام ١٨٣٤ بالعُمانيين وعقدوا معهم اتفاقية لتسهيل الأمور التجارية ومُنحوا حق دخول مسقط(١٠). كما قام الأميركيون بعمليات التنقيب عن الآثار، في النصف الثاني في القرن التاسع عشر في منطقة الخليج. وظل الدور الأميركي على حاله حتى عام ١٩٠٥. وكان نشاط البعثات الأميركية يسبب إزعاجاً كبيراً للسلطات البريطانية في هذه المناطق.

---

(١٠) لوريمر، دليل الخليج، ص ٥٤٤.

إن صعود أميركا قوة عالمية عظمى بعد الحرب العالمية الثانية قد منحها نفوذاً جديداً في الخليج، وساعد على ذلك أنها خرجت من الحرب من دون خسائر، على الرغم من مساهمتها في بعض الجبهات، إضافة إلى تصاعد أهمية النفط الخليجي وضعف القوة البريطانية بشكل عام.

وقد عملت أميركا، في الفترة التالية للحرب الثانية، على زيادة نفوذها في الخليج ـ تحت المظلة البريطانية ـ وكان الساسة الأميركيون يرون في الوجود العسكري البريطاني عنصر قوة يوفر الدفاع عن الخليج، بينما كان النفوذ الإقتصادي الأميركي، ممثلاً بنشاط شركات النفط، يتزايد باستمرار، حتى أصبحت هذه الشركات تمثل ٦٠ في المئة من مجموع الشركات النفطية العاملة في المنطقة.

لم يكن تطور الأحداث السياسية في المنطقة يسير في مصلحة بريطانيا، التي بدأت تواجه مصاعب كبيرة، بدءاً بتأميم النفط الايراني مروراً بثورة عام ١٩٥٨ التي أطاحت النظام الملكي المرتبط ببريطانيا في العراق، وكذلك الخروج من قاعدة عدن بعد استقلال جنوب اليمن عام ١٩٦٧، وصولاً إلى تدخلها المباشر في الثورة العُمانية لمصلحة سعيد بن تيمور. كل ذلك جعلها تعيد النظر بوجودها المباشر الذي يكبدها خسائر فادحة. وهنا بدأت التفكير في الإنسحاب من شرق السويس، وكان عليها اللجوء ثانية إلى الولايات المتحدة، بحيث أصبحت شبه تابعة لها. وفي عام ١٩٥٧، عقدت بريطانيا «اتفاقية التنسيق الانكلو ـ أميركية» الخاصة بالعمل في الخليج والتي أسفرت عن تراجع بريطانيا عن مناطق نفوذها السابقة لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية لقاء حماية الأخيرة للمصالح البريطانية فيها.

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨ أعلنت بريطانيا عن نيتها الانسحاب من شرق السويس في فترة أقصاها نهاية عام ١٩٧١، وألغت بذلك ما كان يسمى «السلام البريطاني». وهنا تحركت أميركا، للحلول محل بريطانيا ووضع الخطط الكفيلة بحماية المصالح الغربية عموماً والأميركية على وجه الخصوص.

أولى ملامح الخطط الأميركية، لمرحلة ما بعد فيتنام، ظهرت في إعلان الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، في جزيرة «غوام» في المحيط الهادي (تموز/ يوليو ١٩٦٩). فقد أعلن تصميم الولايات المتحدة على إتباع سياسة جديدة ترتكز على «دعم الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة لتأخذ على عاتقها دوراً رئيسياً في قمع المتمردين وتخفيف العبء عن واشنطن، أي المشاركة الإقليمية والحد من الدور المباشر»[١١].

طبقت هذه السياسة، التي عرفت باسم «مبدأ نيكسون»، في الخليج عبر إعطاء ايران الدور العسكري للحفاظ على «الأمن». وهو الدور الذي كانت بريطانيا اضطلعت به من قبل. بعد ذلك تطورت السياسة الأميركية إلى اعتماد مبدأ جديد، هو «نظرية الدعامتين» في الخليج ـ إيران والسعودية ـ لضمان أمن المنطقة واستقرارها. وعملت جاهدة على حل المشاكل المعلقة بين البلدين وخصوصاً الجرف القاري والجزر المتنازع عليها.

تحركت الإدارة الأميركية منذ بدء دورها الجديد في الخليج لتحقيق أمن اقليمي لضمان الحصول المستمر على إمدادات النفط بأسعار منخفضة لسد حاجاتها وحاجات اصدقائها في أوروبا وآسيا.

وظلت سياسة الاعتماد على «الأصدقاء» في الخليج سارية حتى اندلاع حرب تشرين الأول/ اكتوبر بين العرب وإسرائيل عام ١٩٧٣، واتخاذ منظمة الدول العربية المصدرة للنفط «الاوابيك» قرار حظر النفط عن الدول الغربية التي ساندت العدوان الصهيوني. عند ذاك أطلق المسؤولون الأميركيون سلسلة تصريحات غاضبة، مهددين باحتلال منابع النفط. ثم بعثت أميركا حاملة الطائرات «كونستليشن» التي واكبتها مدمرتان مزودتان بالصواريخ الموجهة نحو منطقة الخليج في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤. وتناقلت وكالات الأنباء أن وحدات من مختلف الجيوش الأميركية بدأت التدرب في

---

(١١) زهير شكر، **السياسة الأميركية في الخليج العربي** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢)، ص ٥٧.

صحراء موجاف (غرب الولايات المتحدة) في بيئة مناخية وجيولوجية قريبة جداً من بيئة الخليج، إستعداداً للتدخل في نزاع محتمل في إحدى دول المنطقة.

وهنا طرأ تغيير على السياسة الأميركية، إذ دخل عنصر التدخل المباشر في الحالات الضرورية. وفي النصف الثاني من عام ١٩٧٥ وضعت لجنة مؤلفة من الكونغرس الأميركي، خطة لغزو أميركي محتمل لمنابع النفط في الخليج[١٢]. هذا إلى جانب الدعم الأمني والعسكري للدول الحليفة للولايات المتحدة.

وهكذا استمر الاهتمام الأميركي بتدعيم قوة نظام الشاه في إيران وتزويده أحدث الأسلحة ليضطلع أيضاً بمهمة التصدي لمحاولات السوفيات الوصول إلى المياه الخليجية، كما صبت أميركا اهتمامها على الوضع الداخلي للدول العربية المطلة على الخليج. وصدرت دراسات عدة لسياسيين واستراتيجيين اميركيين، مثل روبرت تاكر، الذي اكد «أننا في الخليج مهتمون بالضرورة بالوضع الداخلي لأن هذه المسألة لا يمكن فصلها عن المصلحة الحيوية في الوصول الى مخزونات النفط»[١٣]. وكان التركيز على السعودية يلحظ حجم ثروتها النفطية ومدى انعكاس أيْ حدث داخلي فيها على بقية دويلات الخليج العربية، وكذلك بوصفها إحدى دعامتي السياسة الأميركية. حتى عام ١٩٧٩ ظلت السياسة الأميركية في الخليج قائمة على أساس الدعامتين (إيران والسعودية)، وعلى جهوزية قوات أميركية للتدخل المباشر في اللحظات الصعبة، لكن إحدى الدعامتين سقطت بانتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في ١١ شباط/ فبراير ١٩٧٩ وسقط معها مبدأ نيكسون،

---

(١٢) الكونغرس الاميركي، «**الغزو الاميركي لمنابع النفط العربي**،» تعريب سليمان الفيومي (دمشق: دار القدس، ١٩٧٦).

(١٣) روبرت تاكر، **اغراض القوة الاميركية**، سلسلة دراسات استراتيجية، ٢٧ (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨١)، ص ١٩.

الأمر الذي دفع الإدارة الأميركية إلى مناقشة حامية لاقتراحات عدة تقدمت بها لجان مختصة في شأن طرائق التعامل مع الوضع الجديد، إذ أكد معظم هذه المقترحات ضرورة الوجود العسكري الأميركي المباشر في المنطقة لحماية منابع النفط وتأمين مضيق هرمز، وزاد من القلق الأميركي احتمال احراز السوفيات انتصارات جديدة تقربهم من الخليج، وخصوصاً عقب الاجتياح العسكري السوفياتي لافغانستان وخروج إيران من دائرة النفوذ الأميركي.

وفي كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٩ صدر أول إعلان رسمي عن المباشرة بتأسيس قوة الإنتشار السريع، على لسان وزير الدفاع الأميركي هارولد براون. وحدد مقر القيادة في قاعدة ماكديل في فلوريدا، وعين الجنرال جون كيلي قائداً للقوة. وقبل ذلك كانت أميركا قد عززت وجودها العسكري في المحيط الهندي والخليج، وخصوصاً بعد تزايد الحضور البحري السوفياتي في المحيط الهندي. ففي ٩ تموز/ يوليو ١٩٧٩ صدرت الأوامر إلى خمس سفن تابعة للأسطول الأميركي السابع بالتحرك من قاعدة سوبيك بي الفيليبينية إلى المحيط الهندي. كما تم تعزيز القوة الأميركية المرابطة في البحرين باضافة سفينتين إلى الثلاث الموجودة سابقاً، وذلك في ٢ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٩. وصدرت الأوامر إلى حاملة الطائرات الأميركية «كيتي هوك» في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ بالتوجه الى المحيط الهندي عندما احتل الطلبة الايرانيون السفارة الأميركية في طهران واحتجزوا الديبلوماسيين الأميركيين رهائن.

وبعد الغزو السوفياتي لأفغانستان، أمر الرئيس الاميركي كارتر في شباط/ فبراير ١٩٨٠، بارسال قوة برمائية من مشاة البحرية، عددها ١٨٠٠ جندي، برفقة ١٩ طائرة عمودية ومجموعة دبابات، لتعزيز القوة الأميركية في الخليج.

لكن الوجود العسكري الأميركي في الخليج تزايد بعد اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في ايلول/ سبتمبر ١٩٨٠، التي قدمت ذرائع الى أميركا

لإرسال مزيد من القطع البحرية إلى الخليج، بحجة الدفاع عن حرية الملاحة وضمان سلامة مضيق هرمز وتأمين الإمدادات النفطية المطلوبة للدول الصناعية. وبلغ الوجود العسكري الأميركي ذروته في فترة الحرب، خلال اشتعال حرب الناقلات، ورفع ناقلات بعض الدول الخليجية العلم الأميركي وتدخل قطع بحرية أميركية بحجة حمايتها من القصف الإيراني.

لقد كان نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، ايذاناً بانتهاء عهد سياسة الدعامتين، والاستعاضة من هذا الأسلوب بالوجود العسكري المباشر للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وهو الأسلوب الذي عرف بـ «مبدأ كارتر».

بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية في آب/ اغسطس ١٩٨٨، تقلص الوجود الاميركي العسكري في الخليج نسبياً. لكن الأحداث هناك سرعان ما تطورت خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ وبلغت ذروتها في ٢ آب/ أغسطس باحتلال العراق للكويت الذي استمر حتى شباط/ فبراير ١٩٩١، فكانت تلك الاشهر حافلة بمتغيرات سياسية إقليمية ودولية كبرى، انتهت بتبلور انهيار الاتحاد السوفياتي مقابل تنامي القوة الأميركية التي قامت بإخراج العراق من الكويت وبتدمير بنيته التحتية ـ في حرب جوية وبرية عنيفة ـ ومن خلال عدة قرارات لمجلس الأمن. وخلال هذه الازمة شهدت المنطقة أكبر وجود عسكري أميركي، وانتهت الأزمة بخريطة سياسية عالمية وإقليمية جديدة هي السائدة اليوم على الساحة الدولية والخليجية.

ومن نظرة سريعة الى السياسة الأميركية قبل غزو الكويت وما فعلته خلال الغزو بحجة إخراج العراق، يتبين أن ما حدث هو خطة متكاملة لاحتلال منابع النفط، هي نفسها التي قدمت الى الكونغرس عام ١٩٧٥ مع إجراء بعض التعديلات التي تطلبتها التغييرات السياسية في المنطقة.

الفصل الثالث

نشوء الدولة الحديثة في الخليج

لم تكن منطقة الخليج (الجانب العربي على وجه التحديد) تعرف «الدولة» و «السيادة» بمفهومها الغربي، حتى عهود قريبة نسبياً، إذ إرتبط الولاء العام في مجتمعات المنطقة بالعقيدة تارة، وبالاشخاص (أفراداً أو قبائل أو أسر) تارة أخرى. وهو لم يكن مرتبطاً بالأرض في أي وقت من الأوقات. وقد اتخذ مفهوم الشرعية اشكالاً عدة، بدءاً بالشرعية الدينية وصولاً إلى شرعية الحق التاريخي مروراً بشرعية الغزو القبلي وشرعية الأسر الحاكمة.

ويمثل السعوديون أوضح نموذج للشرعية الدينية التي انطلقوا منها، وتحولت في ما بعد إلى شرعية الحق التاريخي، إذ كانت بداية هذه الشرعية مع انطلاق دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب. ومثل «الأخوان» الوهابيون حربة الجيوش السعودية التي فرضت هيمنتها، خلال مرحلة تاريخية، على منطقة امتدت من الكويت وحتى عُمان، لكن هذه الشرعية اهتزت مع أول تحالف لإبن سعود مع بريطانيا لمواجهة الخلافة العثمانية بموجب معاهدة دارين. وشهد عام ١٩٢٧ مزيداً من اهتزاز الشرعية الدينية، عندما قام إبن سعود بتصفية «الأخوان» الوهابيين المعترضين على التحالف مع البريطانيين. وبعد إعلان الدولة الحديثة (المملكة العربية السعودية) أصبح السلوك

السعودي يتمسك بشرعية الحق التاريخي في نزاعات هذه الدولة مع المناطق المجاورة.

أما الأسر الحاكمة في البحرين وقطر فهي أخذت منذ البداية في شرعية العرف القبلي وحق القبيلة، بدلاً من الشرعية الدينية، إذ لم يكن بمقدورها الأخذ في شرعية الحق التاريخي، لإفتقادها تاريخاً في الإمارات التي تحكمها. وفي مرحلة لاحقة تحول الأخذ في شرعية العرف القبلي إلى الأخذ في شرعية الأسرة الحاكمة ضمن القبيلة(١).

وقد استطاع البريطانيون توظيف هذه المعطيات الداخلية لبسط هيمنتهم على المنطقة، إذ بدأوا بعقد اتفاقيات صداقة مع كل أسرة تحكم إحدى هذه المناطق، نصت في بعض بنودها على تقييد تعاطي هذه الأسر بعضها مع البعض الآخر، وكذلك مع قوى النفوذ الخارجي الأخرى في الخليج. وكانت بريطانيا أحياناً تتدخل لدعم أسرة تحاول الإستقلال عن نفوذ أسرة أخرى لتكون منطقة نفوذ خاصة بها، كما حدث لآل ثاني في قطر، الذين انفصلوا عن سيادة آل خليفة في البحرين.

ثم جاءت المرحلة التالية، لتشهد قيام بريطانيا برسم الحدود على الأرض بدءاً من إتفاقية العقير ومن ثم تأسيس الدولة الحديثة التي نظر إليها على أنها الشكل المتطور للقبيلة. وقد تزامن رسم الحدود مع تزايد النفوذ البريطاني في الخليج، وحاجته إلى تثبيت حركة الإنسياب البشري السائدة من قبل، وتقسيم المنطقة إلى كيانات يسهل التعامل معها من خلال الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة مع الأسر الحاكمة فيها.

وفي ما بعد تراجعت مقومات المصادر الأخرى للشرعية، لمصلحة شرعية الحق التاريخي، التي أصبحت اليوم الذريعة الوحيدة تقريباً لكل المطالب الحدودية لدول الخليج.

---

(١) عبد الجليل مرهون، «نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية،» شؤون الاوسط ، العدد ١٢ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢) ، ص ٤٧ ـ ٦٥.

أولاً : العراق

لم يكن للعراق حدوده السياسية الحالية قبل الحرب العالمية الأولى، فهو إما كان مقسماً، وبالتالي خاضعاً لسياسات متعددة، أو كان يشكل جزءاً من كيان سياسي اكبر[٢]. أما من ناحية الإسم، فقد كان يطلق عليه سابقاً «بلاد النهرين التوأمين»[٣] أو بلاد ما بين النهرين «MESOPOTAMIA»، بينما كان يعرف في عهد الدولة العثمانية بـ«إيالة بغداد» أي ولاية بغداد؛ ثم قسم تدريجياً خلال القرن التاسع عشر الى ثلاث ولايات هي الموصل وبغداد والبصرة[٤].

خضع العراق للاتراك العثمانيين منذ أواسط القرن السادس عشر؛ ففي عام ١٥٣٤ تمكن العثمانيون من إزاحة المماليك الأتراك واحتلال بغداد. وفي عام ١٧٧٩ استعاد المماليك نفوذهم، لكنهم اصطدموا في نهاية القرن الثامن عشر بالوهابيين، الذين حاولوا مد ثورتهم إلى خارج الجزيرة العربية. بيد أن حكم المماليك ظل حتى عام ١٨٣١، عندما انتصر عليهم السلطان العثماني محمود الثاني. ثم قتل الأخير عام ١٨٣٩، فخلفه السلطان عبد المجيد حتى عام ١٨٦١. وفي ذلك العام، تولى الحكم السلطان عبد العزيز حتى عام ١٨٧٦، وهي فترة كان مدحت باشا خلالها الوالي العثماني على العراق. وخلال مدة حكمه عمل على تطبيق قانون الولايات، وغيرها من القوانين الادارية التي اقتبستها الامبراطورية العثمانية من الغرب[٥].

---

(٢) غسان عطية، «التنظيم الحزبي في العراق قبل الحرب العالمية الأولى،» دراسات عربية، العدد ١٢(١٩٧٢) ، ص ٣٢.

(٣) نجلاء أبو عز الدين، العالم العربي (القاهرة، ١٩٥٧)، ص ٢٠.

(٤) زكي صالح، بريطانية والعراق حتى سنة ١٩١٤ (بغداد، ١٩٦٨)، ص ١١.

(٥) الموسوعة السياسية ، ج٤ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦)، ص ٥٤.

١ ـ التغلغل البريطاني

لقي العراق منذ أمد بعيد اهتماماً كبيراً من قبل الدول الاستعمارية، لأسباب عدة، سواء لكونه مهداً لأعرق حضارات التاريخ، التي يعود بعضها إلى الألف الثالث قبل الميلاد، أو لموقعه الجغرافي وخصوبة أرضه واتساع حجم موارده المائية والمعدنية، أو النفطية في ما بعد. وكانت بريطانيا من أكثر الدول الإستعمارية اهتماماً بالعراق، سعياً لإيجاد مصالح ونفوذ لها، مذ كان هذا البلد تحت السيطرة العثمانية. وقد تحقق لها لاحقاً الجزء الأكبر من النفوذ الذي سعت له، على نحو ترك بصماته الواضحة في الوضع السياسي في العراق(٦)، وفي تحديد وجهة التطور الداخلي وسماته، اقتصادياً واجتماعياً، بل حتى إن تأسيس الدولة العراقية كان على أيدي السلطات البريطانية.

يعود الدور البريطاني في العراق إلى عام ١٦٤٣، عندما أسست شركة الهند الشرقية أول معمل لها في البصرة، وأقامت فيها أحد فروعها. وبعد تدشين قناة السويس عام ١٨٦٩، ازداد اهتمام بريطانيا بالعراق، وخصوصاً بعدما أصبحت عام ١٨٧٥ أكبر مساهم في شركة القناة، وبدأت تفكر في اقامة خط سكة حديد يربط حيفا على البحر المتوسط، بالبصرة على الخليج، لمنافسة المانيا التي حصلت على امتياز خط السكة الحديد بين برلين وبغداد(٧).

ومنذ عام ١٩١١ بدأت بريطانيا إرسال البعثات العلنية والسرية للقيام بدراسات تفصيلية ورفع التقارير. وكان من أبرز الذين قاموا بهذه المهمات ضابط الاستخبارات البريطانية لورانس، وبيل التي اضطلعت بدور مهم، منذ بداية القرن العشرين إلى ما بعد تأسيس الدولة العراقية، في تدعيم الدور البريطاني في العراق. وقبل تغلغل بريطانيا في أنحاء العراق، كانت بسطت

---

(٦) حليم أحمد، **موجز تاريخ العراق الحديث**(بيروت: دار ابن خلدون، [د.ت])، ص ٢٠.

(٧) **الموسوعة السياسية**، المصدر نفسه، ص ٢٠.

هيمنتها على الخليج، بعدما طردت البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين.

خلال تلك الفترة، كانت البعثات البريطانية والأفراد المكلفون اجراء الدراسات، قد قدموا عدداً كبيراً من التقارير والمؤلفات التي تلفت نظر الحكومة البريطانية إلى أهمية العراق وموارده، وخصوصاً بعد ظهور بوادر اكتشاف النفط. وفي عام ١٩١٧ ظهر كراس بعنوان **مستقبل العراق التجاري** كتبه مارك سايكس، كما أصدر بارفيت كتابه **العراق مفتاح المستقبل** . وفي أثناء الحرب العالمية الاولى ألقيت محاضرات عدة نشرت لاحقاً في مجلد صدر بعنوان **بلاد الرافدين المدهشة اعجوبة العالم** . وأصبح البريطانيون يطلقون على العراق مصطلح «مخزن حبوب العالم».

بعد إعلان الحرب العالمية الأولى بيومين، بدأت مرحلة السيطرة البريطانية الفعلية على العراق، إذ نزلت قوات بريطانية بقيادة الجنرال ديلامين في البصرة وذلك في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤[٨]، واستولت عليها. ومن هناك أخذت هذه القوات تزحف شمالاً لاتمام احتلال العراق، وفقاً لخطة وضعها البريطانيون أواخر القرن التاسع عشر «لسلخ العراق عن الامبراطورية العثمانية وضمه إلى مستعمراتهم»[٩]، بل العمل على «تهنيده وخاصة القسم الجنوبي منه»[١٠].

ثم بدأت القوات البريطانية المرحلة الثانية من احتلال العراق، فتقدمت شمالاً باتجاه مدينة الكوت، فدخلتها في ٣٠ ايلول/ سبتمبر ١٩١٥ بعد تراجع القوات العثمانية. وواصلت القوات تقدمها شمالاً، باتجاه مدينة سلمان باك (المدائن) الواقعة على بعد ٣٠ كلم جنوب بغداد، لكنها هزمت أمام

---

(٨) حليم احمد، المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٩) كوتولوف، **ثورة العشرين الوطنية التحريرية في العراق** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤)، ص ٦٣.

(١٠) عبد الرحمن البزاز، **محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٥٤)، ص ٨١.

الجيش العثماني وتراجعت إلى جنوب الكوت ثانية. وبعد وصول التعزيزات البريطانية، عادت هذه القوات تتقدم في كانون الثاني/ يناير ١٩١٧، فاستعادت الكوت وبعدها احتلت سلمان باك. ومساء ١٠ آذار/ مارس ١٩١٧، اضطر العثمانيون إلى إخلاء بغداد، فاحتلها البريطانيون صباح اليوم التالي دون مقاومة تذكر.

ويذكر البزاز[١١] أن دافع بريطانيا الى الاسراع في الهجوم تجاه بغداد كان خطر الروس الداهم واحتمال استيلائهم على بغداد من الشرق والشمال، وكذلك الاتفاقية السرية بين فرنسا وبريطانيا (معاهدة سايكس ـ بيكو) التي أعطت ولايتي بغداد والبصرة للانكليز واعطت الموصل لفرنسا.

لكن ما حدث هو أن القوات البريطانية واصلت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ تقدمها شمال بغداد، بقيادة الجنرال مارشال الذي خلف الجنرال مود بعد وفاته بالكوليرا. وبعد احتلال مدن عدة، مثل الرمادي وتكريت وسامراء، توقف عند منطقة الشرقاط جنوب الموصل، حتى تشرين الاول/ اكتوبر ١٩١٨، أي لمدة ١١ شهراً.

وتبرر «المس» بيل[١٢] هذا التوقف بقولها: إن القوات البريطانية توقفت لأن الإنكليز تصوروا أن الموصل من حصة فرنسا، وفقاً لـ «سايكس ـ بيكو»، لكنهم ما لبثوا أن أدركوا أن المعاهدة تشير إلى اخضاعها للسيطرة البريطانية. ويبدو أن فترة الأحد عشر شهراً شهدت مفاوضات بين الجانبين الفرنسي والبريطاني انتهت بتعديل معاهدة «سايكس ـ بيكو» ومنح الموصل للبريطانيين[١٣].

وفي تشرين الاول/ اكتوبر ١٩١٨، صدرت الأوامر من وزارة الحربية

---

(١١) المصدر نفسه، ص ١٣.

(١٣) المس بيل، **فصول من تاريخ العراق القريب**، تعريب جعفر الخياط (بغداد، ١٩٧١).

(١٣) في ما بعد تنازلت فرنسا لبريطانيا عن الموصل رسمياً في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠. أما الحكومة التركية فقد ظلت تطالب بالموصل وتعدها جزءاً من الجمهورية التركية.

البـريطانيـة إلى الجنرال مـارشـال لـلزحف على الموصـل فـاحـتلهـا. وبذلك إستـغرق احتلال العـراق اكثـر من أربع سنوات، أي فـترة تزيد على الحرب العالمية الاولى، خسر البريطانيـون خلالها ١٠٠ ألف جندي بين قتيل وجريح حسبما ذكر لويد جورج في أحد المؤتمرات التي عقدت بعد الحرب.

لكن الأوضاع لـم تستقر في العراق، بل توالت الانتفاضات وحالات التمرد في مختلف المدن، حتى تتوجت بالثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠، التي سميت «ثورة العشرين». وكانت هذه الثورة العارمة انعطافاً كبيراً في السياسة البريطانية في العراق، وقدمت الى البريطانيين دليلاً على عدم إمكان قيام الحكم المباشر. وبذلك فشلت خطتهم في «تهنيد» العراق واستبدلوا بذلك حكماً غير مباشر، عبر عناصر محلية موالية لبريطانيا.

وكانت لثورة العشرين أسباب عديدة، أهمها سوء إدارة البريطانيين وافتضاح نياتهم بعدما كانوا أكدوا للعراقيين في بداية الإحتلال انهم جاءوا محررين لا فاتحين، مستغلين تذمر العراقيين من الاستبداد العثماني. وقد قاد الثورة زعماء دينيون من مدينة النجف، وعلى رأسهم الشيخ الشيرازي الذي أصدر فتوى بوجوب محاربة الإنكليز، كما كان هناك عدد كبير من علماء النجف وكربلاء في طليعة القوات المقاتلة، وعلى جبهات عدة. لكن البريطانيين جندوا أكثر من ١٥٠ ألف جندي إضافي، باسلحتهم ومعداتهم الثقيلة، واستطاعوا اغواء بعض رؤساء العشائر الجنوبية وكسب تعاونهم. وانتهى الأمر بفشل الثورة في إنهاء الإحتلال، على الرغم من نجاحها في إلغاء فكرة «تهنيد» العراق. ورأى البعض أن إقامة الحكومة الموقتة في ذلك الحين هو خطوة متقدمة قياساً على بقية البلدان التي سيطرت عليها الدول الاستعمارية، والتي خضعت لوصاية تامة عليها (فلسطين وسوريا). فقد ألّفت حكومة عراقية موقته برئاسة عبد الرحمن الكيلاني، قامت، كجزء من خطتها لإخماد الثورة، باتخاذ قرار بتغيير المندوب السامي البريطاني ارنولد ولسن، كمحاولة لامتصاص النقمة وللظهور بمظهر الحريص على مصلحة الوطن.

وأصبح بيرسي كوكس بعد ذلك هو المندوب السامي البريطاني. وقد ظلت الحكومة الموقتة «تعمل بتوجيهات ونصائح المندوب السامي»[١٤]. كما وضعت الحكومة البريطانية «مستشاراً» بريطانياً يعمل إلى جانب كل مدير عام عراقي.

ولم يثن ذلك العراقيين عن مواصلة رفضهم للهيمنة البريطانية الممثلة بالحكومة الموقتة. أما الإنكليز فقد واصلوا جهودهم لتكوين إدارة للدولة الجديدة وتعيين ملك عليها، بحيث تم أخيراً تعيين الأمير فيصل بن الحسين (شريف مكة) ملكاً على العراق[١٥]، عقب وضع سيناريو اقتراع شعبي أظهر أن ٩٦ في المئة من الأصوات تؤيد التنصيب.

وفي ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٢١ (الموافق ١٠٢ ذي الحجة ١٣٣٩) أقيم حفل التتويج في بغداد، حضره عدد من البريطانيين يفوق عدد العراقيين. ويمكن اعتبار ذلك الحدث بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة، والمرحلة الأولى من مراحل التطور السياسي في العراق الحديث، إذ صارت تحكم العراق، دولة وملك عراقي، لكن تحت الانتداب البريطاني.

وفي عام ١٩٢٢ وقعت بريطانيا مع العراق معاهدة، نصت على الإحتفاظ بقواتها في العراق، وعلى وجوب «استرشاد الحكومة العراقية بنصائح المندوب السامي البريطاني في شأن القضايا الدولية والمالية»[١٦]. وفي عام ١٩٣٠ أُلّفت حكومة جديدة برئاسة نوري السعيد، وبطلب من المندوب السامي. وكان أول ما قامت به هذه الحكومة هو إبرام اتفاقية جديدة مع بريطانيا لمدة خمسة وعشرين عاماً، تصبح سارية المفعول مع قبول العراق في عصبة الأمم. وقد أضافت هذه المعاهدة بنوداً جديدة إلى معاهدة عام ١٩٢٢، تتعلق بحق بريطانيا في استخدام السكك الحديد والمطارات

---

(١٤) البزاز، محاضرات عن العراق من الاحتلال إلى الاستقلال، ص ١١٨.

(١٥) احمد، موجز تاريخ العراق الحديث، ص ٧٩.

(١٦) معهد الاستشراق، اكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، تاريخ الاقطار العربية المعاصر، ج ١ (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥)، ص ٢٩٣.

والموانىء والانهار، والإحتفاظ بقاعدتي الحبانية والشعيبة العسكريتين. لكن هذه المعاهدة لقيت رفضاً شعبياً كبيراً، وتصاعد نشاط الحركة الوطنية التي طالبت كل فصائلها بحل البرلمان وبتأليف حكومة جديدة لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٠. وفي تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٢، قُبل العراق عضواً في عصبة الأمم، وألغي الإنتداب رسمياً، وأصبح العراق عضواً في عصبة الأمم، وأصبح دولة «مستقلة» رسمياً أيضاً. لكن ذلك كان غير ذي قيمة، لأن معاهدة ١٩٣٠ صادرت الكثير من عناصر الإستقلال. وعلى الرغم من ذلك، رأى الكثيرون أن مجرد إلغاء الإنتداب وإعلان الإستقلال، يمثلان، من وجهة النظر التاريخية، خطوة متقدمة في تاريخ العراق الحديث.

لم يتغير مضمون الدور البريطاني في العراق، بعد الإستقلال، بل كان البريطانيون يتحكمون بمعظم أمور البلاد. وقد تعاقبت على الحكم حكومات عدة، تبعاً للمصالح البريطانية والتطورات الداخلية. كما توفي خلال تلك الفترة الملك فيصل الأول، وخلفه على العرش ابنه غازي الذي قتل في ٣ نيسان/ ابريل ١٩٣٩ في حادث غامض، فنُصِّب إبن عمه عبد الله وصياً على العرش، لصغر سن ولي العهد (فيصل الثاني)، وهو كان وثيق الصلة بالبريطانيين أيضاً.

كما شهدت تلك السنوات أحداثاً مهمة مثل انقلاب بكر صدقي العسكري عام ١٩٣٦، وحركة مايس، والتدخل البريطاني العسكري لقمعها عام ١٩٤١، إذ احتلت هذه القوات المدن العراقية كافة في أيار/ مايو ١٩٤١، واستمر الاحتلال حتى خريف ١٩٤٧.

وفي عام ١٩٤٨ جرى في بورشموث توقيع معاهدة بريطانية ـ عراقية جديدة (معاهدة جبر ـ بيغن) نصت في أحد بنودها «على تشكيل مجلس عسكري مشترك خاص، تكون من صلاحياته وضع خطط «الدفاع» عن العراق وتجهيز جيشه»[١٧].

---

(١٧) حليم احمد، المصدر نفسه، ص ١٠٤.

٢ ـ اطاحة الملكية

أصدرت حكومة نوري السعيد أوامرها في ١٣ تموز/ يوليو ١٩٥٨ إلى قيادة لواءين من الجيش للتوجه إلى لبنان. لكن أحد اللواءين (كان بامرة عبد الكريم قاسم) بقي في إحدى ضواحي بغداد للحماية، ودخل اللواء الآخر (بامرة عبد السلام عارف) إلى بغداد، وفَجْرَ اليوم التالي احتل المراكز الاستراتيجية والحيوية في العاصمة، وأعلن عبد السلام عارف بنفسه، عبر الإذاعة، إطاحة العائلة المالكة وانهيار العهد الملكي[١٨]. وبذلك انتهى عهد آخر من تاريخ العراق، ليبدأ عهد جديد هو العهد الجمهوري.

استمر عبد الكريم قاسم في الحكم، رئيساً للوزراء ورئيساً لمجلس السيادة الحاكم، حتى عام ١٩٦٣، حينما انقلب عليه زميله عبد السلام عارف بالتعاون مع حزب البعث، ثم انقلب عارف على حزب البعث وأزاحه. لكن ما لبث أن قتل عارف عام ١٩٦٦ بحادث تحطم طائرته لدى عودته من البصرة إلى بغداد، فخلفه أخوه عبد الرحمن عارف، الذي عُرف بالضعف. وفي صبيحة ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ نفذ عدد من ضباط الجيش والسياسيين من كادرات حزب البعث، إنقلاباً جديداً اطاحوا عبد الرحمن وتسلموا الحكم، فأصبح اللواء أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية ثم نحاه صدام حسين في تموز/ يوليو ١٩٧٩ وحل محله.

ثانياً : إيران

لم تكن إيران في السنوات التي سبقت عام ١٩١٧، دولة موحدة خاضعة لسلطة مركزية فعلية، بل كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام متساوية تقريباً. وكان القسم الشمالي خاضعاً لهيمنة القوات الروسية، والقسم الجنوبي للسيطرة البريطانية، أما الاوسط فكانت تحكمه سلالة القاجار الإيرانية.

وقد أدى انتصار ثورة اكتوبر البلشفية وانشغال الروس في مشاكلهم

---

(١٨) مجيد خدوري، العراق الجمهوري (بيروت، ١٩٧٤)، ص ٧٣

الداخلية، إلى سحب قواتهم من إيران، الأمر الذي أتاح الفرصة لبريطانيا لتدفع بقواتها وتحل محل القوات المنسحبة. ومنذ ذلك الوقت شهدت السياسة البريطانية في إيران تحولاً كبيراً، إذ بدأت الجهود تصب باتجاه إقامة حكومة إيرانية مركزية تتمتع بقوة كافية لبسط سيطرتها على أنحاء البلاد كافة، بعدما كانت هذه السياسة تقضي ببقاء إيران من دون سلطة مركزية. ويعود هذا التغيير إلى أسباب عدة، أهمها: اولا، ضرورة إقرار الأمن السياسي في إيران بما يكفل لبريطانيا تحقيق أهدافها السياسية، وخصوصاً بعد تزايد اكتشافات النفط والثروات الأخرى في البلاد؛ ثانياً، التخلص من التبعات المالية والسياسية الناجمة عن الوجود المباشر للقوات البريطانية، وصعوبة إدارة الوضع الداخلي بكل تفاصيله إدارة مباشرة؛ ثالثاً، إيجاد خط دفاعي قوي في وجه الخطر الشيوعي القادم من الشمال؛ ورابعاً، التصدي لخطر المعارضة الشعبية التي بدأت تظهر ضد الاستعمار والحكومات الضعيفة التابعة له، ومن هذه الحركات، ثورة جَلان (ثورة الغابة) بقيادة الميرزا كوجك خان، الذي اتخذ من غابات شمال ايران منطلقاً لتحركه الذي تكلل بتأسيس جمهورية عاصمتها مدينة رشق، لكنها انهارت بسبب خيانة بعض مساعديه بعدما استطاع الاتحاد السوفياتي استقطابهم.

لكن قيام الحكومة المركزية القوية لم يكن ميسوراً للبريطانيين من دون إزاحة ملوك القاجار الذين عرفوا بالضعف والفساد وافتقارهم الى أدنى مستويات الثقة الشعبية بهم. كما زاد من إصرار الانكليز على ازاحة هذه السلالة من الحكم وقوف «أحمد شاه» أحد ملوكها، ضد عقد الاتفاقية البريطانية عام ١٩١٩.

وتعد هذه الإتفاقية بداية الارتباط الرسمي لإيران بالسياسة البريطانية، التي شهدت في تلك الفترة نشاطاً محموماً لترتيب الأوضاع الداخلية لايران، والتمهيد لتغيير الحكم، والمجيء بمجموعة جديدة أكثر انسجاماً معها. وقد تم تنفيذ خطة التغيير بصورة تدريجية، وبخطوات متقنة، تضمنت سلسلة

انقلابات وتغييرات داخل الحكم وسلسلة إجراءات وأحداث مفتعلة في أرجاء إيران، كانت كلها تمهد للتغيير بشكل يكون مقبولاً لدى الشعب. ففي حزيران/ يونيو ١٩٢١، تقدمت قوات «القازاق» [١٩] الإيرانية من منطقة قزوين في اتجاه طهران، وكانت بإمرة رضا خان الذي وقع عليه الاختيار كعنصر عسكري، ومعه شخصية سياسية هو ضياء الدين طباطبائي. وخلال فترة قصيرة استولت على طهران وأطاحت الحكومة القائمة، ولم يجد الملك (أحمد شاه) مفراً من تعيين ضياء الدين طباطبائي رئيساً جديداً للحكومة. أما رضا خان فقد ظل يشرف في الظاهر على القوات العسكرية، لكنه كان يتمتع بنفوذ كبير، يفوق ما لدى رئيس الوزراء، بل حتى الملك نفسه. من هنا اتضح الدور الذي كان البريطانيون يعدون لإناطته برضا خان في المستقبل.

وقد أخذ طباطبائي على عاتقه تنفيذ جانب مهم من الخطة البريطانية، إذ انتهج سياسة تستهدف في الظاهر الغاء التبعية للبريطانيين، مثل الغاء اتفاقية الحماية لعام ١٩١٩، في حين كان ينوي عملياً ترسيخ التبعية من خلال استقدام عدد كبير من المستشارين الانكليز الى وزارات مهمة، مثل الدفاع والمالية [٢٠]. لكن طباطبائي لم يستطع البقاء لأكثر من أشهر عدة بسبب سياسته التعسفية التي أثارت النقمة الشعبية ضده، وبسبب تدهور الوضع الإقتصادي، الأمر الذي أثار مخاوف الانكليز من قيام ثورة شعبية عامة فسحبوا عنه الدعم. وأصدر أحمد شاه مرسوماً باقالته.

وحاول الانكليز دفع خطتهم إلى الأمام، عندما اقترحوا على الملك تكليف رضا خان تأليف الوزارة، إلا أنهم تراجعوا أمام رفضه، بعدما رأوا الظروف غير مؤاتية لممارسة ضغوطهم في هذا الاتجاه. وأخيراً الفت حكومة جديدة برئاسة «قوام السلطنة» الذي بادر إلى وضع برنامج عاجل

---

(١٩) القازاق ميليشيا مسلحة أسسها الروس من عناصر ايرانية خلال الاحتلال الروسي لشمال ايران. وبعد الانسحاب أصبحت هذه القوات خاضعة للسياسة البريطانية.

(٢٠) انظر: الوثائق السياسة البريطانية، ج١٣، الوثيقة ٦٨٣.

لـ «استكمال وتعزيز القوات العسكرية وتنظيمها» وهو أمر كان الانكليز بحاجة ماسة إليه ليتسنى لهم سحب قواتهم من إيران بعد الاطمئنان إلى ولاء القوات الايرانية التي ستخلفهم.

أما رضا خان، فقد شغل في تلك الحكومة، وفي الحكومات التي اعقبتها بعد ذلك، منصب وزير الدفاع والمسؤول عن بناء القوات المسلحة. وكان نفوذه يتزايد يوماً بعد يوم، حتى أضحت الظروف ملائمة لتوليه رئاسة الوزراء، بعد ضغوط بريطانية لم يستطع أحمد شاه مقاومتها، ففي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٣ كُلف رضا خان تأليف الحكومة. وبدأ منذ تلك اللحظة التحرك باتجاه إزاحة القاجار من سدة الحكم. ولما لم يكن ذلك بالأمر الهين، فقد باشر رضا خان سلسلة إجراءات لتهيئة الرأي العام الداخلي وإظهار ضعف القاجار، وطرح نفسه بوصفه الوحيد القادر على صون الامن والاستقرار، كما طرح فكرة التحول إلى النظام الجمهوري، فقدم مشروعاً إلى البرلمان يقضي بإنهاء الملكية وإقامة الحكم الجمهوري، وذلك بالتزامن مع مصادقة البرلمان التركي على مشروع مشابه. لكن البرلمان الايراني رفض المشروع رفضاً قاطعاً. وبعد ذلك، نصح الانكليز أحمد شاه بقضاء إجازة طويلة في أوروبا، استغلها رضا خان لتعبئة الرأي العام ضده. كما قدم إلى البرلمان عام ١٩٢٥ مشروعاً يقضي بانهاء حكم القاجار، فصادق المجلس عليه، بعد ممارسة ضغوط متعددة الجوانب، وأنيط الحكم «موقتاً» برضا خان، على أن يقوم «مجلس مؤسسين» ألّف من أنصار رضا خان ببت مصير الحكم. وسرعان ما اجتمع هذا المجلس وأعلن تنصيب رضا خان ملكاً على إيران، على أن ينتقل الحكم من بعده إلى ابنه بالوراثة.

وبعد أيام من تنصيب رضا خان، جاء الإعتراف البريطاني به، ثم أعقبه الروسي. وبذلك دخلت إيران عهداً جديداً في تاريخها له سماته ومعطياته التي ميزته عن العهود السابقة. كما يعد هذا الحدث بداية عهد جديد من السياسة البريطانية في إيران، اتسم بالاستعاضة بالحكم الجديد،

والقوات العسكرية التي بناها، من دورها العسكري المباشر في هذا البلد.

اتخذ الملك الجديد سلسلة اجراءات تستهدف اظهار استقلاله عن بريطانيا، في حين كان يعمل في الواقع على ترسيخ الدور البريطاني. فقد ألغى إتفاقية «دارسي» النفطية التي عقدت بين إيران وبريطانيا في عهد مظفر الدين شاه، والتي منحت الاخيرة حق استخراج النفط لمدة ستين عاماً تنتهي سنة ١٩٦١، ليوقع بدلاً منها، اتفاقية جديدة أشمل، تنص على منح بريطانيا حق الاستخراج لستين عاماً أيضاً تنتهي سنة ١٩٨٣؛ كما اشتملت على إعطاء البريطانيين حق تأسيس قوات للشرطة، وبناء مدارس خاصة وشراء أراضٍ وإنشاء أبنية وخطوط للسكك الحديد وإنشاء موانىء ومطارات ومحطات إذاعة خاصة بهم.

ومع بدء الحرب العالمية الثانية، حاول رضا خان التمرد على البريطانيين، فقد رفض طلبهم اخراج أغلبية الألمان المقيمين في إيران، الذين قدِموا بتشجيع من الإنكليز أنفسهم. كما رفض السماح لقوات الحلفاء باستخدام الأراضي الإيرانية، التي كانت الطريق الوحيد أمام الحلفاء لتدعيم الجبهة الروسية. فقد اعتقد رضا خان أن الألمان سيكسبون الحرب، وبالتالي يكون قد كسب ودهم بهذه الخطوة. وفي حزيران/ يونيو ١٩٤١ سلم سفيرا بريطانيا وروسيا مذكرتين منفصلتين إلى الحكومة الإيرانية أبلغاها فيهما أن موقف إيران أجبر قوات بلديهما على دخول الأراضي الإيرانية. وخلال ايام كانت القوات الروسية والبريطانية قد دخلت طهران، فازاحت رضا خان من الحكم وأبعدته الى جزيرة موريس، ونصبت إبنه محمد رضا محله.

ولم تنسحب القوات الغازية من إيران إلا بعد انتهاء الحرب، وعادت إيران دولة واحدة بعد انهيار عملية انفصال إقليمي كردستان واذربيجان التي كانت قد تمت بدعم من القوات الروسية.

وخلال السنوات التي أعقبت الحرب، شهدت إيران انحساراً تدريجياً للدور البريطاني، بالتزامن مع انحسار هذا الدور في المنطقة عموماً، بسبب ما

تكبدته بريطانيا من خسائر فادحة أضعفتها. وكان يقابل هذا الانحسار تنامي الدور الأميركي بعدما خرجت الولايات المتحدة من الحرب منتصرة دون أن تتكبد خسائر. وقد لجأ الشاه الإبن إلى الجانب الأميركي لتثبيت أركان حكمه على الرغم من انه عمد في البداية إلى الإفساح في المجال أمام المد الاقتصادي الأميركي دون السياسي، لئلاّ يثير حفيظة بريطانيا. وبمرور السنوات اصبحت إيران ساحة مغلقة للنفوذ الأميركي. واستمر الامر على هذا المنوال حتى شباط/ فبراير ١٩٧٩، عندما أطاحت الثورة الاسلامية بقيادة آية الله الخميني الحكم الملكي لتقيم نظاماً جمهورياً إسلامياً.

ثالثاً : السعودية

قبل ايلول/ سبتمبر ١٩٣٢ لم يكن هناك ما يعرف اليوم بـ «المملكة العربية السعودية»، بل كانت عبارة عن مقاطعات أو إمارات يحكمها شيوخ متنافسون، يسعى كل منهم لتوسيع مساحة إمارته. وقد شهدت السنوات التي سبقت تأسيس الدولة السعودية الحديثة حروباً عدة بين أمراء المقاطعات الذين كان البعض منهم يتلقى الدعم من الخارج، وخصوصاً من بريطانيا.

وكانت الإمارات الموجودة هي نجد والحجاز وعسير وجبل شمر، التي توحدت بالقوة لاحقاً، وتأسست منها «المملكة العربية السعودية» عام ١٩٣٢ على يدي عبد العزيز بن سعود. ففي عام ١٩١٢، أسس ابن سعود منظمة «اخوان التوحيد» الدينية العسكرية الوهابية[٢١]، وصارت الأداة العسكرية لحكمه. وفي عام ١٩١٨ بدأ ابن سعود حركة لتوطين البدو الرحل وتحضيرهم، وبدأ بافراد حركة الأخوان، ثم استخدمهم في إلزام قبائل نجد الانضواء تحت راية حركتهم ودفع الزكاة لإبن سعود بوصفه أميراً وإماماً.

لقد ألف «إخوان التوحيد» جيشاً كبيراً خاض سلسلة حروب داخل

---

(٢١) الوهابية مذهب ظهر في الجزيرة العربية في أواسط القرن الثامن عشر، وادعى أنه يسعى للعودة إلى نقاء الاسلام وتوحيد شبه الجزيرة العربية والنضال ضد الأجانب.

شبه الجزيرة العربية. فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، بدأ هذا الجيش، بدفع من ابن سعود، حربه الاولى ضد ابن الرشيد أمير جبل شمر، حليف الشريف حسين. وبعد شهر من المعارك امكن ضم قسم من هذه الإمارة، وعاصمتها حائل، الى نجد. بعدها بدأ ابن سعود الحرب ضد الحجاز. وفي ايار/ مايو ١٩١٩، الحقت فصيلة من الاخوان هزيمة بجيش الحجازيين في واحة تربة، وبات الطريق سالكاً امام ابن سعود الى الحجاز. إلا أن بريطانيا تدخلت آنذاك وانذرت ابن سعود بسحب قواته ففعل.

وفي عام ١٩٢٠ احتل الجيش الوهابي عسير، المهمة استراتيجياً على ساحل البحر الأحمر، لكن الجيش لم يستطع ضم عسير كلها إلى نجد. ثم عقدت إتفاقية بين عسير ونجد، أصبحت الاولى بموجبها تابعة للثانية، لكنها ظلت تحت حكم الأمير حسن ، حاكمها السابق. وفي العام نفسه استولت قوات إبن سعود على واحة الجوف الكبرى، التي كانت مفترقاً لطرق القوافل الرئيسية في شبه الجزيرة العربية.

وفي تموز/ يوليو ١٩٢١، أعلن مؤتمر لشيوخ القبائل ورجال الدين في الرياض تنصيب ابن سعود سلطاناً لنجد وكل الأراضي التابعة لها. وذلك رداً على تنصيب فيصل ملكاً على العراق وعبد الله أميراً لشرق الاردن. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢١ ضم ابن سعود إمارة جبل شمر إلى نجد؛ وفي تموز/ يوليو من العام التالي احتل الأمير فيصل بن عبد العزيز بن سعود (ملك السعودية لاحقاً) مدينة أبها، فالحقت عسير بكاملها بالدولة السعودية.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٢، عقد مؤتمر العقير الذي وقع ابن سعود فيه معاهدة رسم الحدود الشمالية لنجد، والتي كانت أول معاهدة لرسم الحدود بين العراق والسعودية من جهة وبين السعودية والكويت من جهة ثانية. وحينذاك، اعترفت بريطانيا بسلطة ابن سعود على نجد وجبل شمر والجوف، واضطر ابن سعود الى التخلي عن حكم عسير[٢٢].

---

(٢٢) انظر: معهد الإستشراق، اكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي ،تاريخ الاقطار العربية المعاصر، ج١، ص ٣٩٠.

وبعد انهيار الدولة العثمانية، ومعها الخلافة، أعلن الشريف حسين نفسه خليفة للمسلمين. وهنا تغيرت سياسة بريطانيا، فقد بدا لها وكأنه يريد تبوء عرش ملك العرب والمسلمين جميعاً، وهو ما لا يتلاءم والأهداف البريطانية القائمة على أساس إبقاء المنطقة مقسمة دولاً صغيرة متصادمة دائماً، فقامت الإدارة البريطانية في المنطقة بتحريك لجنة (الخلافة الهندية) التي بعثت رسالة إلى ابن سعود اقترحت فيها عليه طرد حسين من الحجاز. وساعد على تأزيم الوضع قيام حسين بمنع النجديين من أداء فريضة الحج، فأخذ الاخوان يطالبون بالحرب ضد الحجاز. وفي حزيران/ يونيو ١٩٢٤، وجه ابن سعود نداءً إلى المسلمين دعاهم فيه إلى عدم الاعتراف بـ «الخليفة الدعي».

وفي ايلول/ سبتمبر من العام نفسه عاود ابن سعود الحرب ضد الحجاز، بعدما اوقفت بريطانيا دعمها للشريف حسين، فدخل الاخوانيون فصيل الحجازيين واحتلوا الطائف في ٧ أيلول/ سبتمبر، وفي ٢٦ منه اقتربوا من مكة، فأرغم الحزب الوطني الحجازي، الذي أسسه الاقطاعيون في مكة، حسين على التنازل عن العرش لإبنه علي. إلا أن الملك الجديد سرعان ما سلم مكة الى ابن سعود، فاتجهت القوات النجدية إلى المدينة وجدة، فاحتلتهما في ٥ كانون الاول/ ديسمبر وفي التاسع عشر منه، عام ١٩٢٥ وبذلك ضم الحجاز بأكمله إلى نجد.

وفي تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٢٦، احتل الوهابيون «ابها» ثانية، ونفوا الأمير حسن من عسير. ولم يصمد خلفه أكثر من أربعة أعوام، تمت بعدها اطاحته، واصبحت عسير مقاطعة للدولة الوهابية. وفي ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٧، أعلن تنصيب ابن سعود ملكاً على الحجاز ونجد والمقاطعات التي ضمت إليهما. وعقد في مكة، خلال شهر تموز/ يوليو، مؤتمر إسلامي حضره ممثلو البلدان العربية والهند وتركيا وافغانستان. واتخذ جملة قرارات،

منها عدم منح الامتيازات في أراضي الحجاز لغير المسلمين، كما أعلن المؤتمرون أن إبن سعود هو خازن الديار المقدّسة في مكة والمدينة. وما أن انجز ابن سعود ضم كل الاقاليم، التي تؤلف الجزء الاوسط من شبه الجزيرة العربية، في دولة واحدة، شرع في تطبيق إصلاحات إدارية وقضائية ومالية. فاحتكر كامل السلطة الحكومية والقضائية والدينية، وكان يستعين، من حين الى آخر، بمجلس لوجهاء المقاطعات وكبار رجال الدين فيها، لحل أهم شؤون الدولة. وفي ٣١ آب/ اغسطس ١٩٢٦، أعلنت «الأحكام الأساسية للمملكة الحجازية» التي حددت أن الحجاز «دولة ملكية ذات مجالس للشورى». وكان «عامل الملك»[٢٣] باشر السلطة التنفيذية، كما ألّف الملك مجلساً تشريعياً من ١٢ عضواً يعينهم الملك سنوياً من بين كبار الموظفين والاقطاعيين والتجار والأغنياء. كما نصت «الاحكام الأساسية» على تأليف عدد من مجالس الشورى وهيئات الإدارة المركزية والمحلية الذاتية في الحجاز، على أن تتكون هذه المجالس من التجار ووجهاء المدن وشيوخ القبائل.

وفي ١٩ آب/ اغسطس ١٩٢٧، صدر مرسوم ملكي باجراء اصلاح قضائي ألغى القانون البدوي التقليدي واستبدل العادات القبلية بالقضاء الشرعي، الأمر الذي زعزع النظام القبلي وعزز السلطة المركزية بدرجة اكبر.

وفي ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٢، أصدر إبن سعود مرسوم «توحيد أجزاء المملكة العربية»، وصار الإسم الرسمي للبلاد «المملكة العربية السعودية»، فكانت بداية الدولة السعودية الحديثة، وهو ما اصطلح المؤرخون على تسميته «الدولة السعودية الثالثة» التي مازالت مستمرة حتى اليوم.

وواجه ابن سعود بعد أن اقام دولته الحديثة نوعين من المعارضة: الاولى تمثلت بزعماء القبائل الذين تضرروا من الإصلاحات القضائية والإدارية التي

---

(٢٣) اصبح في ما بعد رئيساً لمجلس الوزراء الذي تأسس عام ١٩٣٢.

ركزت السلطة في أيدي الحكومة؛ والثانية مثلها الوهابيون، الذين بدأوا يتهمون إبن سعود بالارتداد عن المذهب الوهابي. ففي مؤتمر عقده الأخوان الوهابيون في أيلول/ سبتمبر ١٩٢٧، طالب كبارهم بمنع استخدام السيارات والتلغراف ومظاهر التحديث الأخرى، إلا أن ابن سعود واجه هذا التيار، بطرحه ما يسمى «الوهابية المتحضرة» التي تقول إن أية بدعة فنية لم ينص عليها القرآن يمكن السماح بها إذا كانت لا تتعارض مع الاسلام. وحدث خلال المواجهة أن هاجم الوهابيون محطة الإذاعة في مكة وحطموها، غير أن ابن سعود استخدم أساليب عدة لشق صفوفهم وكبح جماحهم[٢٤]. وفي ما بعد استبدل ابن سعود بفصائل الأخوان الوهابيين الجيش النظامي المسلح بالآليات الحديثة، بينما أحيلت وحدات الأخوان الباقية على الاحتياط.

وفي عام ١٩٢٧، عقدت بريطانيا مع ابن سعود «معاهدة الصداقة والنيات الحسنة» اعترفت فيها «بالاستقلال المطلق التام» للحجاز ونجد، بينما اعترف ابن سعود بـ «العلاقات الخاصة» بين بريطانيا وشيوخ الكويت والبحرين وقطر وامارات عُمان المتصالحة ومسقط وعدن.

وخلال السنوات ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ لم تبق السعودية بمنأى عن تأثيرات الازمة الاقتصادية العالمية. فقد تردى وضعها الإقتصادي أيضاً، إذ تقلص عدد الحجاج من ١٥٠ ألفاً في عام ١٩٢٨ إلى ٢٥ الفاً عام ١٩٣٣، الأمر الذي قلص كثيراً مداخيل الخزينة، وأرزاق السعوديين. فقد كان الحج يرفد الدورة الإقتصادية المحلية بالجزء الأعظم من مواردها المالية[٢٥] وفي عام ١٩٣٢ بلغت الديون المترتبة على البلاد نحو ٢١٩ ألف جنيه استرليني.

وهنا، بادرت الولايات المتحدة الأميركية باستثمار هذه الفرصة. ففي عام ١٩٣٠ بدأ هاملتون ممثل «ستاندارد أويل كومباني أوف كاليفورنيا»

---

(٢٤) معهد الاستشراق،أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، المصدر نفسه، ص ٣٩٩.

(٢٥) توفيق الشيخ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية (لندن: دار الصفا، ١٩٨٨)، ص ٦٩.

محادثات مع ابن سعود في شأن منح الشركة امتياز النفط في القسم الشرقي من البلاد لقاء قروض. وبناء عليه قدمت أميركا الى السعودية قرضاً قدره ١٣٠ ألف دولار فقط، مقابل الحصول على امتياز التنقيب عن النفط في مساحة ٩٣٢ الف كلم٢، ولمدة ٦٦ عاماً لمصلحة الشركة المذكورة آنفاً. وفي عام ١٩٣٣، وقعت السعودية اتفاقية مع اميركا، نصت على مساواة المواطنين الأميركان في الحقوق مع رعايا الدول الغربية. وبعدها بدأت الاستثمارات النفطية الأميركية تتزايد، وتأسست شركة نفط جديدة هي «كاليفورنيا ارابيان ستاندارد اويل كومباني» واستطاعت أن تحصل على امتياز التنقيب عن النفط في نصف أراضي السعودية.

خلال الحرب العالمية الثانية، عانت السعودية مصاعب اقتصادية ومالية كبيرة، بسبب الضغوط التي وجهها ضدها أطراف الحرب، فحاولت بريطانيا هذه المرة استغلال الفرصة لتعزيز موقعها داخل السعودية، فقدمت إليها جزءاً من القرض الكبير الذي حصلت عليه من أميركا في بداية الحرب، وفي عام ١٩٢٤ ظهر في السعودية مستشارون اقتصاديون وماليون بريطانيون، الأمر الذي أثار قلق الشركات النفطية الاميركية. لذلك أعلنت الحكومة الأميركية عام ١٩٤٣ أن العربية السعودية بلاد تتسم «بأهمية حيوية» بالنسبة الى الدفاع الأميركي[٢٦]، وقدمت إليها قرضاً بلغ ٩٩ مليون دولار خلال فترة الحرب. وفي أيار/ مايو ١٩٤٣، أقامت الولايات المتحدة الأميركية العلاقات الديبلوماسية مع السعودية، وعينت أول سفير لها فيها هو الكولونيل وليم ايدي.

وفي العام نفسه تم تحويل اسم «كاليفورنيا ارابيان ستاندارد اويل كومباني» إلى «ارابيان أميركيان أويل كومباني» (أرامكو)، التي أصبحت بدورها مركزاً للمنطقة الشرقية. ولهذه الشركة أسطولٌ من الناقلات والطائرات ومطار ومركز تلفزيوني ورجال أمن.

---

(٢٦) معهد الإستشراق، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، المصدر نفسه، ص ٤٠٦.

وخلال السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، دخلت السعودية في نزاعات مع بريطانيا عبر شركات النفط الأميركية، بسبب الخلاف على مناطق حدودية تفصل بين السعودية والامارات والدول الخاضعة للهيمنة البريطانية.

رابعاً : الكويت

لم تكن الكويت معروفة كدولة، انما كانت ميناءً صغيراً تقطنه مجموعة قبائل نجدية تعرف بالعتوب، التي هاجرت الى الكويت المعروفة سابقاً بـ «القرين»، واتخذت موطناً لها، وذلك عام ١٧١٦.

وكان عام ١٧٥٦، بداية تأسيس نظام الحكم لآل الصباح في الكويت، بعدما نزح إليها الشيخ صباح (الحاكم الثاني في الاسرة) من موقع القبيلة السابق في «أم قصر» واتخذها مقراً دائماً لحكومة أسرة آل الصباح الحاكمة حتى يومنا.

نشأت العلاقة المباشرة بين آل الصباح وبريطانيا عام ١٨٩٩، عندما عقدت الحكومة البريطانية، عن طريق حكومة الهند حينذاك، اتفاقية سرية مع حاكم الكويت الشيخ مبارك آل الصباح.

وكانت بريطانيا قد اتصلت بحاكم الكويت السابق الشيخ محمد الصباح لتعرض عليه إقامة «علاقات صداقة» على غرار إتفاقية ١٧٩٨ مع مسقط، واتفاقية ١٨٢٠ مع شيوخ الإمارات السبع، ومعاهدة ١٨٩١ مع عُمان. لكن الشيخ محمد الصباح رفض ذلك العرض، الأمر الذي دفع بريطانيا إلى التآمر عليه واغتياله عام ١٨٩٦.

وكانت معاهدة ١٨٩٩ بمثابة معاهدة حماية تجعل بريطانيا الدولة الوحيدة التي تتمتع بامتيازات في الكويت. وكان الدافع الحقيقي لبريطانيا من تلك الإتفاقية خوفها زحف النفوذ الروسي ـ الالماني إلى منطقة الخليج، على شكل مشروعات السكك الحديد. وكان للشيخ مبارك مبرراته لعقد الإتفاقية،

وهي تتلخص في مخاوفه من جيرانه وخصوصاً آل الرشيد في حائل، بتحريض من العثمانيين، بعدما اغضبهم مقتل قائمقام الكويت الشيخ محمد الصباح الموالي لهم، على يد أخيه غير الشقيق الشيخ مبارك. كما أن الأخير لم يكن مطمئناً الى النيات العثمانية حياله، على الرغم من أن العثمانيين هم الذين عينوه مكان أخيه. ولهذا استجاب للإتفاقية، ووقعها مع الانكليز عام ١٨٩٩، واتفق الطرفان على إبقائها سرية، لكون مبارك ما زال قائمقاماً تابعاً لمتصرفية الإحساء التابعة لولاية البصرة العثمانية آنذاك.

ولم يكشف عن هذه الاتفاقية إلا عام ١٩٠٠، حينما توجهت بعثة ألمانية إلى الكويت بوصفها آخر محطة لخط السكة الحديد المزمعة إقامته من جانب المانيا. عندئذ أعلنت بريطانيا عن اتفاقيتها مع الشيخ مبارك وحذرت الدولة العثمانية من مغبة السماح للألمان بمواصلة أعمالهم. ولما كان ميزان القوى يميل في تلك الفترة لمصلحة بريطانيا، فقد اضطرت اسطنبول إلى توقيع معاهدة معها عام ١٩٠١ حول الكويت تعترف بريطانيا بالسيادة الإسمية للعثمانيين على الكويت، كما اعترفت اسطنبول باتفاقية ١٨٩٩ السرية وبالسيادة البريطانية الفعلية على الكويت.

أما بريطانيا فقد عقدت مع الكويت إتفاقية أخرى عام ١٩٠٤، نصت على حظر استيراد الأسلحة أو تصديرها. وفي عام ١٩٠٤ عين أول وكيل سياسي بريطاني في الكويت، وفي عام ١٩١١ تعهد مبارك الصباح بألا يعطي امتياز استخراج اللؤلؤ والإسفنج لأية دولة قبل استشارة بريطانيا ،كما تعهد عام ١٩١٣ بالا يعطي امتياز استخراج النفط في بلاده من دون مشورة بريطانيا. وقبل ذلك، وقع مبارك عام ١٩٠٧ معاهدة مع بريطانيا تعتبر السلطة العثمانية دولة أجنبية مثلها مثل بقية الدول التي ليس لها أي حق في الكويت، وهو ما مهد الظروف لتوقيع اتفاقية ١٩١٣ التي سميت «اتفاقية الخليج» بالتزامن مع الانسحاب العثماني من الخليج. وبموجب هذه الاتفاقية اعترف العثمانيون بالاتفاقيات التي سبق أن عقدها شيخ الكويت مع بريطانيا.

وفي المقابل ظلت الكويت ـ بحسب الإتفاقية ـ تابعة إسمياً للسيادة العثمانية التي لا تتدخل في شؤون الكويت الداخلية والخارجية.

وفي عام ١٩١٤، تلقى الشيخ مبارك تأكيداً من بريطانيا أنها ستعترف بالكويت دولة مستقلة تحت الحماية البريطانية، شرط أن تتعاون في الإستيلاء على البصرة. وقد تم ذلك وأصبحت الكويت خلال الحرب العالمية الأولى، شأنها في ذلك شأن سائر اقطار الخليج الأخرى، الخاضعة للسيطرة البريطانية، قاعدة عسكرية أساسية في الحرب.

ظلت الكويت خاضعة للتبعية البريطانية حتى عام ١٩٦١، حينما عقدت بريطانيا اتفاقية معها نصت على إلغاء اتفاق كانون الثاني/ يناير ١٨٩٩، لكونه «يتنافى مع سيادة الكويت». واعترفت بريطانيا بموجب تلك الإتفاقية باستقلال الكويت.

خامساً : الامارات العربية المتحدة

ظهرت دولة «الامارات العربية المتحدة»، ككيان سياسي واحد، في اواخر عام ١٩٧١، أي بعد الانسحاب البريطاني من الخليج مباشرة. أما نشوء الكيانات السياسية المؤلفة لهذه الدولة الإتحادية، فيعود إلى عهود ليست قريبة.

تتألف «الدولة الاتحادية» من سبع إمارات هي: أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة. وقد ارتبط تاريخها الى حد ما، بتاريخ عُمان. كما أنها كانت تسمى سابقاً منطقة ساحل عُمان. ويشير بعض المؤرخين إلى أن لهذه المنطقة تاريخاً ضارباً في القدم، وأن قبائلها هاجرت إليها من «مأرب» في اليمن عام ١٣٠ م[٢٧].

ويذكر حسين البحارنة[٢٨] أن تاريخ إمارات الساحل العماني أصبح، في النصف الأول من القرن الثامن عشر، مرتبطاً كل الإرتباط بتاريخ قبيلة

(٢٧) حسين البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة (بيروت: شركة التنمية والتطوير، ١٩٧٣) ،ص ٢٣.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٣.

القواسم التي حكمت كلاً من الشارقة ورأس الخيمة، وبسطت نفوذها على القبائل الأخرى في المنطقة. وفي منتصف القرن الثامن عشر، ظهرت قبيلة القواسم كقوة عسكرية بحرية. بينما يذكر أحمد طربين أن القواسم بنوا قوتهم البحرية الخاصة بهم في أواخر القرن الثامن عشر، بعدما أنفصلت هذه الإمارات عن مسقط. وشهدت هذه الفترة تصاعد العمليات العسكرية البحرية للقواسم ضد السفن التجارية المارة في مياه الخليج، وخصوصاً سفن شركة الهند الشرقية الإنكليزية، في محاولة لردعها عن احتكار تجارة الخليج، الأمر الذي حدا بالبريطانيين إلى تسمية هذه العمليات «القرصنة» وأطلقوا على ساحل عمان إسم «ساحل القراصنة» [٢٩].

بالنسبة الى بداية التاريخ السياسي لامارة (مشيخة) ابو ظبي، يؤكد المؤرخون أنه ابتداءً من عام ١٧٦٠، عندما استوطنتها قبيلة آل بوفلاح بقيادة رئيسها الشيخ دياب بن عيسى.

أما دبي، فقد استوطنت في بداية القرن التاسع عشر، من جماعات قبلية تدين بالولاء لشيوخ أبو ظبي. وفي عام ١٨٣٨ انفصلت عن أبو ظبي واصبحت إدارة مستقلة، واعترفت بها بريطانيا عام ١٨٣٩، بعدما عقدت معها اتفاقية خاصة بتحريم تجارة الرقيق. ويرتبط تاريخ دبي الحديث بقيادة شيوخ آل مكتوم الذين لهم علاقة بقبائل «بني ياس» في ابو ظبي.

أما رأس الخيمة والشارقة فقد كانتا المركزين الرئيسيين لشيوخ القواسم الذين كانوا عام ١٨٠٣ تحت قيادة الشيخ سلطان بن صقر. وقد شمل نفوذ القواسم، الإمارات الواقعة بين الشارقة ورأس الخيمة.

أما أم القيوين، فقد كانت بداية استقلالها الداخلي عام ١٨٣٢، بعد مبادرة الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة حينذاك، بالتخلي عن مطالبته بالسيادة عليها.

---

(٢٩) أحمد طربين، **التجزئة العربية: كيف تحققت تاريخياً**، سلسلة الثقافة القومية، ١٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١١٨.

إذاً كانت امارات ساحل عُمان، التي اختلف عددها على مر السنين من خمس إلى سبع إمارات[٣٠]، كيانات سياسية مستقلة، لكنها ذات طابع قبلي، وذلك بداية النفوذ البريطاني في المنطقة في مطلع القرن التاسع عشر.

أما العلاقة الرسمية بين حكام إمارات ساحل عُمان وبين الحكومة البريطانية، فقد بدأت بعد الحملة العسكرية التي قادتها شركة الهند الشرقية، من مستعمرة الهند عام ١٨١٩ ضد شيوخ القواسم وقواعدهم في رأس الخيمة والشارقة. وقد أسفرت تلك الحملة عن تحطيم كل الأسطول البحري لعرب القواسم، وعقد المعاهدة العامة للسلام لعام ١٨٢٠ مع القواسم وشيوخ الإمارات المذكورة. وتبعت هذه المعاهدة، التي دعت إلى ضرورة وقف الأعمال العسكرية ضد السفن التجارية البريطانية في الخليج، اتفاقيات أخرى مكملة ، أهمها المعاهدة الدائمة للسلام لعام ١٨٥٣ واتفاقية المنع أو التحريم لعام ١٨٩٢، وهي أهم إتفاقية عقدت بين هذه الإمارات والحكومة البريطانية، لأنها أدت إلى تولي الحكومة البريطانية الشؤون الخارجية لإمارات ساحل عُمان، التي أطلقت بريطانيا عليها منذ عام ١٨٢٠ اسم «دول الساحل المتصالح» (Trucial States) بعدما كانت تطلق على الساحل العماني قبل ذلك «ساحل القراصنة» (Pirate Coast)[٣١].

استمر الوجود البريطاني حتى صدر إعلان الحكومة العمالية البريطانية، في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨، عن رغبتها في سحب وجودها العسكري من الخليج والغاء معاهداتها التقليدية مع إمارات الخليج التسع (الإمارات السبع الوارد ذكرها، إضافة إلى قطر والبحرين)، وذلك في أواخر عام ١٩٧١.

وبعد شهر واحد من ذلك الإعلان، إجتمع في دبي حكام الإمارات التسع ووقعوا إتفاقية «الامارات العربية المتحدة» التي عُدّت ميثاقاً موقتاً لهذا

(٣٠) حسين البحارنة، المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٣١) انظر: لوريمر، دليل الخليج، ج ٣.

الإتحاد، الى وضع صيغة دستور إتحادي. لكن حكام الإمارات لم يتوصلوا عبر إجتماعات عقدوها منذ عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٧٠، إلى اتفاق نهائي في شأن تأسيس الإتحاد، لأسباب تتعلق بعدم موافقة كل الإمارات على بعض بنود اتفاقية دبي، وبعدم استعداد البعض إجراء تعديلات عليها.

ويرى حسين البحارنة أن اتفاقية دبي كانت قد صيغت «بأسلوب بعيد عن روح العصر الحاضر، وغير مرتبط برغبات شعب المنطقة المتطلع إلى المشاركة في أنظمة الحكم القائمة. كما أنها تفتقر إلى المرونة في توزيع الاختصاصات بين سلطان الإتحاد المقترح»[٣٢].

وفي عام ١٩٧١، بذلت السعودية والكويت جهوداً مشتركة لتقريب وجهات نظر حكام الإمارات لكنهما فشلتا.

وقبيل إنسحاب بريطانيا من الخليج، فهي أبلغت حكام الامارات، بوساطة ممثلها الشخصي هناك وليم لوس، أنها ستكون مستعدة للاعتراف باستقلال كل من البحرين وقطر، ولتوقيع معاهدة صداقة مع كل منهما؛ كما أبلغت حكام ساحل عمان بأنها تؤيد قيام إتحاد سباعي بينهم، وأنها سوف تعترف بحكومة هذا الاتحاد وتعقد معها معاهدة صداقة شبيهة بالمعاهدة التي ستعقدها مع كل من البحرين وقطر.

وبالفعل، اجتمع حكام ساحل عُمان بدعوة من حاكم أبو ظبي، وقرروا تبني مشروع الدستور الموقت لإتحاد الإمارات العربية، بعدما أجريت عليه تعديلات طفيفة تتناسب ووضع الاتحاد السباعي الجديد. وتمت الموافقة عليه تحت إسم «الدستور الموقت للإمارات العربية المتحدة» ووقعه حكام هذه الإمارات، باستثناء حاكم رأس الخيمة، التي انضمت إليه في ما بعد. فكان ذلك بداية الاعلان عن قيام «دولة الإمارات العربية المتحدة» الحالية.

---

(٣٢) حسين البحارنة، المصدر نفسه، ص ٦١

سادساً : عُمان

سميت عُمان قديماً «إمامة عُمان» بسبب حكمها خلال الفترة ١٧٥١ ـ ١٧٩٢ من قبل أئمة منتخبين من المذهب الإباضي الإسلامي. وقد خضعت مسقط وسواحل عُمان للسيطرة البرتغالية، كما كانت الحال بالنسبة الى إمارات الخليج منذ القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن السابع عشر، عندما تمكن العمانيون من إجلاء القوات البرتغالية عام ١٦٥٠. وفي عام ١٧٣٦، استنجد الإمام سيف بن سلطان بالقوات الفارسية في عهد نادر شاه، لمواجهة بعض الاضطرابات الداخلية. لكن هذه القوات ظلت في مسقط وساحل عُمان حتى مجيء السيد أحمد بن سعيد، الذي أسس حكم سلالة آل بوسعيد في مسقط وعُمان عام ١٧٧٤، إذ انتخبه العُمانيون أول إمام من السلالة المذكورة. وبعد وفاته خلفه سعيد بن سلطان، الذي كان الإمام الثاني من سلالة آل بوسعيد. لكن سلطان بن أحمد، الذي اغتصب الحكم من أخيه، أعلن نفسه حاكماً مدنياً مستقلاً لمسقط عام ١٧٩٧ ولقب نفسه «سيد سلطان» دونما أي التزام بتقاليد الحكم السابقة.

ومنذ ذلك الحين أصبح الحكم في عُمان وراثياً محصوراً في السلالة الحاكمة لآل بوسعيد. بعدما كانت الطريقة التقليدية للحكم تقوم على أساس الأئمة المنتخبين. ومع مطلع القرن التاسع عشر،أصبح يطلق لقب «السلطان» على الحاكم، وأصبح اسم المملكة «سلطنة مسقط وعمان».

أما علاقة السلطنة بالحكومة البريطانية فتعود الى عام ١٧٩٨، حين كانت الاخيرة تتصدى لمحاولات فرنسا إستعادة ما فقدته من المستعمرات في الشرق. فبعد نزول الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت في مصر عام ١٧٩٨، وتصاعد التحرك الفرنسي للعودة إلى الشرق، قامت بريطانيا بعقد اتفاقية، في العام نفسه، مع سلطان مسقط تعد أول معاهدة تبرمها بريطانيا مع إمارة من امارات الخليج، كما تعد نقطة تحول في علاقة بريطانيا بمنطقة الخليج، إذ تطورت من تجارية إلى سياسية تستهدف إبعاد أي نفوذ أجنبي من

هذه المنطقة، وتلزم المعاهدة عُمانَ الوقوف الى جانب السفن البريطانية ضد السفن الفرنسية في مياه عمان الإقليمية، كما تمنع الفرنسيين من تأسيس أي وكالة لهم في عمان[٣٣].

وفي عام ١٨٠٠ وقعت بريطانيا معاهدة جديدة مع سلطان مسقط، أحكمت عبرها قبضتها على عُمان، وعينت بموجبها أول وكيل سياسي بريطاني في مسقط. وبذلك كانت عمان المحطة الأولى في الهيمنة البريطانية التي امتدت لاحقاً إلى إمارات ومشيخات الخليج الأخرى في القرن التاسع عشر.

وهكذا ظلت المعاهدات والاتفاقيات تتوالى بين الحكومة البريطانية وحكام مسقط وعمان، وأهمها، تلك المعقودة عام ١٩٥١، وهي معاهدة الصداقة والتجارة بين «المملكة المتحدة» و «سلطنة مسقط وعمان»، وهي لا تزال تحكم العلاقة بين البلدين؛ ثم تبعتها إتفاقية أخرى بين الطرفين، هي الاتفاقية العسكرية التي عقدت في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في شأن تقديم تسهيلات ومساعدات عسكرية واقتصادية. وهي أخذت شكل تبادل رسائل بين وزير الخارجية البريطانية والسلطان السابق السيد سعيد بن تيمور[٣٤].

وما يميز تاريخ العلاقات العُمانية ـ البريطانية أنها لم تكن خاضعة لنظام الحماية الذي فرضته بريطانيا على بقية إمارات الخليج، خلال الاعوام المئة والخمسين الماضية، بل ظلت عُمان دولة مستقلة على الرغم من ارتباطها بمعاهدات صداقة، واعتمادها على الحكومة البريطانية ـ عن طريق الوكالة لا الحماية ـ في تمثيل مصالحها ومصالح رعاياها في الخارج.

ولهذا، نرى أن انسحاب بريطانيا العسكري من الخليج وإنهاءها المعاهدات الخاصة التي كانت تربطها بامارات الخليج، لم يؤثر في وضع

---

(٣٣) طربين، التجزئة العربية : كيف تحققت تاريخياً، ص ١١٢.

(٣٤) لوريمر، دليل الخليج، ج ٢.

سلطنة عمان التي استمرت علاقاتها ببريطانيا، بعد انسحابها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، على أساس معاهدة الصداقة (١٩٥١) سالفة الذكر[٣٥].

سابعاً : البحرين

يتزامن التاريخ السياسي الحديث للبحرين مع خروج قبيلة آل خليفة من الكويت ونزوحها عام ١٧٦٦ إلى الجنوب من الساحل الشرقي للجزيرة العربية، بقيادة رئيسها الشيخ خليفة بن محمد، حيث استقرت في موقع يعرف بـ «الزبارة» على الساحل الغربي لشبه جزيرة قطر.

وغداة إقدام شيوخ آل خليفة على تأسيس حكومة في الزبارة، راحوا يتطلعون إلى الإستيلاء على جزر البحرين التي تبعد نحو ١٨ ميلاً من الساحل الشمالي لقطر. أما الزبارة فقد أصبحت في ما بعد مركزاً تجارياً مهماً، كما يصفها المؤرخ لوريمر في مؤلفه **دليل الخليج العربي** ، بانها كانت حصن آل خليفة في تلك الفترة، وانهم بنوا فيها نحو عشر قلاع، دمرت كلها، باستثناء واحدة، من قبل سلطان مسقط الذي هاجم الزبارة خلال عامي ١٨١٠ و ١٨١١.

وفي عام ١٧٨٣، استولى آل خليفة على البحرين وأسسوا فيها حكومتهم التي استمرت إلى يومنا هذا. وخلال السنوات الأربعين الأولى من حكم آل خليفة، كانت البحرين محط أنظار دول الجوار، مثل السعودية ودولة فارس وعمان، الأمر الذي دفع آل خليفة إلى الدخول في معاهدة ١٨٢٠، التي عقدتها بريطانيا مع شيوخ ساحل عُمان، وحملت إسم «المعاهدة العامة للسلام»، فكان ذلك بداية العلاقة السياسية بين حكام البحرين والحكومة البريطانية[٣٦].

---

(٣٥) البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة، ص ٨٠

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢١.

ويرى أحمد طربين[٣٧] أن دخول البحرين هذه المعاهدة وفر لها الحماية أمام تطلعات سلطان قابوس إلى ضمها إلى نفوذه، إذ يرى في هذا الدخول اعترافاً من سلطان مسقط باستقلالها ومصدر عقوبات عليه في حال اعتدائه عليها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى أية دولة من خارج المعاهدة.

ولم تظل حاجة آل خليفة إلى الحماية، بعيدة من استغلال بريطانيا، التي تحركت لعقد معاهدات اخرى معهم، وخصوصاً عندما اشتدت المنافسة بين أفراد العائلة الحاكمة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واتجاه كل طرف إلى طلب الحماية من قوة إقليمية. وفي عام ١٨٦١ وقع حكام البحرين معاهدة حماية أخرى مع بريطانيا، بضغط من الأخيرة، لكن شيخ البحرين محمد بن خليفة حاول تحدي الإنكليز، وبدأت العلاقة تتردى بين الطرفين، وخصوصاً حينما طالب الشيخ محمد بجعل شبه جزيرة قطر ضمن أملاكه، معللاً ذلك بأن معظم سكانها من العتوب، الأمر الذي أثار أهالي قطر، فهددوا بالإستعانة بـ «فيصل بن تركي» في الرياض، فرد عليهم شيخ البحرين بحملة ترأسها أخوه عام ١٨٦٦ الذي قصفت قواته مدينة الدوحة بالمدافع، وأعملت السيف في أهلها، لكن أهالي قطر أعلنوا الثورة في العام التالي، الأمر الذي دفع الشيخ محمد بن خليفة إلى إرسال أخيه علي لطلب المعونة من المقيم البريطاني لقمع الثورة، وذلك بحسب اتفاقية ١٨٦١. لكن الأخير رفض تقديم المساعدة، بسبب رغبة بريطانيا في الفصل بين قطر والبحرين[٣٨].

لكن بريطانيا ما لبثت ان عدت الزبارة (في قطر) ضمن أملاك حاكم البحرين، عندما أوعزت إلى الشيخ عيسى آل خليفة بالتحرك ضد بناء العثمانيين قلعة في الزبارة، عقب مد نفوذهم إلى الكويت والبحرين وقطر، وبعدما بدأوا يمثلون خطراً على المصالح البريطانية في الخليج. كما استغل

(٣٧) طربين، التجزئة العربية : كيف تحققت تاريخياً .

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

البريطانيون النفوذ العثماني لفرض اتفاقية جديدة تربط البحرين ببريطانيا نهائياً، هي «اتفاقية الحماية» عام ١٨٩٢.

وفي عام ١٩١٣، ابرمت اتفاقية الخليج بين البريطانيين والعثمانين، ووضعت حداً للمطالب العثمانية في البحرين واعترفت الآستانة بموجبها، بهيمنة بريطانيا على منطقة الخليج. وفي عام ١٩١٥ وقعت بريطانيا «معاهدة القطيف» التي اعترفت فيها بعبد العزيز بن سعود سلطاناً على نجد وملحقاتها، مقابل تعهده بعدم الإعتداء على إمارات الكويت والبحرين وقطر ومشيخات ساحل عُمان.

ثامناً : قطر

قبل استيطان آل خليفة مدينة الزبارة في شبه جزيرة قطر عام ١٧٦٦، كانت تسكن القرى الساحلية لشبه الجزيرة قبائل عربية، نزحت من ساحل عُمان أو من قبائل منطقة الإحساء.

أسس آل ثاني نظام الحكم الحديث في قطر[٣٩]، و «ثاني» هو الجد الأكبر للأسرة، التي لا تزال في الحكم حتى الآن، وهي من بني تميم، نزحت من موطنها الأصلي في نجد، واستوطنت الجزء الجنوبي الشرقي من شبه جزيرة قطر، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ثم استقرت في الزبارة. وهناك ولد «ثاني»، ثم ابنه «محمد»، الذي استوطن الدوحة، وكان تابعاً لآل خليفة، حكام البحرين وقطر آنذاك.

وخلال حكم الشيخ محمد بن ثاني، حاولا الانفصال عن حكم آل خليفة، والاستقلال بحكم قطر، لكن حرباً نشبت بسبب ذلك بينه وبين آل خليفة، سرعان ما توقفت بسبب عودة العثمانيين إلى قطر عام ١٨٧٢. ثم عاود المحاولة ثانية ابنه قاسم، فنجح في ذلك، وأصبحت قطر مستقلة عن البحرين على الرغم من الهيمنة العثمانية التي استمرت من الناحية القانونية

(٣٩) البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة، ص ٢٢.

البحتة حتى عام ١٩١٥[٤٠].

أما علاقة قطر السياسية ببريطانيا فقد ابتدأت عام ١٨٦٨، عندما عقدت السلطات البريطانية في الخليج، اتفاقية مع الشيخ محمد بن ثاني تعهد فيها الأخير باحترام الأحكام العامة للمعاهدة الدائمة للسلام لعام ١٨٥٣، الموقعة من قبل حكام ساحل عُمان. وبموجب هذه الإتفاقية اعترفت السلطات البريطانية في الخليج بوضع الشيخ محمد بن ثاني حاكماً على قطر. لكن بريطانيا ظلت من الناحية القانونية، تعترف بالوضع الخاص للعثمانيين في قطر حتى نهاية العقد الأول من القرن الحالي تقريباً[٤١]. ففي عام ١٩١٣ وقعت السلطات البريطانية «اتفاقية الخليج» مع الدولة العثمانية، تنازلت الثانية بموجبها لبريطانيا، عن كل ما لها من حقوق ومطالب في قطر. أما بريطانيا فاعلنت أنها «لن تسمح لشيخ البحرين بالتدخل في شؤون قطر الداخلية والمس باستقلالها»[٤٢].

وفي عام ١٩١٥، أخذت بريطانيا تعهداً من السعودية بعدم «الاعتداء» على قطر، ومعها الكويت والبحرين ومشيخات ساحل عُمان، كما رأينا سابقاً. وفي عام ١٩١٦، عقدت بريطانيا معاهدة ثانية مع قطر شددت فيها السيطرة عليها. وظلت قطر تحت الهيمنة البريطانية حتى عام ١٩٧١ عندما انسحبت بريطانيا من الخليج وأعلنت استقلال قطر.

---

(٤٠) انظر: أحمد طربين، المصدر نفسه.

(٤١) حسين البحارنة، المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٤٢) أحمد طربين، المصدر نفسه، ص ١٢٩.

القسم الثاني

مشكلة الحدود

الفصل الرابع

الحُدود ... مُعضِلة الخليج

تعج منطقة الخليج بالصراعات المتفجرة والكافية بقدر ما هي غنية بالنفط والغاز. وتأتي معضلة الحدود على رأس عوامل هذه الصراعات، وخصوصاً في السنوات الأخيرة. كما يعد النفط أهم عوامل تفعيل هذه المعضلة وتفجيرها بين الحين والآخر على شكل أزمات وحروب.

ويرتبط مفهوم الحدود بموضوع السيادة، لذلك يتعين متابعة تطور المفهوم في الخليج والوقوف على الأسس التي يرتكز عليها:

مفهوما السيادة والشرعية في هذه المنطقة لا يمكن اعطاؤهما معنى ثابتاً، بل هما مفهومان متغيران، تبعاً للتأثيرات والدوافع التي تحركهما. ويمثل السعوديون أوضح نموذج في الخليج، في التحول من الشرعية الدينية التي انطلقوا منها، إلى شرعية الحق التاريخي التي انتهوا إليها، إذ استظلت الإنطلاقة السعودية الأولى بالمذهب الوهابي، ومثل «الاخوان» الوهابيون حربة الجيوش السعودية التي هيمنت في فترة من فترات التاريخ على رقعة امتدت من الكويت إلى عُمان، لكن هذه الشرعية اهتزت مع أول تحالف بين إبن سعود وبريطانيا، لمواجهة الدولة العثمانية، الذي انتهى بوضع ابن سعود تحت الحماية البريطانية بموجب معاهدة وارين عام ١٩١٥. وكان عام ١٩٢٧

نهاية الشرعية الدينية، عندما خاض ابن سعود معركة «السبلة» ضد «الاخوان» وقتل عدداً كبيراً منهم، وطارد قيادتهم، بمساعدة بريطانية[1].

وهكذا حلت شرعية الحق التاريخي محل الشرعية الدينية، وبدا ذلك واضحاً في السلوك السعودي لمرحلة ما بعد إعلان المملكة العربية السعودية، اذ لم تبنَ الإدعاءات السعودية في المناطق المجاورة على مقولات نشر الدين الصحيح ومحاربة المبدع، بل على مبدأ حق الوراثة التاريخية. وقد ورد في مذكرة وزير الخارجية السعودي إلى الحكومة البريطانية عام ١٩٣٨ حول النزاع الحدودي مع قطر وعُمان ومشيخات الساحل المتصالح، أن مطالب بلاده تبنى على أساس التوازن التاريخي وأن التمسك بهذا المبدأ يجعل قسماً واسعاً من أراضي حضرموت وظفار وعُمان وأبو ظبي ضمن أراضي «جلالة الملك» إبن سعود،ونظرة تاريخية تثبت أن مخافر عبري وبريمي وظفار وأواسط قطر كانت مخافر سعودية أنشأها أجداد الملك[2].

أما الأسر الحاكمة في كل من البحرين والكويت وقطر فقد أخذت، منذ انطلاقتها الأولى، في شرعية العرف القبلي وحق القبيلة، بدلاً من الشرعية الدينية، أو الحق التاريخي. فهي لا تملك تاريخاً في الإمارات التي حكمتها، إذ لم يصل آل صباح وآل خليفة إلى الكويت والبحرين قبل عامي ١٧٥٦ و ١٧٨٣ على التوالي، ثم انتهت «أنظمة» الحكم في هذه الإمارات إلى الأخذ في مبدأ الأسرة السيدة، وتالياً الأسرة الحاكمة. وتعد الكويت والبحرين نموذجاً لتحول عنيف من حكم القبيلة إلى حكم الأسرة.

ولم تكن المجتمعات على الجانب العربي للخليج تعرف السيادة الإقليمية بمفهومها الغربي، حتى وقت قريب نسبياً. فقد ارتبط الولاء العام في

---

(١) انظر: عبد الجليل مرهون، «نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية، » **شؤون الاوسط** ، العدد ١٢(تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢).

(٢) انظر: جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي : دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٥١٤ ـ ١٩٤٥** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٣)، ص ٢٣٧

هذه المجتمعات بالمبادىء تارة، وبالأشخاص (قبائل أو أسر أو أفراد) تارة أخرى، ولم يكن مرتبطاً بالأرض قط. ويختلف الأمر بالنسبة الى العراق وكذلك الى الجانب الإيراني.

كانت الإتفاقية البريطانية ـ العثمانية لعام ١٩١٣ والخط الأزرق الذي نتج منها أول خطوة نظرية لدخول مفهوم السيادة على الجانب العربي للخليج. لكن هذه السيادة بدأت عهدها العملي بعد مؤتمر العقير عام ١٩٢٢، إذ أدخلت الاتفاقية التي أسفر عنها هذا المؤتمر ترسيم الحدود على الأرض وربطته بمفهوم السيادة الوطنية بين إمارات لم تكن سوى أقاليم في دولة الخلافة، ولا تفصل بينها أية اعتبارات جغرافية أو دينية أو إثنية أو تاريخية، ذلك أن أياً من هذه الأقاليم لم يكن أمة مستقلة بحسب المفهوم الحديث للأمة والدولة.

أما الجانب الإيراني فقد سبق نظيره العربي في هذا المجال. كما أن أول اتفاقية لرسم الحدود بين إيران والدولة العثمانية (العراق في ما بعد) كانت قد رسمت في معاهدة أرضروم الأولى عام ١٨٢٣، وظلت تخضع لعملية تجاذب وتغيرات حتى استقرت نسبياً في اتفاقية الآستانة عام ١٩١٣، لكون الاتفاقية الأولى لم تعين الحدود البرية بدقة ولم تنفذ إلا لأهداف آنية لكلا الطرفين العثماني والبريطاني الذي يحرك الحكومة الإيرانية.

أولاً : عوامل رسم الحدود

ترتبط عملية رسم الحدود بين الدول المطلة على الخليج بجملة عوامل، منها ما هو محلي، يتعلق بالنظام القبلي الموروث، كما هي الحال في التجمعات القبلية على الجانب العربي من الخليج، ومنها ما هو خارجي، يتعلق بالتنافس الدولي على الخليج منذ اتضاح أهميته التي سبق ذكرها. وهذا العامل الأخير إما أن يؤدي إلى رسم حدود بغية الفصل بين مناطق نفوذ قوتين أو أكثر، تتنافس على المنطقة، كما حدث عام ١٨٢٣، مع معاهدة

أرضروم الحدودية بين الجانب الإيراني (مدفوعاً من بريطانيا) وبين الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على العراق الحالي، أو أن يتم رسم الحدود داخل منطقة نفوذ تابعة لقوة خارجية واحدة، ليكون ذلك جزءاً من خطة هذه القوة لإحكام السيطرة وتنفيذ برامجها الآنية والاستراتيجية. ودور بريطانيا في عملية رسم الحدود داخل منطقة نفوذها الخليجية هو مثال واضح. فضلاً عن ذلك، فإن العامل الأول (القبلي والموروث التاريخي) كثيراً ما كان يتحرك بفعل العامل الثاني (الخارجي) ليؤلفا معاً، منظومة متشابكة من الدوافع والعوامل التي أدت إلى رسم الحدود السياسية في المنطقة الخليجية.

أما المؤثرات التي ساهمت في تطور الحدود لتصبح «مسألة حدودية»، كما درج التعبير عنها حديثاً، فهي مجموعة مؤثرات إستراتيجية وحديثة[٣]، كعامل الطاقة والعامل الملاحي والعامل الأمني.

وبمراجعة سريعة للأحداث الخطيرة التي شهدتها منطقة الخليج خلال العقود الماضية نرى أن العوامل السابقة، كانت الدافع والمسبب الأساسيين لها؛ أما الحدود فهي الذريعة والأداة التي أشعلت هذه الأحداث. ويقف النفط على رأس تلك العوامل، في حين تأتي العوامل الأخرى، طرق الملاحة والأمن، كعوامل ثانوية تصب في العامل الرئيسي. إن الحرب العراقية ـ الإيرانية أوقدت بذريعة حدودية، لكن أهدافها الحقيقية كانت أمنية استراتيجية، لدرء أية أخطار يمكن أن يتسبب بها اختلال التوازن في المنطقة، بعد سقوط نظام الشاه، على الأمن فيها، وبالتالي على مصادر الطاقة فيها أيضاً ، التي يتزايد الإعتماد الدولي عليها كل يوم. وغزو الكويت تم بذرائع حدودية أيضاً (إلى جانب مطالب نفطية)، لكن هذا الغزو وما تلاه من تطورات سياسية على صعيد ترسيخ دور العامل الخارجي (الأميركي تحديداً) في المنطقة، أكد أن مشكلة الحدود كانت الذريعة، أما الهدف فهو الهيمنة على مصادر الطاقة في الخليج، كمرحلة أخرى من تنفيذ عملية تظهير النظام

---

(٣) عبد الجليل مرهون، المصدر نفسه.

العالمي الجديد، الذي يرى الكثيرون أن الإقتصاد والنفط مفتاحه والأداة الأساسية لتنفيذه.

ولا يختلف الأمر بالنسبة الى الصراع القطري ـ البحريني، فهو يتحرك تحت لافتة الحدود (جزر حوار وفشت الديبل)، لكنه يضمر هدفاً آخر هو حقل غاز الشمال القطري الذي يتوقع أن يفجر حرباً تأخذ أبعاداً إقليمية ودولية وستكون معنية فيها عواصم مثل الرياض وطهران وواشنطن وباريس. فإصرار المنامة، ومن ورائها الرياض وواشنطن، على ردم فشت الديبل[٤] وإقامة منشآت مدنية وعسكرية عليه، يعني أن هذا الفشت بداية المجال الحيوي للبحرين الذي يمتد ١٢ ميلاً وفق القانون الدولي للبحار. وهو بالتالي سيصبح جزءاً من حقل غاز الشمال[٥] ضمن هذا المجال. وقد تفاقمت الأزمة بين الدوحة والمنامة عام ١٩٨٦، عندما قصف الطيران القطري المنشآت التي شرعت البحرين في إقامتها على الفشت، فدمرتها واعتقلت جميع عمال ومستخدمي الشركة الهولندية «بلاست نيدام» المنفذة للمشروع. ولا تزال الأزمة بين البلدين مستمرة.

وهناك أزمات أخرى يتوقع أن تنفجر في يوم من الأيام بين السعودية والكويت حول جزيرتي قارون وأم المرادم، وبين قطر والسعودية والإمارات حول النفط المكتشف في المياه الإقليمية المقابلة للشريط الفاصل بين قطر والإمارات سابقاً، والذي حصلت عليه السعودية ضمن اتفاق مع الإمارات.

وهناك حالات برز فيها العامل الإستراتيجي الملاحي عنصراً مهماً في تفاعل قضية الحدود وبلوغها مرحلة المواجهة العسكرية. وأبرز نموذجين على

---

(٤) الفشت صخور بحرية تظهر فوق سطح الماء في حالة الجزر، وتغمر فيه في حالة المد.

(٥) اكتشف حقل غاز الشمال من قبل شركة «شل» عام ١٩٧٢، وقدرت مساحته بـ ٥٩٠٠ كلم٢. وتقدر احتياطياته بـ ١٥٠٠٠٠ مليار قدم مكعب في الحد الأدنى و٣٠٠٠٠٠ مليار قدم مكعب في الحد الأقصى. لمزيد من التفاصيل حول هذا الحقل، أنظر: الوسط اللندنية (١ حزيران/ يونيو ١٩٩٢)، و **إقتصاديات الدول العربية: بنيتها وآفاقها المستقبلية** (لندن: المؤسسة العربية المصرفية، ١٩٩٠)، ص ١٠٥ ـ ١٠٩.

ذلك هما مرفأ أم قصر العراقي ومداخله، ومطالبة العراق بإطلالات أكثر على الخليج، بحيث كان ذلك أحد ذرائع غزو الكويت عام ١٩٩٠. أما النموذج الثاني، فهو خور العديد السعودي ومداخله، ويأتي في هذا السياق التصعيد القطري ـ السعودي الذي حدث في نهاية ايلول/ سبتمبر ١٩٩٢، عندما استولت القوات السعودية على قطعة أرض فيها مخفر «الخفوس» على بعد ١كلم من خليج العديد.

أما العامل الأمني فيتجلى بوضوح في قضية فشت الديبل. فقد دعمت واشنطن البحرين في مطالبتها بالسيادة على هذا الفشت، على خلفية الاتفاق معها على إقامة جزيرة صناعية تبنى عليها قاعدة عسكرية، وهو ما تنبهت إليه قطر وبادرت إلى معالجته عسكرياً[٦].

ثانياً : الدور البريطاني في معضلة الحدود

لا بد لمن يخوض في معضلة الحدود في الخليج، من أن يبحث في تفاصيل الدور البريطاني فيها. وهذا يستدعي العودة إلى بدايات عملية رسم الحدود التي اضطلعت بها بريطانيا، والأسلوب الذي اتبعته في ذلك، ومن ثم الطريقة التي تعاطت بها مع الأزمات التي تتفجر بين الحين والآخر بسبب الحدود.

ولعل من الأفضل الوقوف عند أول مرحلة عملية لرسم الحدود على الأرض على الجانب العربي للخليج. وأعني مؤتمر العقير[٧] الذي رسم الحدود بين العراق والكويت ومقاطعات إبن سعود. فقد تضمنت هذه

---

(٦) انظر: أخبار الخليج البحرينية، ١٩٨٤/٧/١٠.

(٧) العقير هو ميناء في الاحساء. حول تفاصيل المؤتمر، انظر: امين الريحاني، ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية (بيروت: دار الريحاني، ١٩٢٤)، ص ٦٧؛ صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، ط ٢ (القاهرة: المكتبة الانجلو ـ المصرية، ١٩٨٣)، ص ٤٨٦، وفاسيليف، تاريخ العربية السعودية، تعريب خيري الضامن وجلال الماشطة (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦)، ص ٢٠٦.

المعاهدة بذور خلاف بين الأقطار الثلاثة، وظلت توقد الأزمات بينها باستمرار حتى يومنا هذا، كما وضع برسي كوكس، الذي رعى المفاوضات، بل وقام هو برسم الحدود، أساس نظام شاذ أضحى في ما بعد السبب الرئيسي للأزمات الحدودية بين كل دول الخليج.

وتؤكد كل الروايات المتوافرة حول ذلك المؤتمر أن كوكس أمسك بالقلم، ورسم على الخريطة خطاً أحمر، قال إنها الحدود التي يجب أن تكون بين هذه البلدان دون الأخذ في الحسبان مصالح هذه الدول. وكانت النتيجة أن أعطى مناطق كويتية للسعودية، كما جعل إطلالة العراق على الخليج ضيقة، وظل ذلك مثار جدل وأزمات وحروب بين البلدين. وعندما اعترض حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر على اعطاء جزء من أراضيه لابن سعود، رد كوكس أن إبن سعود قوي الآن وقوته تتنامى، بينما الكويت ضعيفة. وهنا سأل شيخ الكويت: أوهل يعني ذلك أن الكويت تستطيع أن تسترد ما سلب منها، اذا صار شيخها في قوة الشيخ مبارك (شيخ الكويت السابق) دون معارضة بريطانية؟ فأجابه كوكس أن بريطانيا لن تعارض ذلك[٨].

لم يكن ذلك حواراً عابراً، بل انه صار القانون الذي يحرك المطالب الحدودية ويثير الأزمات والحروب، كلما شعر طرف في أنه قادر على أخذ ما يطالب به، أو إلغاء معاهدات واتفاقيات حدودية يتم المصادقة عليها. والنموذج البارز هو عملية الأخذ والرد وتناوب إلغاء الاتفاقيات التي عقدت بين العراق (العثماني سابقاً) وإيران، سواء كان ذلك في عهد الدولة العثمانية أو بعد تحرر العراق واستقلاله. فآخر اتفاقية حدودية بين البلدين عقدت عام ١٩٧٥ في الجزائر. لكن العراق ألغاها عام ١٩٨٠، واعترف حكامه بانهم وقعوها بسبب ضعفهم وأنهم أصبحوا (حينذاك) قادرين على استرداد ما

(٨) احمد مصطفى ابو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث (الكويت: دار ذات السلاسل، ١٩٨٤)، ص ٣٥٩.

منحوه بموجبها ، ثم عاد العراق واعترف بها بعدما أصابه الضعف خلال الحرب ضد إيران. وطالب بحل الخلاف الحدودي على أساسها. لكنه تراجع عنها ثانية بعد تفوقه العسكري، وعاد خلال احتلال الكويت وحاجته الى الدعم، إلى الاعتراف بها.

وقبل ذلك كانت إيران قد وقعت معاهدة الآستانة (١٩١٣) مع الدولة العثمانية، لرسم الحدود مع العراق، ثم عادت عام ١٩٢٦ لتعلن رفضها المعاهدة .

أما بذرة الخلاف الأخرى التي زرعتها بريطانيا في اتفاقيات الحدود التي «رعتها» ودفعت الحكومات إلى إبرامها، فهي صوغ الاتفاقيات بشكل تصبح فيه قابلة لتفسيرات شتى، الأمر الذي أبقاها مصدر خلاف مستمر بين الأطراف المعنية. وعادة يبرز الخلاف عندما تبدأ مرحلة تنفيذ الاتفاقيات على الأرض، أو عندما تقدم وصفاً نظرياً للحدود لا يمكن تنفيذه عملياً على الأرض. والنموذج الذي يطرح نفسه هنا هو الخلاف العراقي ـ الكويتي الذي انفجر في آب / أغسطس ١٩٩٠. فبعد تحرير الكويت بدأ رسم الحدود وفقاً لقرار مجلس الأمن، الذي قرر إنجاز الترسيم على أساس بروتوكول ١٩٦٣ بين حكومتي البلدين. وهذا أيضاً يستند إلى تعريف ١٩٣٢ للحدود، الذي يختلف الجانبان على تفسيره بسبب غموض عباراته.

كذلك أدخلت بريطانيا ظاهرة المناطق المحايدة بين دول المنطقة، وهي ظلت سبب نزاع بين الدول المحيطة بها. وقد حُلّ معظمها بالاقتسام مناصفة ، ومنها المنطقتان المحايدتان بين العراق والسعودية وبين الكويت والسعودية. إلا أنها مرشحة للانفجار مرة أخرى، بسبب ما يترتب على الإقتسام من مشكلات تتعلق بالمناطق نفسها أو بالأجزاء التابعة لها كما هي حال المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت التي تقابلها جزر خليجية لم يحسم موضوع تابعيتها على الرغم من اقتسام المنطقة.

ويقدم البريطانيون، ويؤيدهم بعض المؤرخين العرب [٩]، ذريعة لإيجاد المناطق المحايدة، وهي انه لا يمكن ترسيم الحدود بدقة لكون الظروف الإجتماعية لسكان المناطق لا تسمح بهذا الترسيم، لأن التبعية لا تبنى على أساس علاقات رؤساء القبائل بحاكم الإمارة أو المقاطعة. لكن التشكيك في صحة هذا التفسير يبدو منطقياً عندما تقوم دولتان بالإتفاق على اقتسام المنطقة المحايدة بينهما.

يتضح مما سبق أن بريطانيا قامت بترسيم الحدود وفقاً لمتطلبات سياستها في المنطقة، دون الأخذ في الحسبان وجود مبررات منطقية للترسيم، كما أن نمط الترسيم يتم بشكل يبقي مشاكل الحدود بين بلدان المنطقة قابلة للتفجير في ما بعد.

وعندما انسحبت بريطانيا من الخليج عام ١٩٧١ تركت عقد الحدود لكي تستثمرها أميركا لمصلحة دورها الجديد في الخليج. فأخذت تديرها وفقاً لسياستها. وللمثال سارعت إلى حل مشكلة الجرف القاري بين إيران والسعودية لحاجتها الى علاقات طيبة بين هذين البلدين، اللذين كانا ركيزتي السياسة الأميركية في الخليج بينما تصرفت أميركا بشكل آخر بعد انهيار نظام الشاه، وبالتالي خروج إيران من فلك الهيمنة الأميركية، إذ عمدت إلى تأجيج الخلافات الحدودية بين إيران وعدد من دول الخيج، وفي مقدمها العراق. وبلغ النزاع حد اشتعال حرب استمرت ثماني سنوات. وتكرر الأمر بين الكويت والعراق في وقت لاحق ، إذ استغلت الإدارة الأميركية التطلعات العراقية والمطالب الحدودية المبنية على خلفية الحق التاريخي، ومهدت لهجوم العراق على الكويت واحتلالها، فكان ذلك الباب الى «عصر أميركي» جديد في الخليج.

---

(٩) «مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي،» دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨، السنة ٢ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٦).

الفصل الخامس

مفردات المعضلة

أولاً : النزاع العراقي ـ الإيراني

تعود جذور الخلافات الحدودية العراقية ـ الإيرانية الى القرن السادس عشر، وهي في حينه كانت عبارة عن خلافات «حدودية» بين الامبراطوريتين، الصفوية والعثمانية، بسبب خضوع العراق للسيادة العثمانية. ويرى بعض المؤرخين أن تلك الخلافات كانت جزءاً من صراع مرير، أوسع نطاقاً، بين هاتين الامبراطوريتين. ذلك الصراع الذي كان ظاهره مذهبياً وجوهره مصالح مادية وأطماعاً توسعية. ولم يكن الدور الأجنبي غائباً، بل كان المحرض على ذلك الصراع الذي دام ثلاثة قرون وتخللته حالات تمدد لنفوذ احد الطرفين على حساب الطرف الآخر، كالإحتلال العثماني لأجزاء من إقليم أذربيجان الإيراني في عهد السلطان سليمان القانوني (١٣٥٠ ـ ١٥٦٦) والتوغل الإيراني في العراق عام ١٦٢٣ ـ ١٧٣٢.

لكن ما يهمنا في هذا المجال هو الحرب الإيرانية ـ العثمانية التي اندلعت في أوائل العقد الثالث من القرن الثامن عشر والتي أسفرت عن توقيع

أول اتفاق بين الإمبراطوريتين، احتلت قضية الحدود جانباً كبيراً منها[1]. فقد أصدر الملك القاجاري «فتحعليشاه» أمراً بالهجوم على الأراضي العثمانية، فتحركت قوتان اتجهت الأولى نحو أرضروم في الأناضول والثانية نحو بغداد، فيما كانت القوات العثمانية منشغلة في محاربة اليونانيين المطالبين بالاستقلال. كثيرة كانت الأسباب المباشرة للحرب، ومنها خلاف بين الطرفين حول تابعية عدد من القبائل الحدودية في منطقة أذربيجان؛ وما لبث أن تصاعد بعد ذلك بسبب اعتقال حاكم أرضروم للمبعوث الإيراني الذي حضر للإعتراض على استقطاب الباب العالي هذه القبائل. أما الأسباب الحقيقية فقد اختُلف في تحديدها، ففي حين يقول بيرسي سايكس[2] إن البريطانيين يعارضون هذه الحرب، وإن ممثلي بريطانيا في إيران تحركوا لمنع اندلاعها، نرى فرهاد معتمد[3] يؤكد أن البريطانيين افتعلوا المشكلة على الحدود الغربية لإيران لإشغال ولي العهد عباس ميرزا عن التوجه إلى إقليم خراسان.

ويرى مؤرخون آخرون أن الروس دفعوا ولي العهد إلى شن الحرب على العثمانيين مستغلاً انشغالهم بالحرب ضد اليونانيين، الأمر الذي لقي استجابة عباس ميرزا، الذي كان يرغب في التعويض من هزيمته أمام الروس[4].

وفي عام ١٨٢٣ انتهت الحرب بعد وفاة محمد علي ميرزا دولتشاه، وإعلان العثمانيين، الذين انهكتهم الحرب ضد اليونانيين، استعدادهم لدفع تعويضات، فضلاً عن تفشي الطاعون في إيران. وبدأت في العام نفسه،

---

(١) أنظر: آزر ميدخت مشايخ فريدني، مسائل مرزى إيران وعراق، بالفارسية (طهران: مؤسسة اميركبير، ١٩٩٠).

(٢) Percy Sykes, *A History of persia*, vol. 2 (London, 1930),p.316.

(٣) محمود فرهاد معتمد، تاريخ روابط سياسي ايران وعثماني، بالفارسية (طهران: منشورات ابن سينا، ١٩٥٧)، ص٢٩.

(٤) Y. Ramazani, *Iran* (New jersey, 1972), p. 106.

وبوساطة السفير البريطاني لدى الدولة العثمانية، استرادفورد كانيغ، مفاوضات عثمانية ـ إيرانية في مدينة أرضروم(٥)، أسفرت عن توقيع معاهدة أرضروم الأولى الخاصة بالعلاقات العثمانية ـ الإيرانية، وتعيين الحدود بينهما، التي أصبحت لاحقاً الحدود العراقية ـ الإيرانية(٦).

لكن هذه المعاهدة لم تنه الخلافات بين الامبراطوريتين، لأنها، بحسب بعض المؤرخين، «لم تكن وليدة دراسة شاملة للمشكلات المعقدة التي أدت إلى سلسلة الحروب بين الدولتين العثمانية والفارسية، ولم تأت بشيء جديدٍ يساعد على حسم المنازعات القائمة بينهما، وكان طبيعياً استمرار الخلافات بشأن المشكلات الكردية والمسائل الحدودية»(٧).

ولعل أهم خلل في تلك المعاهدة أنها لم تعين بدقة الحدود الطويلة بين إيران والدولة العثمانية، التي تبدأ من قمة جبل آرارات شمالاً حتى مصب شط العرب جنوباً. وظل الغموض في هذه الحدود عاملاً رئيسياً في توتير العلاقات بين البلدين، والتي تحولت لاحقاً إلى خلافات معقدة بين إيران والعراق، أسفرت عام ١٩٨٠ عن حرب مدمرة دامت ثماني سنوات.

استمر التوتر بين الجانبين يتصاعد وخصوصاً بعدما دخلت فيه عناصر جديدة، أهمها تأثره بالتنافس بين البريطانيين من جهة، والفرنسيين والروس من جهة أخرى. وكانت بريطانيا تسعى لابقاء مشكلة الحدود قائمة لتضمن تدخلها المستمر تحت غطاء الوساطة بين الطرفين. كما استغلت هذه الوساطة ليقوم مندوبوها بجمع معلومات مهمة عن المناطق الحدودية بين الدولتين (إيران والدولة العثمانية) التي لم تكن تفاصيلها معروفة من

---

(٥) أنظر: محمد تقي سبهر: ناسخ التواريخ، بالفارسية،

(٦) أنظر: فريدني، مسائل مرزى ايران وعراق، ص ٣٥.

(٧) فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي : دراسة في العلاقات الاقليمية والدولية (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٨)، ص ٣٨٩.

البريطانيين حينذاك[٨] . لكن بريطانيا لم تكن تسمح ببلوغ التوتر درجة الحرب، لإعتقادها أن ذلك سيضعف كلا الطرفين ويفتح الطريق أمام الروس لتهديد المستعمرات البريطانية في الهند[٩]. ومن هنا فإن الوساطة البريطانية نشطت عندما بلغ التوتر ذروته بين الإيرانيين والعثمانيين وأعد الإيرانيون العدة لهجوم واسع ضد خصومهم عام ١٨٤٤. وأسفرت الوساطة عن منع الحرب واتفاق الطرفين على تأليف لجنة تضم ممثلين لإيران والعثمانيين، اضافة الى بريطانيا وروسيا اللتين دخلتا الوساطة لمصلحة كلّ منهما. وبعد نحو أربعة أعوام من اجتماعا ت متواصلة لهذه اللجنة، توصل الجانبان إلى معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧ . وكادت الحرب تشتعل ثانية خلال اجتماعات السنوات الأربع، بعدما شن العثمانيون هجوماً على مدينة كربلاء المقدسة في العراق، قتل فيه نحو ٢٢ ألف إيراني مقيم فيها. إلا أن تدخل الوسيطين البريطاني والروسي، حال دون اندلاع الحرب.

وفي ما يتعلق بالحدود الإيرانية ـ العثمانية (العراقية لاحقاً) كان التفاوض حول نوعين من الحدود، هي الحدود النهرية (شط العرب) وتؤلف الجزء الجنوبي من خط الحدود، ثم الحدود البرية، التي تشمل منطقة «زهاب» في شمال الجزء الأوسط للحدود، وكذلك حول عائدية مدينة السليمانية وتوابعها ومدينة المحمرة. وقد أسفرت المفاوضات الطويلة والمماطلات عن اتفاق الطرفين على عائدية السليمانية وتوابعها للدولة العثمانية، والمحمرة وتوابعها، أي جزيرة الخضر (عبادان، والمرسى المواجهة لها)، إلى إيران. أما منطقة زهاب فقد اتفق الجانبان على تقسيمها إلى قسمين : الشرقي يتبع الدولة الفارسية، والغربي يتبع الدولة العثمانية. وفي ما يخص شط العرب، فقد اتفقا على سيطرة إيران على الشاطىء الشرقي، وعلى حقها في الملاحة داخل الشط. وقد أُلّفت لجنة مشتركة لتنفيذ الإتفاق الحدودي على الأرض.

وكما معاهدة أرضروم الأولى، فإن المعاهدة الثانية لم تستطع هي

---

(٨) Rouhallah K. Mamazani, *The Foreign Policy of Iran 1500 - 1941* (Charlottesville, 1966), p.37.

(٩) انظر: Henry Rawlinson, *England and Russia in the East* (London, 1875), pp.74- 76.

الأخرى حل المشاكل بين الطرفين، بسبب مشكلة العشائر المتنقلة عبر الحدود، ومسألة توافد الزوار الإيرانيين إلى المراقد المقدسة في العراق. وفي عام ١٨٦٩ توصل الجانبان إلى وضع بروتوكول بحضور روسيا وبريطانيا تضمن إقرار الدولتين لإحترام خطوط الحدود التي وضعتها لجنة تخطيط الحدود المنبثقة من معاهدة أرضروم الثانية، على أن تبقى المنحدرات الجنوبية الغربية، قرب نهر دجلة، على ما كانت عليه الى حين تثبيت الحدود بدقة[١٠].

وفي عام ١٩٠٨، برز النزاع مجدداً بعد اكتشاف النفط في منطقة مسجد سليمان، الأمر الذي دفع الطرفين إلى إعادة النظر في حدودهما المشتركة[١١]، وفي هذه المرة كان لبريطانيا، ومن ثم روسيا، دوافع جديدة للتوسط في النزاع. فقد بدأت منذ مطلع القرن العشرين بوادر تقسيم الامبراطورية العثمانية وإيران واحتمال تمدد النفوذ الألماني داخلهما. وهكذا بدأت جولة جديدة من المفاوضات العثمانية ـ الإيرانية وبوساطة بريطانية ـ روسية عام ١٩١١.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام توصلت «لجنة الحدود» إلى بروتوكول جديد وقعه الطرفان. وبموجبه تم تأليف لجنتين، الأولى تتولى تعيين الحدود نظرياً، والثانية تقوم بتنفيذها على الأرض. لكن اللجنة الأولى واجهت عقبات عدة، ولم تستطع التقدم في عملها، بسبب بروز عراقيل وإشكالات من قبل الجانبين. وأخيراً قرر الطرفان إحالة الأمر على محكمة لاهاي الدولية، لكن الوسيطين البريطاني والروسي تدخلا قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى. وبعد اتصالات مباشرة ومحمومة، لتعيين خط للحدود بين إيران والدولة العثمانية، ولتجديد «مناطق نفوذهما» بشكل يخدم مصالحهما، بعدما، التقت هذه المصالح من خلال الموقف الموحد المعادي لمحور

---

(١٠) النبراوي ومهنا، الخليج العربي : دراسة في العلاقات الدولية والاقليمية، ص ٣٩٥.

(١١) عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج (بيروت: المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٣٤.

المانيا ـ تركيا. فقد قدم الوسيطان بعض الضمانات الى الحكومة العثمانية ودفعا الجانب الإيراني الى الموافقة على صيغة البروتوكول التي أعداها، والتي وقعها الجانبان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٣ في اسطنبول، وسميت «بروتوكول الآستانة» لترسيم الحدود(١٢).

وقد نص البروتوكول المذكور على سيطرة الدولة العثمانية عى شط العرب، مع إبقاء الساحل الشرقي منه تحت السيطرة الإيرانية وضمان حق الجانب الإيراني في الملاحة. أما الجزر الواقعة داخل الشط أو التي قد تظهر في ما بعد فهي خاضعة للسيطرة العثمانية. واستثنيت من هذه الجزر عبادان والمرسى المواجه لميناء المحمرة الإيراني. أما الحدود البرية فقد قامت هيئة مؤلفة من الإيرانيين والعثمانيين والوسيطين البريطاني والروسي بتثبيتها، على أساس خريطة اتفق عليها الوسيطان وفرضا تنفيذها.

وعلى الرغم من أن إيران وضعت بروتوكول الآستانة (١٩١٣) فهي ظلت تعرب عن عدم رضاها عنه، وتبرر توقيعه بإنه جرى في مرحلة ضعف الدولة الإيرانية داخلياً وعدم قدرتها على مواجهة الموقف البريطاني ـ الروسي المشترك. وتتركز مآخذ إيران على الترسيم في أنه لم يستند إلى معاهدتي أرضروم الأولى والثانية، وانه رسم الحدود في شط العرب خلافاً لكل الأعراف والقوانين الدولية التي تعين خط الحدود على أساس خط القعر. أما الحدود البرية فترى إيران أن الترسيم الجديد أخذ منها أراضي غنية بالموارد النفطية(١٣).

وخلال الحرب العالمية الأولى ظلت قضية الحدود هادئة دون مطالبة أي من الطرفين بتعديل ما رسمه بروتوكول ١٩١٣ ومحاضر جلسات لجنة الحدود لعام ١٩١٤. وبعد انتهاء الحرب وتغير موازين القوى، الناتج من تلاشي الدولة العثمانية وتقاسم تركتها بين دول التحالف، أصبح العراق

(١٢) أنظر: فريدني، مسائل مرزى إيران وعراق، ص ٩٦.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٩٧ وما بعدها.

جزءاً من مناطق النفوذ البريطاني. ويرى مؤرخون عراقيون [١٤] أن الخلاف الحدودي استحال في تلك الفترة خلافاً بريطانياً ـ إيرانياً، وليس عراقياً ـ إيرانياً، ذلك أن بريطانيا كانت تهيمن على السياسة العراقية بعد تأسيس الدولة الحديثة في بغداد عام ١٩٢١، بشكل كامل، من خلال مندوبها السامي.

وفي أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ أرسلت إيران مندوباً عنها ليعرض ملاحظات بلاده في شأن المناطق الحدودية التي حدد مصيرها مع الدولة العثمانية. لكن هذه الملاحظات لم تلق أذناً صاغية، لعدم اعتبار إيران من الدول المحاذية للامبراطورية العثمانية. وبعد اقرار مبدأ اعتماد خط «الثالوك» [١٥] كمبدأ عام لتحديد الحدود المائية النهرية بين الدول المطلة على ضفتي نهر، بدأت إيران التصرف على أساسه، واعتبرت خط الثالوك هو الحدود الإيرانية ـ العراقية، وهو ما كانت تطالب به من قبل . ولم تحصل عليه عبر الإتفاقيات السابقة. وفي عام ١٩٢٦ أعلنت إيران عدم اعترافها ببروتوكول ١٩١٣ وبمحاضر جلسات ١٩١٤، في شأن رسم الحدود. وفي الوقت نفسه بدأت مفاوضات مع الجانب العراقي، حول الحدود المائية. وبحسب وثائق وزارة الخارجية الإيرانية فان المفاوض الإيراني، آنذاك، باقر كاظمي أطلع المندوب البريطاني في العراق، هنري دابز، على موقف بلاده الرافض لبروتوكول ١٩١٣ ومقررات ١٩١٤، بسبب عدم مصادقة السلطة الإشتراعية الإيرانية عليه حينذاك.

---

(١٤) أنظر: مصطفى عبد القادر النجار [وآخرون]، الحدود الشرقية للوطن العربي (بغداد: دار الحرية للطباعة، [د.ت])، ص ٢٥٧.

(١٥) خط الثالوك هو الخط الذي يمر وسط اعمق منطقة قابلة للملاحة في الأنهار الحدودية التي يمكن الملاحة في مياهها. أما خط الوسط، فهو الخط المار في وسط النهر الحدودي، غير القابل للملاحة، بحيث يقسم إلى نصفين متساويين. وما يميز خط «الثالوك» أنه يمكن كلا الدولتين المطلتين على النهر استخدامه للملاحة.

ويقول كاظمي في تقاريره إلى حكومته إن المندوب البريطاني كان «مرناً» في موقفه، يتحدث مرة عن سريان مفعول البروتوكول، ويبدي أخرى تساؤله عن إمكان تطبيقه ما دام لم يحظ بمصادقة السلطه الإشتراعية في إيران.

وفي عام ١٩٢٩، أعلنت إيران اعترافها بالدولة العراقية بعد تلقي وعود من الإنكليز بإعادة بحث موضوع الحدود، وخصوصاً في منطقة شط العرب، على الرغم من أن الإيرانيين كانوا يمارسون عملياً حق الملاحة على أساس خط «الثالوك». (١٦) وفي ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٤، رفع العراق شكوى إلى الأمم المتحدة، تضمنت عرضاً لاختراقات إيران خط الحدود المتفق عليه عام ١٩١٤، وعدم اعترافها ببروتوكول عام ١٩١٣. وبعد مساعٍ قام بها ممثل إيطاليا في مجلس عصبة الأمم، بتكليف من المجلس، وتبادل الوفود بين الجانبين الإيراني والعراقي، وقع الطرفان في ٤ تموز / يوليو ١٩٣٧ معاهدة وبروتوكولاً ملحقاً بها، وهي احتوت ست مواد لترسيم الحدود بشكل نهائي. لكن هذه المعاهدة لم تحسم الخلاف كما هي حال سابقاتها. فقد جددت الوضع القائم نفسه في شط العرب، ما عدا تغيير بسيط هو اعطاء ايران المنطقة المواجهة لعبادان. كما نصت المعاهدة على حق إيران في إدخال السفن غير التجارية إلى الشط ، وهو ما لم تتضمنه الإتفاقيات السابقة(١٧).

وبعد قيام النظام الجمهوري في العراق عام ١٩٥٨، اتخذ الخلاف الحدودي أبعاداً أخرى؛ ففي عام ١٩٥٩ عادت أزمة شط العرب الى السطح مرة أخرى، ولم يتوصل الطرفان إلى حلها. وبعد انقلاب تموز/ يوليو ١٩٦٨ في العراق، عرض شاه إيران على الحكومة العراقية الجديدة مشروع معاهدة تحل محل معاهدة ١٩٣٧. وعندما رفضه العراق أعلن الشاه في ١٩ نيسان/

(١٦) انظر: فريدني، مسائل مرزي ايران وعراق، ص ١٥٠.

(١٧) النعيمي، الصراع على الخليج، ص ١٣٤.

أبريل ١٩٦٩ إلغاء معاهدة ١٩٣٧ من جانب الحكومة الإيرانية، وأبلغَت الحكومة العراقية ذلك رسمياً[١٨].

استمر التوتر في البلدين بعد ذلك في التصاعد، وشهد اشتباكات حدودية وحشودات عسكرية من قبل الجانبين . وفي عام ١٩٧١ قطعت العلاقات الإيرانية ـ العراقية بسبب الموقف من وضع ثلاث جزر في الخليج هي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، كان الشاه قد انزل قوات عسكرية فيها.وفي عام ١٩٧٤ تأزم الوضع بين البلدين ثم انفجر على الحدود، فاتخذ مجلس الأمن توصية بتعيين ممثل لدراسة المشكلة. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤ إجتمع ممثلا البلدين في اسطنبول واتفقا على معاودة المفاوضات. وتدخلت الجزائر للوساطة، التي أثمرت في ما بعد عن توقيع اتفاقية ١٩٧٥ بعد مصالحة بين الشاه وصدام حسين، نائب الرئيس العراقي حينذاك، وسميت الإتفاقية «معاهدة الجزائر»، التي أعادت رسم الحدود البرية والنهرية، على أساس بروتوكول الآستانة لعام ١٩١٣ ومحاضر اجتماعات لجنة تخطيط الحدود لعام ١٩١٤. وقد نصت المعاهدة على رسم الحدود النهرية في شط العرب على أساس خط العمق (الثالوك). وبذلك حققت إيران ما كانت تريده منذ عقود، أما العراق، فقد وقع المعاهدة مضطراً، بسبب حاجته إلى إخماد التمرد الكردي في الشمال، الذي كان يحظى بدعم كبير من الشاه. وكذلك لعدم استطاعته الوقوف في وجه القوات الإيرانية المتفوقة عدة وعدداً. وهذه الظروف هي نفسها التي برر الشاه بها توقيعه بروتوكول ١٩١٣[١٩].

وشهدت العلاقات الإيرانية ـ العراقية، بعد ذلك، تحسناً سريعاً، وباشرت لجان مشتركة في تثبيت الحدود البرية. وقد ادعى العراقيون مراراً أن الجانب الإيراني يمارس عملية مماطلة في رسم الحدود البرية التي نصت

---

(١٨) النبراوي ومهنا، الخليج العربي : دراسة في العلاقات الإقليمية والدولية، ص ٤٠٠.

(١٩) انظر: فريدني، مسائل مرزي ايران وعراق ، الملاحق.

المعاهدة على إعادة بعض المناطق النفطية فيها إلى السيطرة العراقية[٢٠].

وأدى اندلاع الثورة في إيران عام ١٩٧٨ إلى توقف جهود تثبيت الحدود، وتدخلت عوامل جديدة في رسم العلاقات العراقية - الإيرانية، كان من حلقاتها تصاعد التوتر بين الجانبين. وبعد نجاح الثورة بأشهر قليلة بدأ العراق حملة إعلامية عنيفة رافقتها إستعدادات عسكرية خفية، استمرت حتى ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، حينما أعلن الرئيس العراقي إلغاء معاهدة ١٩٧٥ من جانب واحد، وفي الثاني والعشرين من الشهر إياه، شنت القوات العراقية هجوماً برياً وجوياً واسعاً على إيران. وبرر الرئيس العراقي صدام حسين إلغاء المعاهدة بأنها «مجحفة» بحق العراق، وأنه وقعها حينما كان العراق ضعيفاً، وأنه أصبح الآن يتمتع بالقوة الكافية لمواجهة نتائج إلغائها.

دامت الحرب ثماني سنوات، وعاد العراق منتصف الثمانينات، عندما رجحت كفة إيران العسكرية، إلى المطالبة بالعودة إلى معاهدة الجزائر، لكن إيران أضافت شروطاً جديدة. وفي ٨ آب / اغسطس١٩٨٨ توقفت الحرب بين الجانبين على أساس قرار مجلس الأمن الرقم ٥٩٨ الذي كان البند الخاص بالحدود فيه غامضاً، ورفض العراق مجدداً العودة إلى اتفاقية ١٩٧٥، لكنه عاد واعترف بها ثانية، بعد اجتياحه الكويت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠.

ولا تزال بقية بنود القرار ٥٩٨ غير مطبقة ، وأهمها توقيع إتفاقية سلام بين البلدين.

---

(٢٠) فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، المصدر نفسه، ص ٤٠٠

ثانياً : النزاع العراقي ـ الكويتي

١ ـ الأزمة الأولى

يعود الخلاف الحدودي بين العراق والكويت إلى وقت ظهور الكويت ككيان سياسي. ففي البداية كان هناك خلاف على الكويت، دار بين بريطانيا والدولة العثمانية أواخر القرن الماضي، إذ أصدر الوالي التركي المقيم في البصرة، بلاغاً عام ١٨٧٠ أعلن فيه أن الكويت «سنجقية» عثمانية تابعة لولاية البصرة. ولما اشتد التنافس بين السلطات البريطانية في الخليج والدولة العثمانية، على النفوذ في المنطقة بادرت بريطانيا إلى عقد «معاهدة حماية» مع شيخ الكويت، ظلت طي الكتمان حتى عام ١٩٠٠. ثم اتفق الطرفان، البريطاني والعثماني، عام ١٩١٣، على منح الكويت استقلالاً ذاتياً ضمن الامبراطورية العثمانية، مقابل اعتراف الباب العالي بمعاهدة ١٨٩٩. وحينذاك وعلى هذا الأساس رسمت أوّل خريطة للكويت، وانتهى بذلك الصراع على الكويت بين الجانبين البريطاني والعثماني. وأضحت الحدود غير الواضحة التي اتفق عليها لتفصل بين الكويت وولاية البصرة، أساس كل الاتفاقيات والمعاهدات والمراسلات التي تمت بعد ذلك في شأن موضوع الحدود. ففي عام ١٩٢٣ جرى تبادل للرسائل بين الوكيل السياسي البريطاني في الكويت «المايجور» مور وبين المندوب السامي البريطاني في العراق بيرسي كوكس، تقررت خلالها الحدود العراقية ـ الكويتية، بعدما كان العراق قد خرج من دائرة النفوذ العثماني وأصبح تحت الإنتداب البريطاني بعد تخلي الدولة العثمانية، بموجب معاهدة «سيفر»، عن كل حقوقها في الأراضي الواقعة خارج أوروبا. وقد استند« تقرير الحدود» على« الخط الأخضر» المرسوم عام ١٩١٣، الذي يمر جنوب منطقة جبل سنام وصفوان

وأم قصر، التي بقيت جميعها داخل الحدود العراقية[٢١]، لكن ما أخذ على ذلك الترسيم انه لم يعط العراق منفذاً بحرياً على الخليج بما يتناسب ومساحته وامكاناته ودوره[٢٢].

وفي عام ١٩٣٢ بدأ الحديث يدور في الصحافة العراقية حول «ضرورة ضم الكويت» بدعوى التخلص من عمليات تهريب البضائع إلى العراق، الأمر الذي يضر باقتصاده. لكن شيخ الكويت زار العراق وتعهد للملك غازي بمنع عمليات التهريب ومعاقبة فاعليه. وكان العام نفسه قد شهد مراسلات بين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد وبين شيخ الكويت أحمد الجابر وبين الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، جرى خلالها تأكيد الحدود القائمة بين العراق والكويت على أساس اتفاق عام ١٩١٣ ومراسلات عام ١٩٢٣، كما جرى تأكيد ملكية الكويت لجزيرتي وربة وبوبيان في الخليج.

لكن المطالبة العراقية بضم الكويت تصاعدت، وخصص الملك غازي محطة إذاعية ركزت على تأكيد تابعية الكويت للعراق ، وأن «على العراق أن يضم الكويت بالقوة المسلحة في حال فشل الوسائل السلمية»[٢٣].

وكان المبررالذي يطرحه العراق لضم الكويت هو دائماً الحصول على اطلالة مناسبة على الخليج لبناء ميناء كبير بدل ميناء البصرة. وبناء على اقتراح بريطاني تم بناء ميناء أم قصر المطل على خور الزبير. وهنا طرأ تغيير على المطالب العراقية، فتحولت إلى مطالبة بتخلي الكويت عن جزيرتي وربة وبوبيان بهدف تحقيق السيطرة الكاملة على مداخل ميناء أم قصر المتوخى انشاؤه.

---

(٢١) رضا هلال، **الصراع على الكويت** .

(٢٢) أحمد سعيد نوفل، «أرضية الصراع في الخليج العربي،» **المستقبل العربي**، العدد ١٥٠ (آب/ اغسطس ١٩٩١).

(٢٣) رضا هلال، المصدر نفسه.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، طالبت الكويت بترسيم حدودها مع العراق، لكن الأمر لم يلق تجاوباً عراقياً، وظلت الخلافات شبه مجمدة، تشهد أحياناً تصريحات تصعيدية، حتى جاء عام ١٩٦١، ليشهد أول أزمة حقيقية بين العراق والكويت، إذ عادت المطالبة العراقية بالكويت كلها، بعدما كانت قد تحولت إلى خلاف على مناطق محددة(٢٤).

ففي ١٩ حزيران/ يونيو من ذلك العام، وقعت بريطانيا اتفاقية جديدة مع الكويت انهت بموجبها الحماية البريطانية القائمة على أساس اتفاقية ١٨٩٩ السالفة الذكر، والاستعاضة منها بـ «علاقات صداقة وتشاور» واستعداد بريطاني لمساعدة حكومة الكويت حين الطلب. وكانت الحكومة الكويتية قد مهدت للاستقلال بجملة خطوات، مثل إصدار عملة وطنية والإنخراط في بعض المنظمات الإقليمية والدولية.

وبعد خمسة أيام من إعلان الإنسحاب البريطاني واستقلال الكويت، بدأت الأزمة العراقية ـ الكويتية، حين أعلن رئيس الوزراء العراقي اللواء عبد الكريم قاسم، في مؤتمر صحافي عقده في بغداد، أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق. وقال قاسم: «لقد قررت الجمهورية العراقية عدم الإعتراف باتفاقية ١٨٩٩ لأنها وثيقة مزورة، ولا يحق لأي فرد في الكويت أو في خارج الكويت، التحكم بالشعب الكويتي وهو من الشعب العراقي، وقد قررت الجمهورية العراقية حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التابعة لولاية البصرة بكامل حدودها، وعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها»... «عندما نقول هذا فان باستطاعتنا أن ننفذه».

وفي اليوم التالي (٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٦١) وزعت الحكومة العراقية على سفراء الدول العربية والأجنبية في بغداد مذكرة جاء فيها أن الكويت «جزء من العراق، وأن تلك الحقيقة أكدها التاريخ ولن يفلح الإستعمار في طمسها أو في تشويهها، فقد كانت الكويت تتبع البصرة حتى

---

(٢٤) حكومة الكويت، وثائق حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق ، ١٩٦١.

اندلاع الحرب العالمية الأولى ...»[٢٥].

كما أعلن قاسم عن عزمه على تعيين شيخ الكويت قائمقاماً لقضاء الكويت التابع للواء البصرة، وعن ضم جيش الكويت إلى حامية البصرة[٢٦].

وفي التاريخ نفسه (٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٦١) أصدرت الحكومة الكويتية بياناً جاء فيه «إن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دولياً. وإن حكومة الكويت،ومن ورائها شعب الكويت بأسره، مصممة على الدفاع عن استقلال الكويت وحمايته، وإن حكومة الكويت إذ تعلن ذلك لواثقة تماماً بأن جميع الدول الصديقة المحبة للسلام، ولا سيما الدول العربية الشقيقة، ستساندها في المحافظة على استقلالها»[٢٧].

ولم يتخذ عبد الكريم قاسم أية خطوة عسكرية لضم الكويت سوى إعلان برقية رئيس أركان الجيش العراقي اللواء أحمد صالح العبدي للزعيم العراقي، التي جاء فيها أن «الجيش رهن الإشارة...» ، إضافة إلى برقيات قادة الفرق. ويرى البعض أن قاسم بدا وكأنه استغل الظرف لمجرد تأكيد مطالبة العراق التاريخية بالكويت، وجس نبض الجانب البريطاني الذي أرسى قاعدة أحقية القوي في ضم أو اقتطاع جزء من أراضي الدول الضعيفة المجاورة في الخليج. لكن الحماسة البريطانية للتدخل وحماية الكويت، دفعت قاسم إلى إطلاق عدد من التصريحات استهدفت على ما يبدو التقليل من احتمال نشوب أي نزاع. وبدا للجميع أن الأمر لم يتعد كونه زوبعة في فنجان، وجاءت المفاجأة عندما تقدم الشيخ عبد الله، حاكم الكويت، إلى بريطانيا بطلب المساعدة. ويرى جون بولوك أن الطلب تم بضغط أميركي، وأن الضغط جاء من وزارة الحربية البريطانية، وليس من وزارة الخارجية[٢٨]. ولم يكن قد

(٢٥) رضا هلال، المصدر نفسه، الملحق (ب) .

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٢٧) المصدر نفسه، الملحق (ج).

(٢٨) جون بولوك، الخليج، تعريب دهام العطاونة(لندن: مطبوعات دهام العطاونة، ١٩٨٨)، ص ٧٤.

صدر عن ممثل بريطانيا في الكويت، جون رشمون، أية توصية بضرورة المساعدة العسكرية البريطانية، فوزارة الحربية البريطانية قالت إن لديها تقارير سرية مفادها أن الدبابات العراقية كانت تستعد للزحف نحو الكويت من البصرة، مع أن شهوداً من ذلك المكان قالوا إنه لا علم لهم بذلك. وفي هذا الصدد يقول بولوك «يبدو أن وزارة الحربية البريطانية قررت انتهاز الفرصة لاختيار مفهوم جديد في الدفاع، وهو قيام قوات متنقلة سريعة الحركة بمعالجة «نار الحروب الصغيرة». وكانت هذه القوات عادة ترابط في بريطانيا. ولكن في ما يتعلق بالشرق الأوسط فقد كانت هناك قواعد في البحرين وعدن، وربما بدا لضباط الصف بأن الكويت هي فرصة ممتازة لاختبار فعالية خطط وزارة الحربية، التي كانت في الواقع عبارة عن مناورات ذات صبغة واقعية، قليلة التكاليف ولا تنطوي على خطر أي قتال فعلي. علاوة على ذلك، كان هناك عنصر سياسي حاز تقدير حكومة المحافظين في حينه: لقد كانت بريطانيا لا تزال تعاني صدمة السويس عندما تواطأت هي وفرنسا وإسرائيل على تأديب جمال عبد الناصر لتأميمه قناة السويس. إلا أن الولايات المتحدة حالت دون قيامها بتنفيذ خطتها حتى النهاية، ولا بد من أن الخلاف [العراقي ـ الكويتي] بدا فرصة ذهبية كي تظهر بريطانيا بأنها لا تزال قوة معتبرة شرق السويس وأنه لا يزال لها دور خاص في العالم العربي»(٢٩).

وبالفعل بدأت القوات البريطانية الوصول إلى الكويت منذ ٣ تموز/ يوليو ١٩٦١، وبلغ عددها في النهاية نحو ٣٥٠٠ جندي. كما رست السفينة الحربية «بولويرك» الحاملة لطائرات الهليكوبتر ورجال الكوماندوس قبالة الشاطىء، وحفر الجنود البريطانيون خنادق على بعد ٢٠ ميلاً شمال مدينة الكويت على طريق البصرة، كما أنزلت الدبابات. لكن شيئاً لم يحدث، وبقيت الحدود العراقية ـ الكويتية مفتوحة، وظل المواطنون الكويتيون يزاولون أعمالهم كالمعتاد، بينما عانى الجنود البريطانيون كثيراً

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٧٤.

بسبب قساوة الطقس، وكان الكثير منهم يتعرض للإغماء باستمرار.

وعلى الفور بدأ بعض الدول العربية، بزعامة مصر، تحركاً واسعاً لإحلال قوات عربية محل القوات البريطانية، وبدأت القوات البريطانية الانسحاب في ٧ تموز/ يوليو وحلت محلها قوات تابعة لجامعة الدول العربية مؤلفة من جنود مصريين وسعوديين. لكن بريطانيا عادت ثانية إلى وضع قواتها في حالة استنفار، عقب عودة قاسم الى المطالبة بالكويت، بعد ثلاثة أشهر من بدء الأزمة. ولكن الأمر لم يتعد حدود التصريحات وظلت الأمور على ما هي، كما بقيت القوات العربية في الكويت، حتى الإنقلاب الذي أطاح الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣، فبدأت هذه القوات الانسحاب في إثره، كما بادر الحاكم الجديد في بغداد إلى ترطيب الأجواء مع الكويت. وفي أيار/ مايو من ذلك العام انضمت الكويت إلى الأمم المتحدة لتصبح العضو رقم ١١١. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣ أعلن العراق اعترافه باستقلال الكويت. وهنا انتهى رسمياً مطلب الضم، كما أكدت الحكومة العراقية استعدادها لإنهاء الخلاف وترسيم الحدود مع الكويت، فألّفت لهذا الغرض لجنتان اجتمعتا مرات عدة، إلا أنهما فشلتا في التوصل إلى نتيجة. ودخل الخلاف مرة أخرى في مرحلة جمود استمرت عشر سنوات.

٢ ـ الأزمة الثانية

وفي عام ١٩٧٣ نشبت ثاني أزمة بين العراق والكويت. لكنها امتازت عن الأزمة الأولى بكون المطالب العراقية هذه المرة حدودية، وليست حول السيادة الكويتية برمتها. وقد بدأت الأزمة عندما زحفت قوات عراقية واحتلت مركز «الصامتة» الحدودي الكويتي، وتوغلت كيلومترات عدة داخل الأراضي الكويتية. وبالتزامن مع هذا الهجوم، أبلغ العراق الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك محمود رياض، أنه سحب اعترافه باتفاق عام

١٩٦٣، ودعا إلى إجراء محادثات عراقية ـ كويتية لبحث قضية الحدود.

وتحركت الدول العربية على الفور لتطويق الأزمة ومنع تكرار ما حدث عام ١٩٦١، فنجحت الجهود المكثفة في إنهائها، وعادت القوات العراقية إلى داخل حدودها. بعدها زار ولي العهد الكويتي بغداد محاولاً التوصل إلى تسوية لمشكلة الحدود وترسيمها بشكل واضح. وفي بغداد جددت السلطات العراقية للمسؤول الكويتي مطالبتها بجزيرتي وربة وبوبيان ، مع تغيير بسيط في فحوى المطلب، إذ طلب العراق هذه المرة تأجيره الجزيرتين لمدة ٩٩عاماً، على أن تبقيا تحت السيطرة الكويتية. وهكذا عاد المسؤول الكويتي دون تحقيق هدفه، لكن حكومته استثمرت الاعتراف العراقي بسيطرتها على الجزيرتين في المباشرة ببنائهما لسلب حجة خلوهما من السكان.

خفت حدة الأزمة مرة أخرى وظلت العلاقات بين البلدين هادئة يشوبها بعض التوتر بين الحين والآخر، ومحاولات كويتية للتوصل إلى حل يغلق هذا الملف نهائياً.

وحين بدأت الحرب العراقية ـ الإيرانية في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ قدمت الكويت دعماً كبيراً الى العراق على مدى سنوات الحرب الثماني. صحيح أن الحكومة العراقية مارست ضغوطاً كبيرة للحصول على هذا الدعم، إلا أن الحكومة الكويتية رأت في حاجة العراق الى الدعم فرصة مؤاتية لإنهاء مشكلة الحدود معه. وعندما توقفت الحرب، بدأ الكويتيون مطالبة العراق بانهاء المشكلة، وفاءً لموقفهم الداعم له في الحرب، وقام ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي، الشيخ سعد العبدالله ، بزيارة إلى بغداد على رأس وفد كبير. وكانت مسألة الحدود على رأس قائمة المطالب. إلا أن الوفد لقي رداً سلبياً، سواء في الإجتماعات الرسمية أو في الصحف العراقية التي شنت هجوماً موحداً ضد المطالب الكويتية، إلى حد التصريح بأنه «لا مجال للحديث عن موضوع الحدود بين العراق والكويت». بعد ذلك، بدأ التصعيد

في الموقف، فطالب الكويتيون بديونهم المستحقة على العراق والبالغة مليارات عدة من الدولارات، وردت الحكومة العراقية بطلب قروض جديدة، ودعت إلى تناسي القديمة. وبرر المسؤولون العراقيون ذلك بأن ما اقترضوه من الكويت انفقوه في «الدفاع عن دول الخليج بوجه إيران»، ثم ظهرت إتهامات عراقية بأن الكويت استغلت آبار نفط عراقية على الحدود خلال فترة الحرب. وبلغ التصعيد ذروته مع بداية النصف الثاني من عام ١٩٩٠، عندما اتهم العراق الحكومة الكويتية بانتهاج سياسة «متعمدة لخفض أسعار النفط والإضرار بالعراق الذي يقوم بإعادة البناء».

ومرة أخرى نشطت اطراف عربية وخليجية، وتوسطت الحكومة السعودية لعقد اجتماع بين وفدين من البلدين عقد في السعودية في آب/ أغسطس ١٩٩٠ لتسوية الخلاف. لكن الإجتماع انتهى دون التوصل إلى اتفاق. وفجر اليوم التالي (٢ آب/ أغسطس) دخلت القوات العراقية إلى الكويت واحتلتها، لتبدأ ثالث وأعنف أزمة في تاريخ العلاقات الثنائة.

وفي هذه الأزمة عادت فجأة المطالبة العراقية بالكويت كلها، بدعوى «الحق التاريخي». ولم تنته الأزمة إلا بحرب مدمرة إشتركت فيها ٣٣دولة ، وكان نتيجتها تحرير الكويت ثانية، وتدمير البنية التحتية للعراق.

بعد توقف الحرب، وانتهاء الإحتلال العراقي للكويت، قامت لجنة دولية، تألفت على أساس قرار لمجلس الأمن، بدراسة وضع الحدود، ورسمها بشكل نهائي. وعقب اجتماعات عدة للجنة أعلنت أنها قامت بترسيم الحدود وفقاً للوثائق الموجودة في وزارة الخارجية البريطانية، وأن الحدود الجديدة ستتحرك شمالاً لتأخذ أجزاء من الأراضي الخاضعة للسيطرة العراقية، بما في ذلك حقول نفط عدة في الرميلة، كما سيمر خط الحدود الجديد وسط قاعدة أم قصر البحرية العراقية. ومن أعمال اللجنة، كان المندوب البريطاني فيها يتولى عمليات تقرير الحدود والإعلان عن التغييرات الجديدة. غير أن العراق رفض الترسيم الجديد، وأعلنت المنظمة الدولية أن

قرار اللجنة ملزم ولا يحق لأحد الإعتراض عليه.

اعتمد تخطيط الحدود الذي وضعته الأمم المتحدة، على بروتوكول عام ١٩٦٣، بين حكومة الرئيس عبد السلام عارف العراقية وحكومة الكويت، الذي لم تجر المصادقة عليه، إذ رفضته الحكومة اللاحقة في بغداد. وقد اعتمد هذا البروتوكول على تعريف عام ١٩٣٢ للحدود بين الكويت والعراق، المبني هو الآخر على اتفاق عام ١٩٢٣ الذي استند الى اتفاقية الخط الأزرق لعام ١٩١٣، بين بريطانيا والدولة العثمانية، التي لم يصادق عليها بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى. وهكذا نرى أن اللجنة الدولية، المنبثقة بقرار من مجلس الأمن الدولي، استندت في ترسيمها الجديد للحدود على اتفاقات وتفسيرات مختلف عليها وكانت مصدر نزاع حدودي دائم منذ قيام الدولة الحديثة في العراق وحتى اليوم.

وكانت الحكومة العراقية قد رفضت عام ١٩٤٠، تفسير عام ١٩٣٢ البريطاني للحدود. وفي ذلك العام (١٩٤٠) حددت الرؤية البريطانية للحدود العراقية ـ الكويتية على النحو التالي:

١ ـ على طول امتداد الباطن يمتد خط الحدود بامتداد الثالوك، أي، بعبارة ثانية، خط أعمق انخفاض.

٢ ـ تكون النقطة الواقعة جنوب خط عرض صفوان تماماً هي نقطة الثالوك للباطن الواقعة غرب النقطة وقليلاً إلى جنوب صفوان، حيث كانت تقوم هناك لوحة تأشير الحدود والعمود حتى آذار / مارس ١٩٣٩.

٣ ـ يكون خط الحدود من الباطن إلى قرب صفوان بموازاة خط العرض، حيث تقع النقطة المذكورة أعلاه، وفي الموقع الذي كان قائماً فيه عمود الحدود ولوحة التأشير سابقاً.

٤ ـ إن تقاطع خور الزبير وخور عبد الله، يعني تقاطع خور الزبير مع ثالوك الذراع الشمالية الغربية لخور عبد الله المعروف بخور شتانة

٥ ـ يكون خط الحدود من قرب صفوان إلى تقاطع خور الزبير مع خور

عبد الله أقصر خط بين النقطة المحددة في الفقرة (٢) أعلاه والنقطة المحددة في الفقرة (٤) أعلاه ويتم تعديل خط الحدود هذا إذا ما وجد على الأرض، بحيث يلامس الضفة اليمنى لخور الزبير قبل بلوغه النقطة المحددة في الفقرة (٤)، وبشكل يجعله يسير مع خط المياه المنخفضة للضفة اليمنى لخور الزبير، إلى حين بلوغ نقطة تقع قبالة النقطة المحددة في الفقرة (٤) تاركة خور الزبير بأكمله للعراق[٣٠].

وفق هذا التحديد الفني الذي رفضه العراقيون وقبل به الكويتيون، نكون أمام ثلاث نقاط مثلث محور النزاع الحدودي بين البلدين: الأولى، تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله؛ والثانية، النقطة الواقعة جنوب صفوان، التي دار حولها الكثير من الجدل، وهناك رأي غامض يقول إنها تقع على مسافة «ميل واحد جنوب أقصى نخلة تقع في أقصى الجنوب»؛ أما النقطة الخلافية الثالثة، فتدور حول الحدود بين صفوان والبحر، وهي مركز النزاع وجذره، فالوصف البريطاني السابق ينص على أن يسير خط الحدود من جنوب صفوان الى جنوب أم قصر ومن هناك ينحني الخط بالإتجاه الجنوبي حتى يبلغ تقاطع الخورين.

وعلى الرغم من الإعلان عن بدء الترسيم الجديد، الذي يرفضه العراق رفضاً قاطعاً، برزت حوادث مسلحة على الحدود، داخل المنطقة الخاضعة للقوات الدولية، إذ أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أن هذه الحوادث المتزايدة على الحدود جاءت بسبب الترسيم الجديد. أما العراق فرد على ذلك بإعادة المطالبة بالكويت كلها، وباطلاق تسمية «المحافظة التاسعة عشرة» عليها.

---

(٣٠) وليد الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١).

ثالثاً : النزاع السعودي ـ الكويتي

يتركز الخلاف الحدودي بين السعودية والكويت منذ البداية حول ثلاث مناطق، هي «المنطقة المحايدة» وجزيرتا «أم المرادم» و«قارون».

تقع المنطقة المحايدة بين رأس القليعة في الشمال ورأس مشعاب في الجنوب، على ساحل البحر، وبين خط يمر غرباً من الشق إلى عين العبد، وبين ضلع الأرض المسمى الشق والواقع غربها. وتساوي مساحتها نحو نصف مساحة الكويت نفسها.

أما جزيرة أم المرادم فتقع في الخليج، على بعد ٢٦ كلم (١٦ ميلاً) من الساحل الشمالي للمنطقة المحايدة، في حين تقع جزيرة «قارون» على بعد ٣٧ كلم (٢٣ ميلاً) منه.

١ ـ تاريخ الخلاف

لم تكن منطقة الحدود بين السعودية والكويت مسكونة بالفعل خلال الحكم العثماني للمنطقة، بل كانت صحراوية تستخدمها القبائل كطريق إلى العراق. وقد جرى أول تحديد لحدود الكويت في الإتفاقية البريطانية في تموز/ يوليو ١٩١٣، عندما تم الإعتراف بحكم ذاتي كويتي لدائرة مركزها مدينة الكويت ونصف قطرها أربعون ميلاً (٦٤ كلم). وقد بلغت حدود الكويت وفق هذه الإتفاقية مكاناً غير بعيد من رأس التنورة جنوباً، أي أنها بلغت جبل منيفة على مسافة مئة وستين ميلاً عند الحدود الكويتية ـ السعودية الحالية[٣١].

وفي عام ١٩٢٠ أرسل الشيخ سالم الصباح بعض جنوده لبناء قلعة وسور، في أقصى الحدود الجنوبية المرسومة في إتفاقية ١٩١٣، بعدما علم أن إبن سعود ينوي شن هجوم عليه. لكن الجنود تعرضوا لهجوم مباغت من قبل

---

(٣١) انظر احمد مصطفى أبو حاكمة، **تاريخ الكويت الحديث** (الكويت: دار ذات السلاسل، ١٩٨٤)، ص ٣٥٥.

جيش إبن سعود، قتل فيه أغلبهم وفر من نجا منهم إلى الكويت في معركة سميت «معركة حمض». لكن سالم عجّل ببناء السور الذي ما أن أنهاه حتى علم باتجاه قوات الأخوان (جيش إبن سعود) إلى شمال الكويت، فخرج إلى الجهرة (الجهراء) حيث وقعت المعركة في العاشر من تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٢٠. وفي البداية مالت كفة القتال لمصلحة ابن سعود، إلا أن التدخل البريطاني أجبره على إيقاف القتال وانتهت المعركة. وكان الهدف من هجوم قوات إبن سعود رغبته في الانتقام من حكام الكويت بسبب إيوائهم العجمان الذين هزمهم إبن سعود وقرر ملاحقتهم. ولم يشفع لحكام الكويت أنهم ساعدوا على فك الحصار الذي كان العجمان قد فرضوه على إبن سعود في كانون الإول/ ديسمبر ١٩١٥. كما يعزو البعض السبب إلى رغبة إبن سعود في ضم المناطق المحيطة به إلى مملكته.

٢ ـ مؤتمر العقير

في الخامس من أيار/ مايو ١٩٢٢ عقدت اتفاقية حدودية سميت «اتفاقية المحمرة»، تولت تعيين الحدود بين السعودية (نجد) والعراق، وأبقت حدود السعودية مع الكويت على ما هي عليه وفق اتفاقية عام ١٩١٣. وفي البداية وافق ابن سعود عليها، لكنه عاد ورفضها بدعوى أنها غير عادلة، لأنها أعطت العراق أراضي سعودية وأبقت على الحدود مع الكويت كما كانت. لهذا قرر المندوب السامي البريطاني في العقير برسي كوكس، عقد مؤتمر آخر لتعيين حدود جديدة بين الدول الثلاث. وبالفعل عقد المؤتمر في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر. وفي ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٢، تم توقيع معاهدة هي، في الواقع، عبارة عن بروتوكولات مكملة لاتفاقية المحمرة. ولم يكن الشيخ أحمد آل الصباح راضياً هذه المرة، لأنها اقتطعت أجزاء كبيرة من بلاده، فما جاء في هذه المعاهدة حول الحدود الجنوبية لبلاده يختلف كثيراً عما ورد في اتفاقية عام ١٩١٣، إذ نصت على أن تبدأ الحدود بين الكويت والسعودية (نجد) من نقطة في الغرب تقع عند التقاء وادي العوجة بوادي

الباطن، بحيث يترك الرقعي للسعودية، ثم يمتد شرقاً من هذه النقطة في خط مستقيم إلى أن يلتقي مع خط عرض ٢٩ شمالاً، ثم يسير مع نصف الدائرة التي أشير إليها في المادة الخامسة من الإتفاقية العثمانية ـ البريطانية (١٩١٣) إلى أن ينتهي عند نقطةتقع على ساحل الخليج إلى الجنوب من رأس القليعة.

و«نصف الدائرة» المذكور آنفاً هو نصف دائرة مركزها مدينة الكويت، ويمر محيطها بخور الزبير في الشمال وقرين في الجنوب.

وقد أثير نقاش طويل حول تعيين موقع «نصف الدائرة»المذكور [٣٢]، وتمسك حاكم الكويت بعدم رضاه عنها، لذلك عقدت اتفاقية أخرى مكملة لها أوجدت منطقة محايدة بين البلدين، وجرى تعريفها بما يلي: «جزء من الأرض، تحده من الغرب قمة جبلية منخفضة تدعى الشق، ومن الشرق البحر، ومن الجنوب يحده خط يمر من الغرب إلى الشرق من الشق إلى عين العبد. ومن ذلك الموقع إلى الساحل شمال رأس المشعاب».

ويورد فاسيلييف تفاصيل المحادثات التي أجراها كوكس مع الطرفين السعودي والكويتي، وكيف أنه أمسك بالقلم ورسم خطاً على الخارطة، قائلاً انه الخط الذي يجب أن يصبح خط الحدود بين السعودية والعراق والكويت[٣٣].

ويذكر عدد من المؤرخين أن الشيخ أحمد الجابر، الذي وقع هذه الاتفاقية وهو غير راضٍ عنها، سأل برسي كوكس عن سبب ضم ممتلكات الكويت لسلطان نجد، أجابه الأخير بأنه نتيجة تنامي قوة إبن مسعود وضعف الكويت، وبأن بريطانيا لن تعارض إذا أصبحت الكويت قوية واستردت هذه الممتلكات[٣٤].

---

(٣٢) محمد متولي، حوض الخليج العربي (القاهرة: مكتبة الانجلو ـ المصرية، ١٩٧٥)، ص ٥٦٢ ـ ٥٦٣.

(٣٣) فاسيليف، تاريخ العربية السعودية، تعريب خيري الصنافي وزهير ماشطة(موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦)، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٣٤) انظر: أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، ص ٣٥٩

بدأ الخلاف حول المنطقة المحايدة عام ١٩٣٨، عندما بدأ التنقيب عن النفط فيها من قبل شركة أميركية حصلت على الامتياز من الكويت. وفي المقابل منحت السعودية امتياز التنقيب لشركة أميركية أخرى. عند ذاك بدأ الصراع خفياً بين الدولتين وتمثل بالتسابق على منح الامتيازات.

لكن هذا الصراع بدأ الصعود إلى السطح مع تصاعد الوجود المكثف لشركات التنقيب عن النفط وزيادة المنشآت النفطية، الأمر الذي أدى إلى حدوث احتكاكات طبيعية بين البلدين تخفي وراءها أطماع التنافس بينهما. وفي أواخر الخمسينات بدأت الدولتان مفاوضات حول المنطقة المحايدة ومياهها الإقليمية. وفي نهاية عام ١٩٦٠ اتفق الطرفان على تقسيم المنطقة المحايدة ـ من حيث المبدأ ـ إلى قسمين جغرافيين، أحدهما يلحق بالكويت والآخر بالسعودية، إضافة الى تأليف لجنة من الخبراء لوضع مسودة خطوط الحدود للمنطقة المقسمة.

وفي ٧ تموز/ يوليو ١٩٦٤ وقع البلدان اتفاقية في جُدَّة لاقتسام المنطقة المحايدة جغرافياً، مع حفظ الحقوق المتساوية للطرفين بالكامل. ونصت الاتفاقية على أن يقسم خط الحدود المنطقة المحايدة بالتساوي، بحيث يبدأ من نقطة في منتصف الساحل الشرقي عندما يكون البحر في حالة جزر، وينتهي عند الحدود الغربية للمنطقة، فيلحق الجزء الشمالي منها بالكويت والجزء الجنوبي بالسعودية. كما نصت الإتفاقية على أن كلاً من السعودية والكويت تمارس حقوقها في الإدارة القانونية والدفاع فوق جزئها من المنطقة بالطريقة نفسها التي تمارسها في حدودها الأصلية، مع مراعاة الشروط الأخرى للمعاهدة، ومن دون إجحاف بحقوق الأطراف المتفقة حول المصادر الطبيعية في مجمل المنطقة المقتسمة.

كما سوت الإتفاقية مسألة المياه الإقليمية لجزأي المنطقة، واستثمار المصادر الطبيعية، وأكدت أنها ـ الاتفاقية ـ لن تؤثر في استثمار الامتيازات النفطية.

وحول استثمار المصادر الطبيعية نصت الاتفاقية على تأسيس لجنة دائمة مشتركة مؤلفة من عدد متساو من الممثلين من الطرفين تقوم باتخاذ القرار في بشأن تبديل أو منح امتيازات نفطية جديدة في المنطقة.

وفي ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨، انتهى الجانبان من اتفاقية تميِّز الحدود في المنطقة المحايدة. لكن يبدو أن تنفيذها واجه عقبات وعراقيل عدة ظلت دون حل. وفي ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، وصل الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ، ولي العهد الكويتي ورئيس مجلس الوزراء ، إلى السعودية وتباحث مع المسؤولين حول المنطقة المقسمة بين البلدين، وسبل حل المشاكل المعلقة بينهما حولها. وقد صدر بيان ختامي جاء فيه أن وزيري الداخلية في البلدين تفاهما حول حقوق الطرفين في هذه المنطقة، وتم تأليف لجنة من وزراء الخارجية والداخلية والنفط لمتابعة تنفيذ الإتفاق. وقد صادق مجلس الوزراء الكويتي على هذه الإتفاقية، وأعلنت وكالة الأنباء الكويتية ان قضية الممتلكات غير المنقولة لرعايا البلدين القاطنين في المنطقة المحايدة، وكذلك القضايا الثنائية المعلقة في هذه المنطقة، قد سويت بموجب هذه الاتفاقية.

٣ ـ قارون و أم المرادم

لما اقتصرت معاهدة العقير على رسم الحدود البرية فقط، فقد ظل هناك إبهام بالنسبة الى ملكية بعض الجزر في مياه الخليج. وربما أُبقي هذا «الابهام» لاستخدامه ورقة عند الحاجة من قبل راسمي الحدود.

ولم يكن هناك خلاف معروف حول جزيرتي قارون وأم المرادم. أما ملكيتهما فيستند معظم المؤرخين والجغرافيين إلى الرسائل المتبادلة بين السعودية والكويت، عامي ١٩٢٣ و١٩٣٢، للتدليل على تابعيتهما للكويت. لكن السعودية بدأت بعد ذلك بالمطالبة بهما، وفي عام ١٩٧١ عرضت الكويت على السعودية أن تتقاسم معها أية أرباح نفطية قد تنتج من

الجزيرتين، مقابل اعتراف سعودي بملكيتها عليهما، لكن السعودية رفضت هذا العرض مفضلة تأخير قرار الجزر حتى تستقر قضية الحدود في المنطقة المحايدة. وظلت القضية ساكنة حتى عام ١٩٧٧، إذ قامت السعودية بالسيطرة على الجزيرتين وسط تعتيم إعلامي من الطرفين، ودون أن يصدر أي تصريح أو بيان رسمي حول الموضوع.

وظلت القضية معلقة حتى هذا اليوم. ولكنها لم تغب عن ذاكرة الكويتيين، إذ تصر الحكومة الكويتية على بعث القضية في ذاكرة الشعب، في وسائل الإعلام، حتى إن إذاعة الكويت تصر على ذكر درجة حرارة «أم المرادم» في نشرات أخبارها. ويتشبث الكويتيون بالحجة القائلة إن الجزيرتين لا تضيفان شيئاً إلى مساحة السعودية الشاسعة، بينما تمثلان نسبة مهمة بالنسبة الى مساحة الكويت الصغيرة.

واللافت أنه لم يرد أي ذكر لموضوع الجزيرتين خلال زيارة ولي العهد الكويتي للرياض عام ١٩٨٨، وعقده إتفاقية حول إنهاء قضية المنطقة المحايدة، الأمر الذي يعني أنها بقيت قنبلة مرشحة للانفجار«حين الحاجة».

وقد جاء غزو العراق للكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠، والموقف المساند الذي اتخذته الحكومة السعودية من خلال إيوائها الحكومة الكويتية وأعداداً كبيرة من الكويتيين، وموقفها العملي من العمليات العسكرية الغربية لتحرير الكويت، ليحرج الكويتيين في طرح موضوع الجزيرتين. ومصدر الحرج الرئيسي إحساسهم أن الموقف السعودي، كان عاملاً مهماً في إعادة الكويت كلها إلى عائلة الصباح.

رابعاً : النزاع السعودي ـ القطري

يخضع الخلاف الحدودي بين السعودية وقطر، عبر مراحله المختلفة، لثلاثة عوامل، هي العامل الطائفي والعامل الاقتصادي والعامل الخارجي الذي وظف العاملين السابقين لمصلحته. فقد كانت قطر أحد أهداف التوسع الوهابي السعودي منذ بدء التطلع إلى الأراضي المجاورة للسعودية؛ وخضعت للإحتلال السعودي أول مرة عام ١٧٩٢، قبل تولي آل ثاني الحكم فيها، إذ كان يحكمها آنذاك، العتوب من آل خليفة الذين قدموا من الكويت. لكنهم أجبروا ، في إثر الإجتياح السعودي، على الهجرة إلى البحرين، وظلوا فيها حتى اليوم.

وأصبحت الفترة التي ظلت قطر فيها خاضعة للسيطرة السعودية، الحجة التي يستند إليها السعوديون في إدعاءاتهم في قطر في ما بعد.

وخلال الدولة السعودية الثالثة، تعهد إبن سعود لبريطانيا، التي ربطت إمارات الخليج بها بمعاهدات حماية، بعدم الاعتداء على هذه الإمارات ، إذ جاء في المعاهدة «يتعهد إبن سعود، كما تعهد آباؤه من قبل، بأن يتحاشى الاعتداء على أراضي الكويت والبحرين ومشايخ قطر وسواحل عُمان، المشمولة بحماية الحكومة البريطانية، ولها صلات عهدية مع الحكومة المذكورة، وأن لا يتدخل في شؤونها، وتحدد حدود هذه الأقطار فيما بعد».

وقد مرت عملية رسم الحدود بمراحل عدة وكانت بريطانيا الطرف المتحكم بتحديدها، كما هي الحال في سائر الحدود السياسية في منطقة الخليج. وقد وردت أول إشارة بريطانية الى موضوع الحدود خلال مؤتمر العقير الذي عقد عام ١٩٢٢ بين إبن سعود وبرسي كوكس، المندوب السامي البريطاني في العراق، إذ طرح الأول فكرة ضم أجزاء من أراضي قطر إلى بلاده، لكن كوكس رفض ذلك بشدة ورأى أن حدود قطر «تبدأ من نهاية الخليج الواقع جنوب جزيرة البحرين ويمتد الى الشرق من أنباك». وقد عرف هذا الخط بـ «تصريح كوكس» دون أن يتحول إلى اتفاق بريطاني ـ

سعودي في هذا الشأن[٣٥].

لكن بريطانيا كانت تبذل جهوداً متواصلة باتجاه تطبيق اتفاقية «الخط الأزرق» التي عقدتها مع الدولة العثمانية عامي ١٩١٣ و١٩١٤، وحددت بموجبها الحدود الشرقية للسعودية. ولم يظهر تمسك بريطانيا بهذه الاتفاقية الى العلن إلا في آذار/ مارس ١٩٣٤. ويبدو أن السعوديين تمكنوا آنذاك من اقناع حاكم قطر الشيخ عبدالله آل ثاني بتسوية الأمر. ففي ١٨ نيسان/أبريل ١٩٣٤، صرح عبد الله للمقيم السياسي الكولونيل فاول بأن «حدود قطر إنما هي على النحو الوارد في خريطة الشركة الانجلو- فارسية، وانه ليس هناك وجود لمنطقة حيادية بين بلاده والمملكة السعودية. وكان هذا يعني أن الشيخ عبد الله يعتبر المنطقة الواقعة إلى الغرب من الحدود المبينة على خريطة الشركة الانجلو ـ فارسية تابعة لآل سعود»[٣٦]، الأمر الذي كان مفاجأة محرجة للبريطانيين في مواجهة ابن سعود.

وبعد عام واحد، في ٣نيسان/أبريل ١٩٣٥، قدمت السعودية مذكرة تحدد الحدود بشكل عرف بـ «اتفاقية الخط الأحمر» أو «خط فؤاد». وجاء في المذكرة: «وكانت الحدود مع قطر تبدأ على الساحل الغربي لشبه الجزيرة على بعد نحو ١٥ ميلاً من رأس «دوحة السلوى» ثم تتجه شرقاً خمسة أميال لتعود جنوباً بشرق لتصل الساحل الشرقي على بعد سبعة أميال إلى الشمال من خور العديد. ويعني هذا الخط أن يكون جبل نخش، الواقع نحو الطرف الغربي لشبه الجزيرة [قطر] وخور العديد الواقع على طرفها الشرقي ضمن الأراضي السعودية»[٣٧].

وأواسط عام ١٩٣٥، طرح ممثل السعودية (فؤاد حمزة) في أحد

---

(٣٥) عبد العزيز المنصور، التطور السياسي لقطر ١٩١٦ ـ ١٩٤٩ (الكويت: دار ذات السلاسل، ١٩٨٤)، ص ٧٧.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٣٧) ابو حاكمة، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، ص ١٩٣.

الاجتماعات التي عقدها مع البريطانيين لمعالجة موضوع تبعية قطر للسعودية، ملاحظة مفادها أنه قرأ في كتيب بريطاني حول الجزيرة العربية، كان قد نشر في أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس، ما يعني أن قطر تتبع الملك عبد العزيز، لكن الجانب البريطاني رفض هذا الطرح ورد بأن هذا الكتيب يحوي الكثير من الهفوات والمعلومات غير الدقيقة.

وكانت بريطانيا قد وضعت في ١٧ أيار/مايو ١٩٣٥ خطاً حدودياً يوضح الحدود الجنوبية لمنطقة امتياز الشركة الأنغلو ـ فارسية، عرف باسم «الخط البنفسجي».

وهناك خط آخر هو «الخط الأسود»، المعروف بـ« خط الحماية» الذي وافقت الحكومة البريطانية على أن يكون الحد الذي تمتد إليه حمايتها لشيخ قطر ضد أي عدوان أو هجوم من البر.

وهكذا تجمعت ستة خطوط حدودية هي:

ـ الخط الأزرق.

ـ الخط الأحمر (خط فؤاد).

ـ الخط البنفسجي.

ـ الخط الأخضر.

ـ الخط الأسود.

ـ خط ريان (خط الرياض).

ولم تسفر الاتصالات بين الجانبين عن أية نتيجة مرضية لكليهما، إلى ان اندلعت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩) فتوقفت المحادثات حول القضية، حتى انتهاء الحرب وظهور الحاجة الى النفط وانتعاش أسعاره في الأسواق العالمية.

وكان النفط قد تدفق في قطر مع بداية الحرب في إثر عمليات التنقيب التي احتكرت امتيازها شركة بترول العراق (IPC). وأنشئت شركة

سميت «شركة بترول قطر» (QPC). [٣٨] وكان بدء الإنتاج من تسعة آبار في سفوح جبل دخان على الشاطىء الشمالي لقطر بعد انتهاء الحرب، ثم إرسال أول شحنة من النفط القطري في شباط /فبراير ١٩٥٠، عاملاً لعودة التحرك السعودي باتجاه الأراضي القطرية والتصدي البريطاني الذي اتخذ طابعاً أكثر حزماً من قبل، إذ عادت بريطانيا إلى التمسك بالاتفاقية البريطانية ـ العثمانية (١٩١٣ ـ ١٩١٤) حول الحدود.

ويرى بعض المؤرخين أن ظهور النفط واستمرار التنقيب واحتمال اكتشاف المزيد، دفع السعوديين إلى التأخر في توضيح مطالبهم في الحدود، سواء مع قطر أو مع إمارات الساحل المتصالح (الإمارات العربية المتحدة حالياً) وعُمان، إذ كانوا يصرون على ضرورة تقسيم الحدود على أساس جباية الزكاة أو على أساس آبار المياه التي تستخدمها القبائل. لكن الضغوط الكثيرة التي تعرضوا لها دفعتهم إلى تقديم مذكرة في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩، جاء فيها أن السعودية ترى أن حدودها مع قطر هي على النحو التالي:

«١ ـ تبدأ الحدود بين قطر والمملكة العربية السعودية عند نقطة على ساحل سلوى الدوحة على خط عرض ٢٤ درجة و٥٦ دقيقة شمالاً (النقطة أ).

٢ـ يسير خط الحدود من النقطة (أ) شرقاً إلى أن ينقطع خط طول ٥١ درجة شرقاً (النقطة ب)

٣ ـ يسير الخط بشكل مستقيم إلى أن يصل عند خط عرض ٢٤ درجة و٤٨ دقيقة شمالاً (النقطة د) مخلفاً عميرة للمملكة العربية السعودية»[٣٩].

وواضح أن هذا الخط الجديد يختلف كثيراً عن الخط الأحمر «خط فؤاد» الذي تقدمت به السعودية عام ١٩٣٥، حيث يقتطع اميالاً مربعة إضافية

---

(٣٨) بدأ امتياز التنقيب اعتباراً من ١٧ ايار/ مايو ١٩٣٥ ولمدة ٧٥ عاماً.

(٣٩) احمد مصطفى ابو حاكمة ، المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

عدة، فضلاً عن اختلافه الجذري مع الإتفاقية البريطانية ـ العثمانية التي أصرت بريطانيا عليها مجدداً.

مؤتمر الدمام

افتتح المؤتمر، كما أشرنا عند حديثنا عن الصراع السعودي ـ الإماراتي حول البريمي، في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢ في مدينة الدمام، بعد اتصالات بريطانية ـ سعودية، بهدف تسوية المشاكل الحدودية مع الإمارات وقطر وعُمان. وقد مثل بريطانيا فيه المقيم السياسي البريطاني في الخليج روبرت هاي، الذي اشترط أن يتحدث هو بإسم الطرفين حاكم قطر (الشيخ عبد الله آل ثاني) وحاكم أبو ظبي، لكون بلاده مرتبطة بمعاهدتي حماية مع بلديهما. كما مثل الجانب السعودي في المؤتمر الأمير فيصل مبعوثاً عن الملك عبد العزيز.

وفي جلسة الافتتاح تدخل المقيم البريطاني طالباً تأجيل الإجتماع، بعدما لمس ليونة لدى حاكم قطر واستعداده لتقديم ما تطلبه السعودية من الأراضي. وكرر تأكيده انه الوحيد الذي يحق له التحدث باسم الجانبين القطري والإماراتي[٤٠].

وقد طالب الوفد القطري في هذا المؤتمر بالحدود التالية:

«تقع في خط يبدأ عند غار البريد على دوحة السلوى ثم يتجه شرقاً عبر ثلاث قارات أسماها وهي حزم سودة نائيل ثم عبر عقلة المناصير إلى نقطة تقع على الساحل الغربي لخور العديد. وقد عنى هذا أن تحتفظ قطر بتلك الرقعة من الأرض التي يبلغ عمقها خمسة وعشرين ميلاً والتي تقع عند قاعدة شبه الجزيرة، والتي كان الجانب السعودي قد أدرجها في مطالبه عام ١٩٤٩»[٤١].

---

(٤٠) هكذا ذكر أمين في كتابه: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة (بيروت: دار الكاتب العربي، [د.ت]).

(٤١) احمد مصطفى أبو حاكمة، المصدر نفسه، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

لكن السعودية رفضت هذه المطالب وتمسكت بمواقفها، بما في ذلك موقفها في شأن الخلافات مع عُمان وأبو ظبي، وانتهى المؤتمر إلى الفشل ـ كما ذكرنا سابقاً ـ وعادت بريطانيا بعدها إلى التمسك بخط ريان (خط الرياض).

وبعد عودة العلاقات البريطانية ـ السعودية التي انقطعت بسبب العدوان الثلاثي على مصر، عادت المفاوضات بشكل رسمي عام ١٩٦٥، فتوصل الطرفان إلى اتفاق قيل إنه «ودي»، وقام على أن «تمتد الحدود من رأس خور العديد سودة ناثيل ومنها تمتد في اتجاه غربي لتنتهي عند رأس خليج سلوى»[٤٢]. وبذلك انتهى ـ ظاهرياً ـ الخلاف الحدودي بين السعودية وقطر. لكن روبرت لتواك يقول إنه لم تتم المصادقة رسمياً على هذه الاتفاقية التي توصل إليها الجانبان السعودي والبريطاني، ولم يتم نشرها[٤٣]، الأمر الذي أثار حولها شكوكاً ومخاوف لالغائها من قبل أحد الطرفين.

وبالفعل، فقد تفجرت الأزمة الحدودية بين السعودية وقطر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، حينما هاجمت قوات سعودية مركز الخفوس الحدودي، جنوب شبه جزيرة قطر، والذي يبعد من خليج العديد مسافة ١ كلم فقط. فردت قطر بالغائها الاتفاقية السالفة ـ من طرف واحد ـ وتبعتها باجراءات لتوحي بانسحابها من المجموعة المؤتلفة ضمن مجلس التعاون الخليجي، وقد تدخلت دول عدة، خليجية وعربية لتسوية الأزمة.

خامساً : النزاع القطري ـ البحراني

عندما كفت بريطانيا أيدي آل خليفة، الذين كانوا يحكمون البحرين، عن قطر عام ١٨٧٨ وأعلنت الإمارتين، كيانين سياسيين منفصلين، قطر تحت حكم آل ثاني، والبحرين تحت حكم آل خليفة ، حينذاك، لم تجرِ عملية رسم

---

(٤٢) متولي، حوض الخليج العربي ، ص ٥٦٧.

(٤٣) انظر: Chahram Chubin, *Security in the Persian Gulf* (London: International Institute for Strategic Studies, 1981), *p. 96.*

دقيقة للحدود بين الإمارتين بالضبط كما حدث لسائر إمارات الخليج ومشيخاته ودوله، بل ظلت هذه الحدود مبهمة لا تثير اهتمام أياً من الكيانين، لعدم وجود ما يبرر إثارتها، وخصوصاً عندما تدخل في عملية تعيين الحدود جزر صخرية غير مسكونة لا تأتي بأية فائدة لمن يريد المطالبة بها. وهذا ما حدث لقطر والبحرين، إذ بقيت جزر صخرية عدة و«فشوت» (وهي أراض صخرية تبرز في الماء في حالة الجزر فقط وتغمرها المياه في حالة المدّ) مجهولة التابعية ولم يفكر أحد آنذك في المطالبة بها، حتى ظهر النفط، وفجر الخلافات الحدودية بين الدول والقبائل التي قامت الكيانات السياسية في الخليج على أساسها.

يدور الخلاف الحدودي القطري ـ البحراني حول نوعين من الجزر: الأول، هو الجزر القريبة من الساحل القطري وأهمها جزر حوار وسواد الشمالية وسواد الجنوبية. وتبلغ مساحتها ١٥,٩٦ ميلاً مربعاً، وتبعد من الساحل الغربي لقطر قرابة ١كلم ويمكن الوصول إليها سيراً على الأقدام حين تكون مياه الخليج في حال جزر. أما الثاني فهو الفشوت، كما هي الحال في «قطعة جرادة». وهذه الفشوت تعرقل الملاحة البحرية. والخلاف بين البلدين يدور حول فشوت عدة، أهمها فشت العظم وفشت الديبل، حيث يبعد الإثنان من البحرين قرابة ٢٥ كلم شرقاً ومن الساحل القطري قرابة ٢٠ كلم شمالاً.

ولم ينشب الخلاف بين الطرفين إلا عام ١٩٣٥، حين وقعت قطر اتفاقية التنقيب عن النفط مع شركة نفط قطر (وهي امتداد لشركات نفط العراق)، التي شملت كل الأراضي والمياه التابعة لقطر. وهنا برزت مشكلة «حوار» وما حولها من جزر صغيرة، إضافة إلى المنطقة البحرية بين البلدين. ولم تظهر هذه المشكلة من قبل، حينما وقعت البحرين اتفاقية التنقيب مع الشركة الشرقية العامة البريطانية عام ١٩٢٥، بسبب عدم شمولها جزر حوار[٤٤].

---

(٤٤) الوطن الكويتية، ١٩٨٢/٣/٧.

كان من الطبيعي أن تتدخل بريطانيا، بوصفها «الحَكَم» الذي يدير النزاعات والخلافات الخليجية آنذاك. فكانت وردت أول إشارة بريطانية حول جزر «حوار» في رسالة المعتمد السياسي في الخليج بتاريخ ١٩٣٦/٥/٦: «يعرب فيها عن اعتقاده بأن وراء مطالبة البحرين بتلك الجزر توقعات مادية» وأن الذي أثار المشكلة هو اكتشاف آل خليفة وجود جزيرة «حوار» على الخريطة الملحقة باتفاقية نفط تابعة لقطر.

وانسجاماً مع سياستها في الخليج، فقد تدخلت بريطانيا الى جانب حاكم البحرين، عندما «أكدت إحدى اللجان البريطانية المؤلفة لبحث هذا الموضوع في ١٩٣٦/٧/٩، القرار القاضي بأن «جزر حوار تبدو في الوقت الحاضر وكأنها تخص شيخ البحرين»[٤٥]. وهكذا زرع البريطانيون المشكلة بين البلدين، متذرعين بسيطرة آل خليفة على البر القطري في القرن الماضي، علماً أنهم قاموا بتقسيم السيطرة على البلدين بين الأسرتين الحاكمتين. وفي عام ١٩٦٥، برز الصراع مرة أخرى بقوة، حين قامت حكومة البحرين باعطاء شركة «كونتننتال» الأميركية حق التنقيب عن النفط في جزر حوار وفي المياه القريبة منها. لكن قطر اعترضت أعمال الشركة وقدمت احتجاجاً إلى بريطانيا، مدعية أن الجزر تابعة إليها، وأن أي حقول نفطية هناك إنما هي امتداد لحقول النفط القطرية الغربية. وهنا تدخلت بريطانيا أيضا، وبشكل يضمن بقاء الصراع مستمراً، فضغطت على المسؤولين في الشركة واقنعتهم بـ «الإقلاع عن امتيازهم النفطي في البحرين، والإنتقال الى قطر، حيث حالفهم الحظ في الأراضي القطرية»[٤٦].

وفي آذار/ مارس ١٩٦٧ قام الشيخ بزيارة لقطر للتباحث حول مشاكل الحدود البحرية، وخصوصاً جزر حوار. لكن حاكم قطر اشترط أن

---

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) المصدر نفسه.

يتسلم جزيرة حوار قبل تسوية الحدودالبحرية[٤٧]. وقد ظل الخلاف بين البلدين متركزاً حول جزيرة حوار بشكل رئيسي. وفي عام ١٩٧٢، اكتشفت شركة شل «حقل غاز الشمال» الذي قدرت مساحته بـ ٥٩٠٠ كلم٢ [٤٨]. إلا أن عملية تطوير هذا الحقل لم تجرِ إلا عام ١٩٨٤، بعدما أصبح الإنتاج النفطي متذبذباً، وكذلك وضع الغاز المصاحب. وبدأت المخاوف تتزايد على كميات الغاز المطلوبة لإدارة محطات الكهرباء وتحلية المياه، وأصبح التفكير جدياً باستثمار هذا الحقل الذي قدر الحد الأدنى لاحتياطيه من الغاز بـ ١٥٠٠٠٠مليار قدم مكعب والحد الأعلى ٣٠٠٠٠٠مليار قدم مكعب، أي أنه أكبر حقل غاز في العالم[٤٩]. وبالفعل قررت حكومة قطر والشركات النفطية العالمية التفكير في عمليات الإستثمار، حيث رست المناقصة على شركة «بريتش بتروليوم» (٧,٥ في المئة) والشركة الفرنسية للبترول (٧,٥ في المئة) وشركة النفط الوطنية القطرية (٨٥ في المئة) في ٢٥ حزيران / يونيو ١٩٨٤.

وقد حفزت هذه الاتفاقية الثلاثية البحرين على التحرك للوصول إلى هذا الحقل الغاز الضخم، وخصوصاً أن احتياطيات النفط في البحرين تهبط بقوة، على الرغم من أنهم لم يكونوا غافلين عنه منذ اكتشافه عام ١٩٧٢. وقد صدرت عنهم تحركات عدة تنم عن تطلعهم إلى الحقل الغاز، ولعل أبرز تلك التحركات هو المناورات العسكرية التي قامت بها القوات البحرانية في القرب من فشت الديبل عام ١٩٨٢، وهي كانت بداية نزول اسم هذا «الفشت» إلى ساحة الخلاف الحدودي بين البلدين. فقد أثارت تلك المناورات زوبعة كبيرة، تدخل في إثرها مجلس التعاون الخليجي، الذي اصدر مجلسه

(٤٧) احمد رمضان شقيلة، الجغرافيا الاقتصادية لجزر البحرين (بغداد: مطبعة الارشاد، ١٩٨٠)، ص ٧٦.

(٤٨) الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٣/١١.

(٤٩) *Financial Times*, 26/7/1985.

الوزاري بياناً ينص على أن: «يتعهد كل طرف من تاريخه بعدم القيام بأي تصرف من شأنه أن يعزز مركزه القانوني أو يضعف المركز القانوني للطرف الآخر، أو يغير الوضع الراهن بالنسبة لمواضيع الخلاف. ويعتبر أي تصرف من هذا القبيل كأنه لم يكن، ولا يترتب عليه أي أثر قانوني في هذا الشأن». لكن هذا البيان لم يمنع من عودة التحرك البحراني، بعد الاتفاقية الثلاثية عام ١٩٨٤، باتجاه تغيير بعض الوقائع، بما يمكنهم من المطالبة ببعض الحصص في هذا الحقل الكبير. فقد بدأت محاولات حكومة البحرين لتغيير واقع الفشوت وتحويلها إلى جزر ثابتة،ففي عام ١٩٨٤ سعت لردم فشت العظم لإقامة مدينة سكنية تتسع لـ ٧٠ ألف نسمة[٥٠]، وقد احتجت حكومة قطر على ذلك الإجراء، فتراجعت حكومة البحرين.

وكانت البحرين قد أطلقت على أحد زوارقها الحربية اسم «حوار» عام ١٩٨٢، تزامناً مع المناورات في القرب من فشت الديبل، الأمر الذي أثار استياء حكومة قطر. وانتهى الأمر بتدخل مجلس التعاون الخليجي كما مر ذكره.

وفي نيسان/ أبريل ١٩٨٦، سعت حكومة البحرين لردم منطقة فشت الديبل لإقامة جزيرة صناعية وعليها مركز عسكري، الأمر الذي دفع حكومة قطر إلى إرسال قوة عسكرية لإحتلال المنطقة واحتجاز عمال ومستخدمي الشركة الهولندية «بلاست نيداوم».

ولو تمكنت البحرين من ردم هذا الفشت وتكوين جزيرة ثابتة، لأصبح بإمكانهم رسم حدود بحرية جديدة تمتد إلى قرابة ١٢ ميلاً، بحسب القوانين الدولية، الأمر الذي يعطيها الحق في المطالبة بجزء من الحقل الغاز القطري السالف الذكر. أما في حالة الفشت فإن المياه الإقليمية تمتد من أقرب منطقة يابسة على الجزر الأساس، وعندها لا تملك البحرين أي سند قانوني لادعاءات حول ذلك الحقل .

---

(٥٠) *Meed*, 14/12/1984.

وقد تحركت السعودية منذ اليوم الأول لأزمة نيسان/أبريل ١٩٨٦، بوساطة وزير دفاعها سلطان بن عبد العزيز. فكان لتلك الوساطة الدور الأكبر في تهدئة الأجواء، في حين سجلت تلك الأزمة غياب التحرك المفترض لمجلس التعاون الخليجي. وبعد خمسين يوماً من الوفود واللجان والمقترحات، تم الاتفاق على إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٨٦، والبحث عن حل دائم في أجواء هادئة . ويقال إن الحكومة البحرانية طلبت خلال مفاوضات الأيام الخمسين ٢٠ في المئة من احتياطيات حقل الغاز كحل للأزمة، لكن الحكومة القطرية أبدت استعدادها لتقديم ١٠ في المئة فقط من ذلك الحقل، شريطة أن يكون ذلك جزءاً من حل شامل لجميع الحدود البحرية بما فيها مسألة حوار.

وفي عام ١٩٩١ أعلنت قطر أنها ستعرض الموضوع على محكمة العدل الدولية. إلا أن البحرين اعترضت، مؤكدة أن رفع القضية إلى المحكمة يجب أن يتم من قبل الطرفين لتصدر على أساسه حكمها النهائي والملزم للطرفين. وظل الموضوع معلقاً، يرد ذكره في وسائل الإعلام بين الحين والآخر، إلى أن أصدر رئيس دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في نيسان / أبريل ١٩٩٢، مرسوماً من خمس مواد أعلن فيه سيادة قطر على مياهها الإقليمية، التي تمتد إلى ٤٤,٤ كلم، بما في ذلك عشرات الجزر المتنازع عليها. فقد جاء في مواد المرسوم:

المادة (١) : يحدد عرض البحر الإقليمي لدولة قطر بمسافة إثني عشر ميلاً بحرياً، تبدأ من خطوط الأساس التي تحدد وفقاً للقواعد المقررة في القانون الدولي.

المادة (٢) : تمارس دولة قطر السيادة الإقليمية على بحرها الإقليمي والفضاء الجوي الذي يعلوه وقاع البحر وباطن أرضه، وفقاً لأحكام القانون الدولي وقوانين وأنظمة دولة قطر، مع مراعاة حق المرور لسفن وطائرات الدول الأخرى.

المادة (٣) : يكون لدولة قطر منطقة متاخمة عرضها إثنا عشر ميلاً بحرياً تبدأ من الحد الخارجي للبحر الإقليمي وتمارس عليها الدولة الحقوق والإختصاصات المقررة بموجب أحكام القانون الدولي.

المادة (٤) : يصدر مجلس الوزراء القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسوم.

المادة (٥) : على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

لكن البحرين ردت ببيان صدر عن وزارة خارجيتها، رفضت فيه إعلان الحكومة القطرية، لأنه «يمس الوضع القائم بين البلدين». وهذا ما يعد خلافاً للتسوية الموقتة التي توصل إليها مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٢.

واللافت ـ الطريف في الوقت نفسه أن ناطقاً باسم الخارجية البريطانية طالب البلدين بالتوصل إلى حل سلمي للمشكلة «من خلال بلد صديق».

سادساً : النزاع السعودي ـ الإماراتي

يدور الخلاف الحدودي بين السعودية والإمارات العربية المتحدة بشكل رئيسي حول منطقة البريمي، حيث اكتسبت الأزمة بينهما إسمها من المنطقة. ويطلق معظم الكتاب إسم «قضية البريمي» على مجمل مشكلة الحدود الشرقية للسعودية، التي تشمل واحة البريمي وجميع الأراضي الواقعة جنوب، وجنوب شرق الخط الذي اعتبرته السعودية نهاية للمناطق المشمولة بسيادتها، والذي يضم قرى تابعة لعمان وشاطىء خور في جنوب شبه جزيرة قطر. لكننا نكتفي هنا بالحديث عن واحة البريمي التي هي عنوان الخلاف الحدودي بين السعودية والإمارات. فما هي البريمي، وماهي جذور النزاع حولها؟

تتألف البريمي من تسع قرى، تقع ست منها داخل حدود إمارة أبو ظبي، وثلاث داخل حدود عُمان. وتبلغ مساحتها الإجمالية ٧٣٥٥٤ كلم٢

وعدد سكانها ١٢٥ ألف نسمة بحسب احصاء ١٩٨٣. كانت معروفة بوضعها الممتاز نسبياً، بسبب وجود ينابيع الماء فيها، كما كانت مركزاً طبيعياً للزراعة والتبادل التجاري، فضلاً عن كونها الطريق المؤدي إلى مسقط[٥١].

يعود الخلاف حول واحة البريمي إلى بداية الربع الثاني من هذا القرن، حين ألغيت إتفاقية الحماية البريطانية مع السعودية عام ١٩٢٦، وسمحت بريطانيا لإبن سعود بحرية التحرك الخارجي. فبدأ السعوديون حينها بمراسلة قبائل المنطقة وإرسال المبعوثين إليهم سعياً وراء اقناعهم بالانضمام إلى سلطة إبن سعود. وإتخذت هذه الدعوات طابعاً دينياً ـ قومياً، من خلال طرح قضية الولاء لما سمّاه إبن سعود الدين العربي (الوهابي) بدلاً من الخضوع للسيطرة النصرانية (البريطانية)، الأمر الذي أثار الحكومة البريطانية التي كانت إحدى شركاتها (الأنغلو ـ فارسية) قد أرسلت فريقاً من الجيولوجيين لاستكشاف النفط في أراضي البريمي عام ١٩٢٥.

وقد قامت بريطانيا، التي لم تتحمس شركاتها لانتاج النفط من البريمي، بسبب تكاليفه العالية وكساد سوقه العالمية، بمعالجة التحرك السعودي في إطار العلاقات الودية بين الطرفين، وخصوصاً أن نشاط السعوديين لم يكن قد وصل آنذك إلى مستوى ينطوي على أخطار واضحة على النفوذ البريطاني. وبقيت المسألة تراوح مكانها حتى عام ١٩٣٢، حين منح إبن سعود امتياز التنقيب عن النفط في «جميع الأراضي المشمولة بسيادة ابن سعود في شرق الجزيرة العربية». ووجهت وزارة الخارجية الأميركية استفساراً إلى الحكومة البريطانية حول الحدود الشرقية للسعودية لتحديد الاماكن المشمولة باتفاقية الامتياز، فأجاب البريطانيون أن الحدود هي التي رسمت مع الحكومة العثمانية، والتي يعينها الخط الأزرق الفاصل بين الأراضي العثمانية وبين ساحل عمان الخاضع للسيادة البريطانية. وأرفق الجواب بخريطة مطابقة لتلك التي اعتمدها الميثاق البريطاني ـ العثماني عام ١٩١٣ ـ ١٩١٤.

---

(٥١) سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، ص ١٣٢.

لكن السعودية رفضت الجواب البريطاني وردت بمذكرة أرسلتها إلى المفوضية البريطانية في جُدة بتاريخ ٢٠ تموز/يوليو ١٩٣٤، رفضت فيها الدعوة البريطانية من أساسها، وأكدت عدم اعترافها بالخط الأزرق لكون الاتفاق لم يتم بين حكومات ذات صفة صحيحة وعلاقة حقيقية[٥٢]. وقد حرص السعوديون في تلك المذكرة على عدم الخوض في تفاصيل الموقف البريطاني، بل اكتفوا بانكار أحقية الموقف التركي لكون «الحكومة العثمانية لم تكن تملك حق البت في مصير البلاد التي تعاقدت مع الحكومة البريطانية عليها». إلا أن الموقف السعودي واجه موقفاً صلباً من قبل بريطانيا، التي أجابت بلهجة قاسية، وأبلغت وكيل الخارجية السعودية فؤاد حمزة، الذي كان قد نقل الرفض السعودي، أن على حكومته احترام المواثيق والعلاقات الناشئة عن الوضع القانوني السابق. وأخيراً إنتهى الأمر باتفاق الطرفين على عقد اجتماع مشترك، عقد في لندن خلال حزيران /يونيو ١٩٣٥، لكنه لم يؤد إلى نتيجة، بسبب اصرار كل من الفريقين على مواقفه.

١ ـ الحرب العالمية الثانية تجمد الصراع

أدى نشوب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩) إلى تجميد الصراع السعودي ـ البريطاني حول البريمي، بسبب انشغال بريطانيا في الحرب وكذلك وقوف السعودية إلى جانب بريطانيا، وهو ما دعا رئيس الحكومة البريطانية آنذاك ونستون تشرشل، إلى الثناء على إبن سعود والإشادة بموقفه.

لكن هذا التجميد كان موقتاً، إذ سرعان ما زال بزوال أسبابه. فانتهاء الحرب، وما أدت إليه من تحسن في أسعار النفط، بسبب الحاجة إليه خلال ازدهار حركة العمران لإزالة آثار الحرب، دفع الشركات النفطية العاملة في الخليج إلى التحرك ثانية لتوسيع نطاق عملها، والتنقيب عن النفط في مناطق أكثر، لتلبية حاجة السوق، وجني أرباح أكبر، وخصوصاً أن سعر البرميل كان

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

قد بلغ آنذاك ٢,٨٠ دولار في حين لم يتجاوز في أية فترة سابقة ١,٥٠ دولار. إضافة إلى ذلك فقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى بروز أميركا قوة عالمية، وبدأت تسعى لتوسيع قاعدتها في الخليج من خلال شركة «آرامكو»، بعدما اكتسبت المنطقة أهمية كبرى بسبب النفط. هذه الأسباب كلها أعادت إلى السطح قضية البريمي، حتى أضحت غطاءً لصراع أميركي ـ بريطاني على النفوذ في المنطقة، إذ مثل أميركا في هذا الصراع شركة أرامكو، التي كانت تقوم بالتنقيب في الجانب السعودي ، في حين مثل الجانب البريطاني شركة البترول الأنغلو ـ فارسية، التي تعمل في أراضي ساحل عُمان (أبو ظبي).

وقد عادت قضية البريمي إلى واجهة العلاقات السعودية ـ البريطانية، بعدما قام فريق من المساحين من شركة أرامكو بعمليات المسح داخل أراضي أبو ظبي، وكان برفقته بعض الحراس السعوديين، الأمر الذي أثار فزع الشيخ شخبوط ودفعه إلى الاستنجاد بالوكيل السياسي البريطاني في أبو ظبي، فسارع الأخير إلى المكان لاعتراضهم، لكنهم اعتقلوه أياماً عدة واستولوا على أسلحة حراسه من مجندي ساحل عُمان[٥٣].

وقد استغلت أرامكو الموقف لمصلحة السياسة الأميركية، فعلى الرغم من أنها خضعت للاحتجاج البريطاني وسحبت فريق التنقيب من المنطقة تحت ضغط التهديد، فهي قدمت تقريراً عن الحادث الى الحكومة السعودية، وحاولت دفع الموقف باتجاه تصعيد حالة العداء بين الرياض ولندن. وبالفعل قدمت الحكومة السعودية احتجاجاً إلى بريطانيا، فيما رأت الأخيرة أن حل القضية بأسلوب ودي سيسد الطريق أمام الغاية الأميركية. ولهذا دعت الأمير فيصل ـ الملك في ما بعد ـ إلى لندن لبحث الأمر في آب/ أغسطس ١٩٥١.وهناك تمت مناقشة النتائج التي توصلت اليها لجنة مشتركة ألفت لهذا الغرض. كما اتفق الطرفان على مؤتمر آخر عقد في الدمام لمتابعة المحادثات وتعيين الحدود بين السعودية من جانب وأبو ظبي وقطر من جانب آخر.

---

(٥٣) بولوك، الخليج، ص ٥٥.

٢ ـ مؤتمر الدمام

عقد مؤتمر الدمام في ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢. وبحسب الاتفاق الذي حضره عن الجانب السعودي الأمير فيصل، وعن الجانب البريطاني روبرت هاي، إضافة إلى حاكم قطر وحاكم أبو ظبي واتفق على أن يكون وفد الحكام برئاسة المعتمد البريطاني روبرت هاي. وفي ذلك الاجتماع صرح حاكم قطر أنه كان دائماً ينظر الى الملك عبد العزيز بمثابة والده، وأن أي قرار يتخذه الملك في شأن حدود قطر يعد مقبولاً لديه. وهنا تدخل رئيس الوفد البريطاني وأعلن أنه الوحيد الذي يحق له الكلام نيابة عن حاكم قطر، لكون حكومته مخولة حماية مصالح قطر. فرد عليه رئيس الوفد السعودي محذراً من «رد الفعل الذي قد ينجم عن تدخل البريطانيين دون ضرورة في مفاوضات تجري بين جيران أصدقاء»[٥٤].

ويرى توفيق الشيخ أن سير المفاوضات لم يكن يروق لـ «أرامكو»، فانتهى المؤتمر الى الفشل. وقد استندت السعوديه خلال المؤتمر إلى إدعاءات تاريخية لها في البريمي، إذ إن النفوذ الوهابي كان منتشراً فيها طوال القرن التاسع عشر، كما كان يقيم هناك عدد كبير من التجار السعوديين[٥٥]. كما أن المبعوثين السعوديين كانوا قد نشطوا خلال الأشهر الثلاثة الفاصلة بين اجتماعات لندن واجتماعات الدمام باتجاه كسب ولاء القبائل التي تسكن المناطق المتنازع عليها. وخلال مؤتمر الدمام عرض الوفد السعودي العديد من وثائق الإقرار بالولاء والتبعية لإبن سعود، التي وقعها شيوخ بعض القبائل في تلك المناطق، الأمر الذي أثار البريطانيين بشدة، ودفعهم إلى رفض أي ادعاءات تاريخية للسعودية في المنطقة.

وعندما فشل مؤتمر الدمام دخل الصراع مرحلة أشد، فأرسلت

---

(٥٤) امين سعيد، المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(٥٥) رياض الريِّس، **صراع الواحات والنفط** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٧٤)، ص ٢٨٦.

السعودية الأمير تركي بن عطيشان، نائب أمير المنطقة الشرقية، برفقة عدد كبير من الجنود، ومبالغ طائلة من المال إلى الواحتين التابعتين لمسقط، واتخذ من قرية «الحماسة» قرب قرية البريمي مركزاً له، في خطوة لحسم الأوضاع لمصلحة السعودية. وكان تركي يحمل أمراً ببسط سيطرته على منطقة الخلاف مهما كانت الظروف، فقام بتوزيع الهدايا والأموال والطعام على زعماء القبائل، وعلى زواره. وكان يطلب الى كل من يقبل ضيافته أن يوقع على سجل الزائرين ذاكراً اسم قبيلته ومحل إقامتها ورغبته في أن يكون من رعايا السعودية. وهكذا حصل تركي [٥٦]على تواقيع ٢٨ شيخاً من شيوخ القبائل حتى ايلول / سبتمبر ١٩٥٥.

لكن بريطانيا لم تواجه هذا التحرك السعودي بحزم،بل تعاملت معه بكثير من التردد، فقد ألغى أنطوني إيدن، وزير الخارجية البريطانية آنذاك، وبضغط أميركي من دلاس في واشنطن، أوامر الهجوم الذي كان سلطان مسقط قد جهز له ثمانية آلاف رجل من القبائل. وهكذا كانت أولى مؤشرات التراجع البريطاني لمصلحة أميركا في الخليج. ولم يبق أمام بريطانيا آنذاك سوى قبول مبدأ التحكيم . وفي تموز/يوليو ١٩٥٤، وقعت بريطانيا والسعودية اتفاقاً بنقل الخلاف إلى هيئة تحكيم دولية، كما اتفق الطرفان على سحب قواتهما من الواحة إلى مناطق غير متنازع عليها. لكن التحكيم انتهى الى الفشل أيضاً. فقررت بريطانيا إتخاذ الاجراء الذي تأخرت عنه ثلاث سنوات[٥٧].

ففي ٢٦ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٥٥، تحركت قوات مؤلفة من كشافة ساحل عُمان وقوات السلطان إلى قرية الحماسة واحتلتها، بينما استسلم القائد السعودي والجنود الخمسة عشر الذين كانوا معه. وأعلن إيدن أن خط الرياض هو الحدود الرسمية الفاصلة بين السعودية والواحات، وهدد

(٥٦) احمد مصطفى ابو حاكمة، المصدر نفسه، ص ٢٥٥

(٥٧) رياض الريس، المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

بقمع أية عملية عبور لهذا الخط. وقد أعقب الهجوم نزوح أعداد من سكان القرية قالت لندن إنهم مائتان ، بينما ادعت السعودية أنهم بالآلاف[٥٨].

وعند قيام حرب السويس عام ١٩٥٦ قطعت السعودية علاقاتها ببريطانيا تضامناً مع مصر، في حين كانت حكومة سلطان عمان منشغلة بقمع ثورة القبائل العمانية في الجبل الأخضر، بقيادة الإمام غالب، الذي ارتبط خلال السنوات الماضية بعلاقات وثيقة بالسعوديين. فظلت قضية البريمي بعدذلك مجمدة حتى عام ١٩٦٠، حين عادت السعودية تطالب بالعودة إلى لجنة التحكيم، لكن بريطانيا رفضت هذا الطلب ووافقت في النهاية على إرسال الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد، هيربرت دي ريبيغ سفير السويد في أسبانيا لهذه المهمة ، بحيث وضع تقريراً عن الوضع ظل سرياً.

بعد التراجع الذي قامت به بريطانيا وتنامي النفوذ الأميركي وقوة تأثيره في السياسة السعودية، لم يكن الأميركان مسرورين من تصرفات ابن سعود، إذ إن شعورهم بالنجاح الذي حققوه في إبعاد بريطانيا من الشرق الأوسط كان مشوباً بالقلق من العلاقات الجديدة بين السعودية ومصر، التي رأى الأميركان أنها قد تتحول إلى علاقات سعودية - سوفياتية مباشرة ودون وسيط . وما زاد في تعميق هذا القلق لدى الولايات المتحدة الأميركية الزيارة التي قام بها إثنان من أمراء الأسرة المالكة السعودية إلى تشيكوسلوفاكيا، سعياً وراء السلاح في كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٥[٥٩]. وكانت تشيكوسلوفاكيا قد قامت بدور الوسيط في صفقات السلاح بين مصر والاتحاد السوفياتي في العام نفسه.

من هنا، رأت أميركا ان اتجاه السعودية، إلى الاتحاد السوفياتي وما قد يستتبع ذلك من توغل سوفياتي في المنطقة هو اخطر على مصالحها من

---

(٥٨) بولوك ، الخليج، ص ٥٨.

(٥٩) روبرت لاسي، سرزمين سلاطين، بالفارسية، تعريب فيروزة خلعتبري، ص ٤٥٦.

الوجود البريطاني. لذلك بدأت تسعى لتقليص النزاع الحدودي السعودي - البريطاني والعمل على إنهاء هذا الصراع. وبالفعل، دعت الإدارة الأميركية الحكومة البريطانية إلى تسليم البريمي للسعودية، في سبيل اقناعها بالتعاون مع الجهد المشترك بين بريطانيا وأميركا لمواجهة ما سمته التخريب في المنطقة.

فقبلت بريطانيا ذلك، مدفوعة بشعور بأن استمرار القطيعة مع السعودية، سيساعد على تقليص نفوذها، مقابل التوسع الأميركي لأنه لم يكن قد اكتشف في البريمي كميات من النفط تشجع على التمسك بها. لذلك، اشترطت إعادة العلاقات الديبلوماسية مع السعودية ثمناً للبريمي. وبالفعل عادت العلاقات عام١٩٦٣، لكن القضية لم تكتب لها النهاية. فقد تدفق النفط في أبو ظبي في العام نفسه ، الأمر الذي قلب حسابات بريطانيا وأعادها إلى التمسك بالبريمي... بعدها دخلت القضية مرحلة جمود أخرى استمرت حتى عام ١٩٦٥، عندما جرى ترسيم الحدود مع قطر، فخرجت من المشكلة. أما الإمارات العربية المتحدة فقد ظلت المشكلة معها مجمّدة حتى جاء عام ١٩٧٠، وحصلت على استقلالها بعد الإنسحاب البريطاني. وقد رفضت السعودية الإعتراف بالإمارات وأبدت تحفظها على استقلالها. واعلن المندوب السعودي في الجامعة العربية أن لبلاده مطالب معينة في الامارات يجب حلها قبل ان تعترف اعترافاً كاملاً بها .

وعندما قام الشيخ زايد بن سلطان، الذي وقف قبالة السعوديين خلال سنوات الخلاف السالفة، بوصفه حاكم أبو ظبي، بزيارة للسعودية في أيار/ مايو ١٩٧٥، خلافاً لنصيحة بريطانيا والكويت، في محاولة لترطيب الأجواء وتليين الموقف السعودي، قام الملك فيصل بدعوة عدد من شيوخ وأعيان البريمي من المطرودين أو اللاجئين إلى السعودية خلال الستينات، الى حفل العشاء الذي أقيم على شرف الشيخ زايد. فكان هذا الاحراج سبباً في فشل الزيارة، وعاد حاكم أبو ظبي من دون أية نتيجة.

وعندما توسطت الكويت والبحرين لدى السعودية خلال مفاوضات

الإتحاد التساعي في الخليج، لاقناعها بالتخلي عن مطالبتها بالبريمي، للحؤول دون عرقلة الخطوات الاتحادية، كان رد السعودية أنها لا تستطيع إسقاط حقها في البريمي لنظام غير مستقر وغير معروف المستقبل في أبو ظبي، خشية سقوطه آنذاك، على أيدي فئات «يسارية متطرفة» كما حدث في الشطر الجنوبي من اليمن قبل ذلك، وخشية أن تستعمل البريمي مركزاً للانطلاق السياسي والعسكري ضد السعودية.

أما الإعتراض السعودي الثاني فكان أن الدور الذي يمثله الشيخ زايد بالأموال التي يملكها على مسرح السياسة العربية لا يتناسب مع حجم دولته الحقيقي، ولا مع قدرتها. وما ينفق على قوة أبو ظبي الدفاعية (٥٠ مليون جنيه استرليني سنوياً) لا ينسجم مع حدود الدولة وامكاناتها، وبالتالي فإن هدفها ـ والقول للسعوديين ـ الوقوف بوجه السعودية دفاعاً عن البريمي.

وعقب اشتعال نار حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل، واحتلال السعودية دوراً مهماً في الساحة العربية، فقد قامت هذه الأخيرة بترسيم الحدود مع الكويت والعراق، كما لمح الملك فيصل إلى قرب حل مسألة البريمي. وجرت اتصالات بين معاوني الشيخ زايد، وبين ولي العهد السعودي آنذاك فهد بن عبد العزيز، كما شارك في الاتصال بالسعودية مهدي التاجر، سفير الإمارات في لندن، فزار السعودية، وعاد ليطلع الشيخ زايد على أن الملك فيصل صرف النظر عن استرداد مدينة العين. بعد ذلك زار ولي العهد السعودي أبو ظبي، تبعتها زيارة الشيخ زايد للسعودية،وقع خلالها اتفاقية الحدود التي نصت على تأليف لجنة مشتركة مكونة من وزير النفط السعودي أحمد زكي يماني، ونظيره الإماراتي مانع سعيد العتيبة، لوضع حدود رسمية مشتركة بين البلدين «بطريقة أخوية». واتفق الطرفان على عقد أول اجتماع للجنة في نيسان /ابريل ١٩٧٤. لكن اللجنة لم تنجح في اتمام مهمتها، بسبب ظهور مشاكل عديدة ،منها إعطاء بعض الأراضي العمانية للسعودية،

الأمر الذي سبب في اعتراض السلطان قابوس على هذا التقسيم(٦٠).

وفي عام ١٩٧٤، تنازلت الإمارات العربية المتحدة وعُمان عن تسع قرى وشريط من الأرض بين خور العديد وبين الأراضي السعودية المعترف بها في الميثاق البريطاني ـ العثماني بحيث باتت قطر مفصولة عن أبو ظبي، ومقابل قيام السعودية باسكات الإمام غالب، الذي اتخذ الدمام مقراً له، إضافة إلى اعترافها بالحدود الإقليمية لإتحاد الإمارات العربية، بزعامة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان،مقابل المطالب التي تقدم بها السلطان قابوس بن سعيد في أراضي الاتحاد وزعامته السياسية (٦١).

وفي مطلع عام ١٩٩٠، زار الرياض سلطان مسقط قابوس بن سعيد، ووقع اتفاقية لترسيم الحدود، التي عُدت اعترافاً باتفاقية ١٩٧٤ السعودية ـ الإماراتية. لكن الوضع بين عُمان والإمارات ظل قلقاً يتخلله التوتر بين الحين والآخر.

سابعاً : النزاع الإيراني ـ الإماراتي

يتركز الخلاف الحدودي بين إيران والإمارات العربية المتحدة على عائدية ثلاث جزر تقع في مدخل الخليج، وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

تقع الأولى (طنب الكبرى) على بعد ١٥ ميلاً من قشم الإيرانية و٤٠ ميلاً من الإمارات العربية المتحدة. أما الثانية (طنب الصغرى) فتبعد ٨ أميال غرب طنب الكبرى و٢٠ ميلاً من قشم و٤٥ ميلاً من شواطىء الإمارات. أما ابو موسى فتبعد ٢٣ ميلاً جنوب غرب طنب الصغرى، و٣٢ ميلاً من البر الغربي و٤٠ ميلاً من البر الإيراني.

---

(٦٠) لينورد موسلى، نفت سياست وكودتا، بالفارسية، ج٢ (طهران)، ص ٧٠.

(٦١) لمزيد من التفاصيل حول اتفاقية ١٩٧٤، أنظر: . R. Litwah',Sources of Inter - state pp. 51 - 55.

وليس لهذه الجزر قيمة اقتصادية، فلا تصلح أراضيها للزراعة، ولا تضم تحتها ثروات نفطية، وتكاد أهميتها تنحصر في موقعها الاستراتيجي، حيث تقع عند مدخل الخليج. ومن يسيطر عليها يستطيع التحكم بمضيق هرمز الذي أصبحت له أهمية عالمية كبيرة. كما أن بسط السيطرة على هذه الجزر من شأنه توسيع المياه الإقليمية للدولة المسيطرة، التي قد تصل إلى مناطق تضم ثروات نفطية.

تمتاز جزيرة أبو موسى عن جزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى، بكون ساحلها الشرقي يصلح لرسو السفن، كما أنها تضم أراضي خصبة ومياهاً عذبة. ولهذا دخلت في ماجريات أحداث التاريخ البعيدة، وكانت القوى الدولية، التي تريد فرض هيمنتها وعلى الخليج وعلى طرق الملاحة فيه، تضع هذه الجزيرة ضمن الأهداف التي تحتلها أو تفرض هيمنتها عليها.

وخلال عام ١٩٠٣، ازدهرت هذه الجزيرة كمركز تجاري بعدما لجأ إليها التجار في إثر المضايقات التي تعرضوا لها من جزيرة لنجه الإيرانية. عند ذلك خشيت بريطانيا أن تفرض فارس هيمنتها على جزيرة أبو موسى، فأوعَزت إلى القواسم لرفع علمهم عليها. ونفذ القواسم ذلك عام ١٩٠٣. وفي العام التالي، بسطت فارس هيمنتها عليها ورفعت العلم الإيراني، بينما تراجع القواسم عنها[٦٢].

وخلال عهود الهيمنة البريطانية الكاملة على الخليج، لم تكن جزيرة أبو موسى تحدث أزمة في المنطقة، على الرغم من مطالبات إيران للسلطات البريطانية بها. وكانت هذه السلطات تتعامل مع تابعية هذه الجزيرة وجهة إدارتها طبقاً لمصالحها. واستمر الأمر على هذه الحال حتى أعلنت بريطانيا عام ١٩٦٨ نيتها الإنسحاب من الخليج. عندها نشطت المطالبة الإيرانية بالجزر الثلاث معاً على أساس أنها كانت تابعة لإيران، وان بريطانيا اعطتها

(٦٢) فؤاد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي، ج ٢ (الكويت: دار ذات السلاسل، ١٩٨٤)، ص ١٠٨.

لإمارات ساحل عمان آنذاك، إذ كانت أبو موسى تابعة للشارقة، وطنب الكبرى وطنب الصغرى لإمارة رأس الخيمة. واستند الإيرانيون إلى وثائق تعود إلى القرن التاسع عشر كما اعتبروا أن هذه الجزر غير مشمولة بالخط الذي رسمه البريطاني صموئيل هينل.

دخلت إيران وبريطانيا مفاوضات مطولة حول مستقبل الجزر، وقد طرح الانسحاب البريطاني من شرق السويس موضوع مستقبل الجزر الإستراتيجية ، وبعدما كانت بريطانيا تتولى لمدة ١٥٠ عاماً أمن المنطقة برمتها. فقد كانت بريطانيا تدرك جيداً أهمية هذه الجزر الاستراتيجية، وأثرها في أمن الملاحة وسلامتها، وكذلك ضعف المشيخات الصغيرة في ساحل عُمان، وعدم قدرتها على ضمان الأمن والسلامة للملاحة. أما شاه إيران فكان يرى أن أمن الشواطىء والمياه الإيرانية والملاحة الخليجية وأمن إيران، في ظل الإنسحاب المبكر لبريطانيا، يجب أن يعتمد على الحضور الإيراني في جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

وبرعاية بريطانية ، توصل الشاه إلى اتفاقية مع شيخ الشارقة في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١، حول جزيرة أبو موسى. ولم يتوصل إلى مثلها مع رأس الخيمة التي تطالب بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. وتسربت في حينها أنباء عن «صفقة» بين بريطانيا وشاه إيران تنص على تمكينه من بسط سيطرته على الجزر مقابل الكف عن المطالبة بالبحرين والإعتراف باستقلالها.

نصت الإتفاقية بين إيران والشارقة على تقاسم إدارة الجزيرة (أبو موسى) بين البلدين، لكنها احتوت العديد من البنود الغامضة القابلة لأن تأخذ تفسيرات عدة. وبهذا ضمَّنت بريطانيا (صاحبة الإقتراح) هذه الإتفاقية بذور الخلاف. فقد نص أحد بنودها على:

١ـ أن الاتفاقية لا تؤثر في وجهة نظر الشارقة في ما يخص سيادتها على أبو موسى.

٢ ـ أن تشرع شركة باتس للنفط والغاز في استكشاف النفط في أبو موسى ومياهها الإقليمية حتى ١٢ ميلاً بحرياً، فيما يتم اقتسام عائدات النفط ما بين البلدين بالتساوي.

٣ ـ أن تحتل القوات الإيرانية المنطقة التي يتفق عليها الطرفان.

٤ ـ أن تحصل الشارقة على مليون ونصف مليون جنيه استرليني من إيران سنوياً لمدة تسع سنوات، لكن الشارقة تتوقف عن تسلُّم المدفوعات إذا ما وصلت عائداتها النفطية إلى ١٥ مليون جنيه سنوياً.

وفي حين صرح شيخ الشارقة لصحيفة **الأهرام** بأن الاتفاقية موقتة، وانها وسيلة لمنع إراقة الدماء، أعلن رئيس وزراء إيران أمام برلمان بلاده «أن إيران لن تتنازل مطلقاً عن سيادتها غير القابلة للتحكيم عن مجمل جزيرة أبو موسى»[(٦٣)].

أما جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى، فقد نزلت فيها قوات الشاه وفرضت السيادة الإيرانية عليها، بعد ما تعذر التوصل إلى اتفاق في شأنهما مع شيخ رأس الخيمة. بعد ذلك أعلن عن تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، واعترف بها الشاه قبل غيره، بعدما اعترفت الدولة بالإتفاقية السالفة الذكر.

على الرغم أن ما جرى لم يفرز أية تداعيات خليجية، باستثناء الإحتجاج العراقي المرتبط بتدهور علاقاته بإيران آنذاك، فإن ذلك مثل قضية أساسية أبعدت ما بين إيران والدول في الخليج وخارجه، وتقدمت الجزائر وليبيا واليمن الجنوبية بشكوى إلى مجلس الأمن، كما بعثت ١٥ دولة عربية رسائل إلى رئيس مجلس الأمن ، ركزت على «الهوية العربية لهذه الجزر».

وظلت قضية الجزر موضع جدل، ومصدراً خفياً للصراع بين الدول العربية وإيران.

بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ وانهيار نظام الشاه،

---

(٦٣) *New York Times*, 18/12/1975.

الذي جعل من إيران إحدى دعامتي أميركا في المنطقة، عادت قضية الجزر الثلاث إلى ساحة المطالبة والجدل. ورفع العراق لواء المطالبة مرة أخرى. وجعلها إحدى ذرائعه لشن الحرب على إيران.

طرحت الثورة في إيران مفاهيم جديدة، مثل الأخوة الإسلامية وعدم الإعتداء والهيمنة. لكن تطور الأحداث السياسية والعسكرية والمواقف المعادية لإيران من قبل أغلبية الأنظمة العربية، وخصوصاً الخليجية منها، وضعت حداً لعملية التغير المفاهيمي والقيمي الذي لاحت بوادره آنذاك. فقد أدى نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية، ومساندة الدول العربية للعراق، وتحديداً الدول الخليجية، إلى رد فعل لدى الجانب الإيراني، بمختلف شرائحه. وعادت الحكومة الإيرانية إلى الاستناد إلى الوثائق التاريخية، للتمسك بمواقفها الإقليمية، وخصوصاً ما يتعلق بتسمية الخليج والجزر الثلاث. لكن الإمارات ودول الخليج الأخرى، كفت عن المطالبة بالجزر خلال الحرب. وبعد انتهائها، بدأت إيران سياسة مرنة وتقاربية مع جيرانها في الخليج. وسرعان ما حدث الغزو العراقي للكويت الذي مهد الى تسريع التقارب الإيراني ـ الخليجي دون أن يطرأ أي ذكر ـ خلال هذه المدة ـ عن الخلاف الإماراتي ـ الإيراني.

لكن هذا الموضوع طاف إلى السطح في آذار/مارس ١٩٩٢. فقد منعت السلطات الإيرانية في جزيرة «أبو موسى» رسو سفينة تحمل رعايا يقيمون في النصف الإماراتي للجزيرة بسبب عدم حصولهم على موافقة من السلطات المحلية. وعاد الحديث حول تابعية الجزيرة، وحق كل من إيران والإمارات فيها، لكن الأمر سوّي باتصالات بين البلدين، لكنه عاد للظهور ثانية بعد تكرار ظاهرة وصول سفينة تحمل رعايا دول أخرى إلى الجزيرة من دون الحصول على التراخيص المتبعة. وقد أثيرت هذه المرة ضجة كبيرة، شاركت فيها وسائل إعلام محلية وإقليمية ودولية. ولم يستطع ممثلا البلدين، اللذان اجتمعا في أبو ظبي في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، التوصل إلى نتيجة، بسبب طرح الإماراتيين قضية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى

إضافة إلى أبو موسى. فرفض الإيرانيون ذلك، وعلقت المباحثات. وطرح وزير خارجية الإمارات الأمر خلال خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد يوم واحد من فشل المفاوضات الثنائية.

ولا يؤمل أن تصل هذه القضية إلى حل على المدى القريب، إن لم يكن على المدى البعيد أيضاً، كما هي حال كل أزمات الحدود في الخليج. فإيران مصرة على التمسك بهذه الجزر وهي تتحدث عن وثائق تاريخية تثبت حقها فيها. أما الإمارات، فهي الأخرى تتحدث عن حق تاريخي لها في الجزر وعن وجود وثائق تثبت ذلك لمصلحتها فضلاً عن تدخل عوامل خارجية، دولية في الدرجة الأولى ،وإقليمية في الدرجة الثانية، لتأجيج هذه القضية.

ثامناً : النزاع العُماني ـ الإماراتي

يدور الخلاف الحدودي بين عُمان والإمارات العربية المتحدة على منطقة «مسكت» في إمارة رأس الخيمة، التي تطالب بها عمان، وهي تبعد نحو ١٧ كلم من الأراضي العمانية. كما تطالب بمنطقة أخرى في رأس الخيمة، تقع شمال شعم على ساحل الخليج. وفي عام ١٩٧٧ حددت عُمان مطالبها من رأس الخيمة بشريط ساحلي طوله ١٦ كلم، كامتداد جنوبي لشبه جزيرة مسندم العمانية. وفي عام ١٩٨٦ تم التوصل إلى اتفاق بين مسقط ورأس الخيمة حصلت مسقط بموجبه على الشريط الساحلي الذي طالبت به. إلا أن المشكلة الحدودية لم تنته بعد، فقد رفض مشايخ قبائل الشحوح الإتفاق، لما سببه من فصل بين الأراضي ومالكيها؛ وطالبوا في مذكرات رفعت إلى الشيخ زايد والى أمانة المجلس الخليجي، بالتدخل لحل المشكلة. والمعروف أن عدداً من أبناء قبائل الشحوح ينتظم في «الحركة العربية لتحرير رؤوس الجبال » التي تطالب بالانفصال عن كل من مسقط ورأس الخيمة وبإقامة إمارة ثامنة ضمن دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا يقتصر نزاع عُمان الحدودي، مع رأس الخيمة، بل يشمل العديد من الإمارات السبع.

بعد الاجتياح العراقي للكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٢، ترددت أنباء عن قلق إماراتي من تفجر الأزمة الحدودية مع عُمان، كما جرى الحديث حينها عن وساطة بريطانية لتهدئة الموقف بين الجانبين. وكان العام ١٩٧٧ قد شهد وساطة سعودية وايرانية، بطلب من الإمارات، لتهدئة الموقف المتفجر. وقد زار موفد سعودي مسقط لحل الأزمة، إلا أن جهوده لم تثمر، بسبب الطبيعة المتأزمة للعلاقات العُمانية ـ السعودية، والاستياء العماني من الاتفاق الإماراتي ـ السعودي حول الحدود عام ١٩٧٤ الذي اعترضت عليه عُمان.

وقد حال التباين في نمط التحالفات الإقليمية لكلا البلدين، والمناخ السياسي السائد في المنطقة حتى عام ١٩٩٠، دون اللجوء إلى إحدى القوى الإقليمية الكبرى للاحتماء بها في هذا النزاع. وجاءت أحداث العام ١٩٩٠ (توقيع اتفاقية الحدود بين السعودية وعمان ومن ثم اندلاع أزمة الكويت) لتزيد الأمور تعقيداً، بالنسبة الى الإمارات، عندما تأزمت العلاقات بين الرياض والإمارات في إثر تداعيات حرب الخليج، ولا تزال الأزمة موجودة بين البلدين.

القسم الثالث

تداعيات عسكرية لمعضلة الحدود : نموذج أزمتي الخليج

خلال العقد الممتد بين أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ وايلول/ سبتمبر ١٩٩٠، شهدت منطقة الخليج أعنف أزمتين عرفتهما المنطقة حتى الآن. وهما أزمة الخليج الأولى، المتمثلة بالحرب العراقية ـ الايرانية التي دامت ثماني سنوات، وتداعياتها على المنطقة؛ وأزمة الخليج الثانية المتمثلة باحتلال العراق للكويت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠. وكانت خلافات الحدود هي الذريعة المباشرة لاندلاع الأزمتين، اللتين كانتا مفصلاً مهماً في تاريخ المنطقة والعالم أجمع.

أما الأهداف الحقيقية الأبعد من معضلة الحدود، فقد كانت من نصيب أطراف دوليين جنوا من مشاكل الحدود ثمارهم، التي بذروا بذورها يوم رسموا تلك الحدود بين دول المنطقة، وفق مصالحهم الإستراتيجية.

وفي هذا القسم سنتعرض للازمتين بوصفهما أكبر حدثين عسكريين نجما عن خلافات الحدود التاريخية في المنطقة، لأهميتهما ودلالاتهما وآثارهما البعيدة المدى في المنطقة الخليجية بخاصة والشرق الاوسط بعامة.

الفصل السّادس

الحَربُ العِراقيّة - الإيرانيّة

بعد إبرام إيران والعراق معاهدة الجزائر لعام ١٩٧٥، وملحقاتها وبروتوكولاتها الحدودية، بدأت لجنة الحدود المؤلفة من ممثلي البلدين اجتماعاتها لتحديد العلاقات الحدودية، وتغيير ملكية بعض المناطق، كما نصت عليه المعاهدة. وبعد اجتماعات عدة للجنة على مدى ثلاث سنوات، انسحب الجانب العراقي منها فجأة، وعاد إلى بغداد في الاول من حزيران/ يونيو ١٩٧٨، من دون أي سبب معلن[1]. حينذاك كانت احداث الثورة الداخلية تتصاعد في أرجاء إيران، وكانت المؤشرات ترجح احتمال أن تأتي الثورة العارمة على الحكم الشاهنشاهي. من هنا، يبدو أن الجانب العراقي آثر تأجيل انجاز عملية ترسيم الحدود حتى يتضح مصير النظام الإيراني. ولم تستجب الحكومة العراقية لمذكرات نظيرتها الإيرانية، التي بدت حريصة على إنهاء الترسيم، وظلت المناطق البرية المختلف عليها سابقاً من دون تسوية.

بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران (شباط/ فبراير ١٩٧٩) وقيام نظام جمهوري إسلامي على انقاض النظام الملكي، راح المسؤولون العراقيون

---

(١) وثائق الخارجية الايرانية، نص مذكرة الوزارة إلى السفارة العراقية في طهران، حزيران/ يونيو ١٩٧٨.

يتحدثون عن ضرورة إلغاء معاهدة الجزائر. وقبل ذلك بادر العراق إلى اثارة موضوع الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى، ثم «الأراضي العراقية المغتصبة» التي بدأ الحديث عنها قبل أيام من اندلاع الحرب في ايلول/ سبتمبر ١٩٨٠[٢].

وفي داخل العراق، كان النظام يقوم باستعدادات كبيرة، على الصعد العسكرية والإعلامية والإقتصادية والسياسية. وكانت عملية التعبئة الداخلية للحرب تظهر في تصريحات كبار مسؤولي الحكم العراقي، ففي كلمة للرئيس العراقي صدام حسين أمام أفراد الفوج الأول من لواء الحرس الجمهوري بتاريخ ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٧٩ قال «إن الهدف الأساس هو أن لا تظل مهمة الجيش محصورة في الدفاع عن حدود العراق، وإنما يتحول إلى درع للأمة العربية وسيفها المشهر ضد أعدائها»[٣].

على صعيد التعبئة البشرية، قامت السلطات العراقية بعد شباط/ فبراير ١٩٧٩، باستدعاء أغلبية الجنود الاحتياط كما أوقفت تسريح الأفراد الذين أمضوا المدة القانونية للخدمة العسكرية. وخلال عام ونصف العام تضاعف عدد أفراد الجيش العراقي. كما جرى تطوير قوات الجيش الشعبي، الذي يشمل جميع الأفراد القادرين على حمل السلاح، حتى بلغ تعداد أفراده نحو النصف مليون.

أما على الصعيد السياسي، فقد بدأت الحكومة العراقية بتحسين علاقاتها بالغرب، وخصوصاً أميركا، التي ظلت العلاقات معها متوترة لسنوات طويلة. ففي صيف ١٩٧٩، زار بغداد وفد بريطاني وأجرى محادثات سرية مع صدام حسين كشف في ما بعد أنها تناولت «مستجدات الوضع الإيراني وسبل التعامل معه».

---

(٢) انظر: نبيل مسعودي، **العدوان على السلام** (طهران: مجلس الدفاع الأعلى في الجمهورية الاسلامية الايرانية، ١٩٨٧)، ص١٦.

(٣) **كتاب الجمهورية**، ج٢ (بغداد: دار الجماهير للصحافة، ١٩٨١)، ص ٧١.

وفي أوائل أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ زار بغداد سراً مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي، زبيغنيو بريجينسكي[٤]، بعدها ظهر له تصريح يقول فيه «إننا لا نرى أي تعارض أساسي بين مصالح أميركا والعراق»[٥]. ولم تبق العلاقات العراقية ـ الأميركية سرية، بل ظهرت إلى العلن حين أعيدت العلاقات الديبلوماسية بين البلدين بعيد اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية.

استمرت وتيرة التأزم في العلاقات العراقية ـ الإيرانية بالتصاعد، فيما كانت إيران لا تزال تمر بمرحلة فوضى سياسية وتعدد في مراكز القوى، خلال عملية الانتقال من الوضع السياسي السابق إلى وضع جديد في كل معطياته، وخصوصاً على الصعيد العسكري. فالجيش الذي بناه ملوك إيران على مر السنين، وخصوصاً خلال عهد الشاه محمد رضا، أريد له أن يكون قوة عسكرية متطورة موالية لأميركا، لكن الكثير من قادته هربوا إلى الخارج عقب انتصار الثورة، فيما أصيبت وحداته بهزة عنيفة، زاد من حدتها ارتفاع أصوات داخلية بضرورة حل هذا الجيش وتفتيته. في ظل هذا الوضع كان العراق يواصل التصعيد ويعتبر نفسه في حال حرب مع إيران. ففي نيسان/ ابريل ١٩٨٠ نقلت الوكالات العالمية تصريحاً للرئيس العراقي أمام مجموعة من الصحافيين قال فيه: «هناك ثلاثة شروط لإنهاء حال الحرب بين العراق وإيران، وهي: خروج القوات الإيرانية من الجزر الثلاث [طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى] من دون قيد أو شرط، وارجاع البقية المتبقية من شط العرب إلى حالتها قبل عام ١٩٧٥، واعتراف إيران بعروبة إقليم عربستان»[٦]. وقبل ذلك، كان السفير العراقي في بيروت قد صرح بأن

---

(٤) النهار، ١٩٨٠/٢/٩.

(٥) *The Times*, 17/6/1980.

(٦) المكتب الحقوقي لوزارة الخارجية الايرانية، **الحرب العراقية المفروضة على جمهورية ايران**، بالفارسية (طهران: المكتب، ١٩٨٢)، ص ٥.

«هناك ثلاثة شروط يجب تحقيقها لتحسين العلاقات الثنائية بين إيران والعراق، وهي: إعادة النظر باتفاقية عام ١٩٧٥ ومنح الحكم الذاتي للأقليات القومية (الأكراد والعرب والبلوش) في إيران، وأخيراً خروج القوات العسكرية الإيرانية من الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى)»[٧]. وهنا نلاحظ التركيز على طرح قضية إعادة النظر باتفاقية عام ١٩٧٥، التي صارت لاحقاً الذريعة الوحيدة للحرب.

في غضون ذلك كان العراق مستمراً في حشد مجموعات كبيرة من قواته العسكرية قرب الحدود، وكانت المناوشات الحدودية المحدودة شبه يومية بين البلدين. وفي فجر ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ دخلت قوات عراقية الأراضي الإيرانية من دون إعلان رسمي، واستطاعت التوغل عميقاً بسبب عدم وجود قوات عسكرية إيرانية لصدها. وفي ٢٢ ايلول/ سبتمبر، بدأ العراق الحرب رسمياً، بشنه هجوماً كبيراً، برياً وبحرياً وجوياً. وفي غضون أيام كانت القوات العراقية تحتل عشرات المدن والقرى الإيرانية. وقبل ذلك كان العراق برّر مطالبته بإلغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥، التي رسمت الحدود بين البلدين، بأن توقيع الإتفاقية تم في وقت كان العراق ضعيفاً، وأنه أجبر على إبرامها، وأنه «أصبح لديه الآن القوة الكافية لإستعادة حقوقه». ففي ٩ أيار/ مايو ١٩٨٠، أي قبل أربعة أشهر من صدور قرار النظام العراقي بالغائها، صدر تصريح رسمي عراقي جاء فيه «ان العراق يعتبر اتفاقياته الموقعة مع شاه إيران حول شط العرب لاغية وباطلة»[٨].

وفي ١٧ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٠، أعلن العراق الغاءه، من جانب واحد، اتفاقية عام ١٩٧٥، وبعدها بخمسة أيام بدأت الحرب. وظل المسؤولون العراقيون يبررون هذا الإلغاء بأن الاتفاقية وقعت عندما كان

---

(٧) النهار، ١٩٧٩/١١/٣

(٨) منظمة التحرير الفلسطينية، ملف الحرب العراقية ـ الايرانية، ج ١ (بيروت: المنظمة، مركز التوثيق والمعلومات)، ص ٦.

العراق ضعيفاً، وأنه صار في حال تسمح له باستعادة «حقوقه»، وهي القاعدة إياها التي مر ذكرها سابقاً، والتي تحكم العلاقات الحدودية بين دول المنطقة. فقد أعلن الرئيس العراقي صدام حسين أمام مؤتمر القمة الإسلامية في الطائف (٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١) «أن اتفاقية الجزائر قد فُرضت علينا بالظروف التي أشرت إليها»[٩]. ويقصد بذلك الضعف الذي عاناه العراق إبَّان توقيع الاتفاقية وانشغاله بحرب استنزاف مع الأكراد المدعومين من قبل نظام الشاه. كما جاء في التقرير المركزي للمؤتمر القطري لحزب البعث العراقي، الذي عقد في حزيران/ يونيو ١٩٨٢ أن «إلغاء اتفاقية الجزائر في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، كان من أجل استعادة حق العراق التاريخي في شط العرب الذي اضطر الى التنازل عنه في ظروف استثنائية في عام ١٩٧٥».

وفي ١١ نيسان/ ابريل ١٩٨٢، قال صدام حسين في خطاب له أمام المجلس الوطني العراقي: «النصف الثاني من شط العرب أخذ منا بالقوة عام خمسة وسبعين، ومن الناحية العملية لا يمكن استعمال شط العرب طالما الحرب موجودة».

كان العراق يأمل في أن يتمكن من إنهاء الأمر خلال فترة لا تتجاوز الأسبوع، فيفرض على إيران «امراً واقعاً» ويدفعها إلى رسم الحدود كما يريد. لكن النتيجة جاءت عكس ما توقع؛ فبعد أسبوع من بدء الحرب، واحتلال القوات العراقية لمناطق واسعة تضم مدناً كبيرة عدة ومئات القرى الإيرانية القريبة من الحدود، أعلن استعداده لوقف الحرب والتفاوض. وجاءت المفاجأة في رفض إيران العرض العراقي، واصرارها على خروج القوات العراقية وعودتها الى الحدود الدولية قبل أي وقف للنار. في المقابل بدأت إيران بتأليف قوات كبيرة لمواجهة القوات العراقية. وقد أدت موجة المد الثوري التي

(٩) سفارة العراق في لندن، «الحقائق التاريخية للاطماع الفارسية،» (لندن: السفارة، الدائرة الصحافية).

أطاحت نظام الشاه، وكانت جذوتها لم تخمد بعد، أكبر الأثر في إنشاء قوات مقاومة شعبية قاتلت بحماسة كبيرة ومعها قوات الجيش النظامي. وما أن انتهى شهر ايلول/ سبتمبر ١٩٨٢، حتى كانت إيران قد أخرجت القوات العراقية من جميع الأراضي الإيرانية تقريباً، بل أخذت القوات العراقية تتراجع أمام تقدم القوات الإيرانية داخل الاراضي العراقية. وهنا بدأ العراق يطالب بانهاء الحرب والعودة إلى اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥. وهكذا عندما بدا أن الحرب تميل إلى إيران مع بداية عام ١٩٨٢، أعلن الرئيس العراقي في اجتماع وزاري لدول عدم الانحياز عقد في بغداد (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢): «في أي وقت يصبح المسؤولون في إيران قادرين على أن يتخذوا قراراً بوقف الحرب ويعترفون بحدود العراق الدولية المتفق عليها في معاهدات دولية بين البلدين معترف بها من الطرفين فإن العراق سيكون سعيداً».

رفضت إيران محاولات عدة للوساطة لوقف الحرب، إلا بعد قبول شروطها التي تمثلت بمعاقبة العراق وحصولها على تعويضات من الحرب (الغرامة). واستمرت الهجمات الايرانية داخل الأراضي العراقية حتى بلغت مدينة الفاو ومیناءها المطل على شط العرب. خلال تلك الفترة، صعَّد العراق من استخدام الأسلحة الكيميائية بشكل واسع جداً، دون أن يثير ذلك أية جهة دولية. كما مالت كفة الدعم الدولي بشدة إلى جانب العراق، بعدما عادت المخاوف الدولية إياها التي حرَّضت العراق وشجعته على شن الحرب ضد إيران. كما تزايدت القوات الأجنبية، وخصوصاً الأميركية، في الخليج بحجة حماية ناقلات النفط التي رفعت أعلاماً أميركية وغربية تحاشياً للقصف الإيراني خلال ما عرف بحرب الناقلات، واسقطت إحدى البوارج الأميركية طائرة ركاب إيرانية فوق الخليج، راح ضحيتها ٢٩٥ مدنياً. هنا بدا أن كفة الحرب رجحت لمصلحة العراق مرة أخرى، فسحبت إيران قواتها من الفاو وبقية المناطق العراقية عقب معارك استخدم العراق فيها السلاح الكيميائي.

ولم تقف القوات العراقية عند الحدود، بل عادت للتوغل ثانية داخل الأراضي الإيرانية. وفي فترة قصيرة كانت قد احتلت نحو ٢٠٠٠ كلم٢، وقد جرى الاحتلال بعد إعلان إيران في صيف ١٩٨٨ وقف القتال واستجابتها لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ الصادر عام ١٩٨٧، وتضمن بنوداً عدة، منها وقف الحرب وتحديد المعتدي والعودة إلى الحدود الدولية.

هنا عاد العراق ثانية إلى نغمة عدم الإعتراف بمعاهدة ١٩٧٥، وطالب باحلال اتفاقية جديدة محلها. وظل يصر على طلبه، ما دامت قواته داخل الاراضي الإيرانية. إلا انه بعد اجتياحه الكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠، عاد واعترف بالإتفاقية، داعياً إيران إلى الاسراع بعقد معاهدة سلام تنهي حال الحرب التي استمرت ثماني سنوات. وكان دافعه الى ذلك، كما هو معروف، حاجته إلى ضمان أمن حدوده الشرقية ليتفرغ لمغامرة الكويت. لكن اندلاع حرب الخليج الثانية، وقبلها تردد إيران في منح صدام الدعم الذي أراده، حالا دون توقيع المعاهدة.

من هذا العرض السريع لماجريات أزمة الخليج الأولى (الحرب العراقية ـ الايرانية) وأسلوب التعاطي العراقي معها، يُلاحظ بوضوح أن الحدود كانت السبب «المباشر» للحرب، على الرغم من انها كانت قد رسمت بدقة في معاهدة الجزائر لعام ١٩٧٥، وأن الشعور بالقوة كان دافعاً إلى إلغاء الإتفاقية وشن الحرب، ثم تجديد الدعوة إلى التزام الإتفاقية أو انكارها، وفقاً لحالات القوة أو الضعف. وقد استخدم شاه إيران المنطق إياه عندما ألغى اتفاقية عام ١٩٣٧، كما رأينا في بحثنا عن الخلافات العراقية ـ الايرانية.

الفصل السابع

إحتلال الكويت وحرب الخليج

ذكرنا، عند الحديث عن الخلافات الحدودية بين العراق والكويت، أن الحكومة العراقية صعدت، في النصف الثاني لعام ١٩٩٠، اتهاماتها للكويت بأنها تتعمد انتهاج سياسة تؤدي إلى خفض أسعار النفط. وبفضل وساطة سعودية، عقد في هذا الشأن اجتماع عراقي ـ كويتي في جدة في الأول من آب/ أغسطس ١٩٩٠. وأبدى رئيس الوفد الكويتي، الشيخ سعد العبد الله الصباح، تصلباً شديداً في موقف بلاده حيال الادعاءات العراقية. وفي وقت لاحق كشف النقاب عن ضمانات كانت قدمتها الإدارة الأميركية، بعدم قيام العراق بأي إجراء عسكري ضد الكويت، الأمر الذي دفع الوفد الكويتي إلى إبداء تصلب لم يظهر في محاولات الكويت السابقة حل مشكلة الحدود مع العراق. أما الجانب العراقي فقد حضر الاجتماع فيما كانت حكومته قد اتخذت قرار الإجتياح العسكري للكويت. لذلك لم يبدِ أي جد في المفاوضات. وأخيراً توقف الإجتماع وغادره ممثل العراق، عزت الدوري، عائداً إلى بغداد. وفجر اليوم التالي عبرت القوات العراقية الحدود الكويتية. وخلال ساعات احتلت الكويت العاصمة وبقية أجزاء البلاد، فيما تمكنت حكومة الكويت وأميرها وكبار المسؤولين من الفرار إلى السعودية وتأليف حكومة منفى هناك.

استخدم العراق في الهجوم على الكويت والاستيلاء عليها الفيلق الثامن (حرس جمهوري) المكون من ست فرق، أربع منها مدرعة هي الفرق ٢١ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٧، واثنتان ميكانيكيتان هما الفرقتان ٩ و ١٠.

لم تكن القوات الكويتية قادرة على صد هجوم في هذا الحجم الكبير من القوات العراقية، التي صارت اكثر تمرساً في القتال وبعدما اكتسبت خبرة قتالية عالية في حرب الخليج الأولى ضد إيران طوال ثماني سنوات. لذلك كان من الطبيعي أن تنهار القوات الكويتية بسرعة، إذ لم يكن عددها يزيد على ٢٥ ألف جندي، موزعين على كل الأسلحة البرية والبحرية والجوية.

وبعد بدء الهجوم بثلاث ساعات، وصلت القوات العراقية إلى خليج الكويت في منطقتي الجرة والجهراء. وبعد خمس ساعات دخلت القوات العراقية عاصمة الكويت من أربعة محاور. ومع بزوغ ضوء يوم ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠ تم إنزال قوات عراقية في العاصمة اتجهت فوراً إلى هدفها الرئيسي، وهو قصر الأمير في وسمان. إلا أن اعضاء الحكومة، وعلى رأسهم حاكم الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح، كانوا قد غادروا الكويت نحو السعودية. ومساء ذلك اليوم توقفت كل أشكال المقاومة في شوارع الكويت، واستولت القوات العراقية على كل المواقع المهمة من مصالح حكومية ومصارف، فضلاً عن تطويق السفارات الأجنبية بالدبابات وعناصر المغاوير والمظليين.

في البداية، برر العراق دخول قواته إلى الكويت على أنها استجابة لنداء وجهته «قوى وطنية كويتية»، وأعلن عبر إذاعة وتلفزيون بغداد، تأليف «حكومة الكويت الحرة الموقتة» دون الإعلان عن أسماء أعضاء هذه الحكومة. وفي الوقت نفسه بدأ العراق الإتصال بشخصيات كويتية معارضة، معروفة باتجاهاتها القومية، لتنصيبها في هذه الحكومة. إلا أن هذه الشخصيات رفضت جميعاً هذه العروض، فاضطر الى تنصيب عدد من العسكريين، على رأسهم المقدم علاء حسين، الذي ظهر على شاشة التلفزيون يستقبله الرئيس العراقي

في بغداد، وهو كويتي من أصل عراقي، وفي السابع من آب/ أغسطس أعلن العراق ضم الكويت رسمياً، في إطار ما سمي الوحدة الإندماجية الكاملة. وادعى العراق أن هذا الضم تم بناء على طلب من «الحكومة الحرة الموقتة» لكون الكويت «فرعاً» من العراق «الأصل»، بحسب ما جاء في البيان العراقي. أما رئيس «الحكومة الموقتة» فقد عينه الرئيس العراقي نائباً لرئيس الوزراء في العراق. والحقيقة أن ضم الكويت، وما رافقه من عودة الحديث عن الحق التاريخي للعراق، نقل الخلاف الحدودي مرة أخرى من مجرد خلاف على مناطق حدودية وجزر، إلى مطالبة بكامل الأرض الكويتية، بعدما ظلت خلافاً حدودياً منذ عام ١٩٦٣.

منذ بدء الأزمة بادرت أطراف عربية بتحركات سريعة لتطويقها ولا سيما جامعة الدول العربية. لكن هذه الجهود لم يكن لها التأثير الذي مارسته خلال الأزمات العراقية ـ الكويتية السابقة، لاسباب كثيرة، منها تردي الوضع العربي وعدم امتلاكه عناصر التأثير، وكذلك تصميم العراق المسبق، والإعداد العالي لاتمام الغزو وجعله أمراً واقعاً. يضاف إلى هذه الأسباب، ولعله أهمها، تصميم «أطراف دولية» على الحؤول دون نجاح أي جهد إقليمي أو عربي لمعالجة الأزمة. وفي المقابل نرى أن التحرك الدولي اتخذ طابع السرعة والدقة والإعداد العسكري والتقني، وبدا أن كل ذلك قد أعد، أو جرى أخذه في الحسبان مسبقاً، وهو ما يعيدنا إلى موضوع التحريك الخارجي واستغلال الدول الكبرى فتيل مشاكل الحدود، لتحقيق مصالحها الإقليمية وحتى الدولية. وقد جرى الحديث، وكتب كثيراً، عن دفع أميركي للحكومة العراقية باتجاه احتلال الكويت. وأهم مؤشر يورد في هذا السياق الحديث الذي دار بين سفير الولايات المتحدة الأميركية في بغداد ابريل غلاسبي والرئيس العراقي صدام حسين. وقد قالت له (بحسب النص الذي وزعته وكالة الأنباء العراقية ونشرته الصحف العراقية): «ليس لنا رأي في شأن الصراعات العربية ـ العربية، مثل خلافات الحدود بينكم وبين الكويت... إن

الرئيس بوش لا يعتزم إعلان حرب اقتصادية ضد العراق».

وبالعودة إلى شهادة وزير الدفاع الأميركي ريتشارد تشيني أمام مجلس الشيوخ الأميركي، يوم ١٢ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٠ التي قال فيها «إن الولايات المتحدة رصدت الحشود العراقية الضخمة على حدود الكويت قبل عملية الإجتياح»، تتضح أمامنا صورة الدور الأميركي في دفع العراق الى ذلك، أو على الأقل السكوت عن استعدادات العراق لغزو الكويت. بل إن الادارة الأميركية كانت تعلم بخلفية الاعداد العراقي للغزو وأهدافه. ففي ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ نشرت صحيفة **لوس انجلس تايمس** تحقيقاً نسبت فيه إلى مسؤولين أميركيين قولهم «إن الولايات المتحدة قد علمت أن القوات العراقية أجرت مناورات لمدة سنتين على الأقل استعداداً لهجومها على الكويت، وذلك بمقتضى خطة كانت تهدف في النهاية إلى غزو حقول النفط في شرق السعودية».

من هنا نرى أن تعامل الإدارة الأميركية مع الأزمة منذ بدايتها، لا يدل على أنها فوجئت بها، فقد سارع الرئيس الاميركي جورج بوش إلى إدانة الغزو، كما أعلن تجميد الودائع المالية والممتلكات الكويتية والعراقية في الولايات المتحدة. وطالب الاتحاد السوفياتي بوقف تسليم العراق أية أسلحة قد تكون في طريقها إليه. كما أصدر بوش، وفي اليوم الاول للغزو، أوامره لسفن حربية أميركية عدة بالتوجه إلى منطقة الخليج.

ومن خلال الأمم المتحدة، تحركت الولايات المتحدة لاستصدار قرارات من مجلس الأمن الدولي، لإدانة الغزو العراقي والمطالبة بالانسحاب من الكويت وفرض المقاطعة الاقتصادية على العراق (٦٦١/ ١٩٩٠)، وعدم الإعتراف بضم الكويت (٦٦٢/ ١٩٩٠) وفرض الحصار البحري (٦٦٥/ ١٩٩٠) والحصار الجوي (٦٧٠/ ١٩٩٠). كما كشفت الإدارة الأميركية تنسيقها مع الاتحاد السوفياتي، فزار وزير خارجيتها موسكو في اليوم التالي للغزو، ليصدر بياناً مشتركاً بادانة الغزو. ثم كانت القمة

الأميركيـة ـ السوفياتـية فـي هـلسنكـي (١٠ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٠). كما نسقت واشنطن مع حلفائها الغربيين، تنسيقاً سياسياً وعسكرياً تجاوز إدانة الغزو والجهد الدولي لفرض عقوبات إقتصادية على العراق، إلى ارسال أغلبية الدول الاوروبية، وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا، وحدات عسكرية الى منطقة الخليج.

وخلال أيام قليلة كانت مياه الخليج تعج بالقطع الحربية الأميركية والغربية، كما تمركزت قوات برية مع تجهيزات ميدانية في السعودية ودول خليجية أخرى. أما الجهد العربي فلم يستطع التأثير في مجرى الأحداث، إذ أرسل بعض الدول العربية قوات عسكرية الى مسرح الأحداث، خضعت لإشراف القيادة العسكرية العليا التي أُلّفت في حينه.

ويبدو أن تطبيق الحظر الإقتصادي والجوي والبحري ضد العراق أقنع القيادة العراقية بجد الموقف الأميركي، وأنه ليس مجرد سيناريو شكلي لا يصل الى درجة التنفيذ، لذلك لجأت بغداد إلى تحدي القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وأصرت على الاحتفاظ بالكويت التي أطلقت عليها إسم المحافظة التاسعة عشرة، بعد إجراء تغييرات إدارية وسكانية عليها.

كان من حلقات التحدي العراقي لقرارات الأمم المتحدة والجهود الأميركية والحليفة، التي اكتسبت إسم «الشرعية الدولية»، لجوء الحكومة العراقية إلى احتجاز أعداد كبيرة من رعايا الدول الغربية من الذين كانوا في العراق أو الكويت، ووضعهم في الأماكن التي قد تكون هدفاً للقصف. هذا الموقف فجر أزمة كبيرة وأربك حسابات الدوائر التي وجهت الأزمة، وأصدر مجلس الأمن في شأنها قراراً (٦٦٤/ ١٩٩٠) جرى تأكيده في القرارات اللاحقة. لكن الأزمة سرعان ما حلت وأفرج العراق عن الرهائن وسط تحليلات متباينة، أهمها أن القيادة العراقية حصلت على تأكيدات بأن التصعيد لن يبلغ مرحلة المواجهة العسكرية، وهي التاكيدات التي كشف المسؤولون العراقيون أنهم ظلوا يتلقونها من أطراف دولية كثيرة، وفي

مقدمتهم الاتحاد السوفياتي. بل إنهم أكدوا في ما بعد أن الحوار الذي جرى بين وزير الخارجية الاميركي جايمس بيكر ووزير الخارجية العراقي طارق عزيز خلال لقائهما في جنيف في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، تضمن (بحسب الرواية العراقية) إيحاءً أميركياً بعدم جد التهديد بالضربة العسكرية.

استمر التصعيد السياسي وراح المزيد من القوات الأميركية والغربية يصل إلى الخليج، فيما تصاعدت لهجة التهديد بالخيار العسكري، حتى أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٦٧٨، الذي منح فيه العراق مهلة تنتهي في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، لتنفيذ القرارات الأحد عشر التي أصدرها من قبل. وبغير ذلك فإن المجلس «يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار ٦٦٠ وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة». وقد كان هذا النص تفويضاً باللجوء إلى الحل العسكري. وقبل صدور القرار عززت القوات الاميركية والبريطانية، وبقية القوات الحليفة، بالمشاة والدروع والطائرات، كما اطلقت أميركا ثلاثة أقمار اصطناعية للرصد والتصوير والاستماع والتنصت على جميع الأهداف والاتصالات العراقية. كما نظمت حملة سياسية ونفسية على الصعيد العالمي للايحاء بان انتصار ما سمي «الشرعية الدولية» ضد العراق سيوفر الفرصة لحل كل النزاعات والمشاكل المستعصية في المنطقة.

وفجر السابع عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ بدأ القصف الجوي لقوات الحلفاء ضد المواقع الإقتصادية والعسكرية في العراق. وفي الليلة الأولى، قصفت الطائرات العاصمة وسائر المدن العراقية بمئات الأطنان من القنابل. كما تعرضت القوات العراقية في الكويت لقصف مستمر ومكثف، أدى إلى قطع خطوط الإتصال والإمداد بينها وبين قياداتها، وحصلت عملية فرار واسعة من هذه القوات إلى داخل العراق.

وفي ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٩١، بدأت العمليات البرية على محاور عدة، وأخذت القوات العراقية المتبقية في الكويت تعاني انهياراً في المعنويات،

فضلاً عن الجوع والعطش وانقطاع الاتصال بالقيادة. لذا لم تواجه القوات الدولية أية صعوبة في تحرير الكويت. وفيما كان الجنود العراقيون يفرون تاركين كل آلياتهم وأسلحتهم، كانت طائرات الحلفاء تقصف الجنود المنسحبين، الأمر الذي أدى إلى قتل أعداد كبيرة منهم على طريق الكويت ـ البصرة الرئيسي. أما الهجوم الرئيسي فقامت به قوات أميركية عبر الحدود العراقية، باتجاه محافظة الناصرية جنوب العراق. وعلى الرغم من أن العراق أعلن عبر الإذاعة في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩١، سحب قواته، فقد ظلت قوات الحلفاء تقصف تجمعات القوات العراقية في البصرة، ودمرت أعداداً كبيرة منها.

وفي ٢٢ شباط/ فبراير أعلن مندوب العراق في الأمم المتحدة قبول بغداد قرارات مجلس الأمن الاثني عشر، من دون شروط. وفي اليوم نفسه أعلن بوش تعليق القتال. لكن الحرب ظلت سارية، إذ أصدر مجلس الامن في ٢ آذار/ مارس ١٩٩١ القرار رقم ٦٨٦ الذي حدد شروط وقف إطلاق النار. وفي ٣ آذار/ مارس جرى الاتفاق بين قيادات الحلفاء والقيادة العراقية على وقف موقت لإطلاق النار. وفي اليوم نفسه أصدر مجلس الأمن القرار ٦٨٧، الذي ينص على وقف إطلاق النار الدائم في الخليج، على أن يطبق هذا القرار بمجرد قبول العراق به. وعندها فقط تنسحب القوات الأميركية والحليفة، التي كانت احتلت أجزاء من الجنوب العراقي.

وفي ٧ نيسان/ ابريل ١٩٩١ أعلن العراق قبوله بالقرار ٦٨٧، فسجل مجلس الأمن في ١١ نيسان/ ابريل قبول العراق بـ «الشروط الموضوعية» لوقف الحرب بشكل «رسمي»، وسرى مفعول وقف الحرب. وخلال أيام بدأ تنفيذ تلك «الشروط الموضوعية»، وأهمها تدمير مخزون العراق من الأسلحة الاستراتيجية وحظر تصدير الأسلحة إليه، وإلزامه دفع غرامات الحرب، وهي تشمل الخسائر الكويتية وخسائر الدول الأخرى ونفقات الحرب ضده وخسائر الأفراد والشركات المتضررة من جراء احتلاله

الكويت. وهذا يعني بقاء العراق مكبلاً لعشرات السنين.

وعلى الصعيد الإقليمي، فقد انتهت الحرب إلى تعزيز الوجود الأجنبي عموماً، والأميركي بشكل خاص في منطقة الخليج، وعقد اتفاقيات ثنائية بين دول خليجية من جهة وبين أميركا ودول غربية أخرى من جهة ثانية، «تتعهد» فيها الأخيرة بإبقاء قوات لها في المنطقة.

أما على الصعيد الدولي، فقد كانت الحرب أول اختبار لأميركا، لدورها المنشود في النظام العالمي الجديد القائم على القطب الواحد بدلاً من نظام الثنائية القطبية الذي كان قائماً قبل تفكك الاتحاد السوفياتي.

لكن اللافت للنظر هنا أن كل هذه الحرب، التي اندلعت تحت عنوان إنهاء الإحتلال العراقي للكويت، لم تنه مشكلة الحدود التي كانت بمثابة الفتيل. فقد قامت اللجنة الدولية، المؤلفة على أساس القرار ٦٨٧، برسم الحدود العراقية الجديدة بعد اقتطاع أجزاء من الأراضي الواقعة ضمن السيادة العراقية قبل الترسيم الأخير، بما فيها حقول للنفط في منطقة الرميلة. فلم يقبل العراق بالترسيم القسري، وغاب ممثله عن اللجنة. وبعد عامين من الاحتلال، عاد العراق الى المطالبة بالكويت كلها مرة أخرى، وبدأت وسائل إعلامه تركز على «الحق التاريخي» للعراق وتبعية الكويت التاريخية للواء البصرة العراقي.

وقد أصبح واضحاً للعيان أن مشكلة الحدود العراقية ـ الكويتية لا تزال جمراً تحت الرماد، قد يجري تاجيجها في وقت آخر.

خاتمة

تبدو معضلة الحدود شائكة ومتشعبة. ويكاد حلها يكون مستحيلاً، لأسباب عدة، منها أنها ليست شأناً إقليمياً بحتاً، لا علاقة للعوامل الخارجية به، بل إن «العامل الخارجي» هو الذي زرع بذور هذه المعضلة ووضع أمامها ما يعوق حلها.

ويبدو الحل النهائي صعباً جداً، لأن القواعد التي تحكم سلوك الدول الخليجية هي مصدر هذه الصعوبة التي تداني «الاستحالة» أحياناً، إذ حتى التوصل إلى اتفاقية لحل مشكلة حدودية، بين بلدين أو أكثر في الخليج، لا يعني إنهاء المشكلة، لأن أحد الطرفين يمكن أن يلغي من جانبه الإتفاقية. وتعود الأمور إلى مسارها التصعيدي السابق، والشواهد على ذلك كثيرة.

يقف الدارسون لمعضلة الحدود في الخليج أمام احتمالين لمستقبل الوضع الحدودي الخليجي:

الاول : تثبيت الحدود القائمة، والإعتراف بها، وخصوصاً أن هذا المبدأ أثبت فاعليته في مناطق أخرى من العالم كانت تعاني المشكلة إياها، كاوروبا على سبيل المثال، فقد أفردت إتفاقية هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبيين، بنداً لمبدأ الحفاظ على الحدود القائمة، ونبذ المطالب الحدودية كشرط أساسي للأمن والتعاون المشتركين. ولم تقبل الدول الأوروبية الإعتراف بوحدة ألمانيا إلا بعد قبولها بهذا المبدأ ونبذها لأية مطالب إقليمية حيال جيرانها،

وخصوصاً بولونيا التي وقعت معها إتفاقاً تلتزم بموجبه احترام الحدود القائمة. ولم يقتصر الأمر على أوروبا، بل تعداها إلى إفريقيا. فقد وضعت منظمة الوحدة الأفريقية في صلب ميثاقها، بنداً صريحاً بضرورة إقرار الحدود السياسية القائمة عند الإستقلال، واحترامها ورفض أي توجهات لتجاوزها.

الثاني : فتح ملف المطالب الحدودية على خلفية دعاوى الحق التاريخي أو الاعتبارات الإستراتيجية، أو الاثنين معاً. ولو حدث هذا فإن المنطقة ستكون أمام مشهد يصعب التكهن في تداعياته السياسية والإجتماعية، وسيكون أرضاً خصبة لتفجر الكثير من الاختناقات والتوترات محلياً واقليمياً. وأمامنا نموذجان لتجربتين سعتا للأخذ في هذا الخيار (الحرب العراقية ـ الايرانية وغزو الكويت).

ان السعي لحل أي معضلة يبدأ بإزالة مسبباتها. وفي حال معضلة الحدود في الخليج، يبدو من الصعب معالجة كل المسببات. فقد يمكن الإتفاق ـ وبنيَّات صادقة ـ بين دول المنطقة على حل المشاكل الحدودية. لكن اتفاقها وحده لا يكفي، لارتباط المعضلة بالعامل الخارجي الذي يرعاها باستمرار، واذا كانت منظمة الوحدة الافريقية ضمنت ميثاقها مبدأ حل مشاكل الحدود وتثبيت الحدود القائمة، فإن المسرح الافريقي يشهد عمليات تغيير خرائط لعدد من دوله، كأثيوبيا والصومال، لأسباب تتداخل فيها عوامل خارجية ومحلية. ولعل ارتباط منطقة الخليج بالعالم الخارجي، بسبب اهميتها الجيوستراتيجية التي يمثل النفط مكونها الأساس والاهم، يفوق ما لسائر مناطق العالم من ارتباط بالخارج. وما أرسته بريطانيا في الأمس، من أسس الخلاف الحدودي بين دول المنطقة، تستثمره اليوم الولايات المتحدة الأميركية باسلوبها الخاص. وإزاء كمية النفط الخليجي، واهميته بالنسبة الى الدور الأميركي في العالم، علينا أن نتصور مستقبل الوضع في المنطقة، في ظل إصرار أميركي على «الاشراف المباشر» على مصادر الطاقة، وضرورة إبقاء المنطقة منشغلة بصراعات مستمرة، تقوم جميعها على خلفية المشاكل الحدودية.

المَـــرَاجِــع

١ ـ العربية

كتب

أبو حاكمة، أحمد مصطفى. **تاريخ الكويت الحديث** . الكويت: دار ذات السلاسل، ١٩٨٤

ـ . **الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية** .

أبو عزالدين، نجلاء. **العالم العربي**. القاهرة: ١٩٥٧.

أحمد، حليم. **موجز تاريخ العراق الحديث**. بيروت: دار ابن خلدون، [د. ت].

الأعظمي، وليد. **الكويت في الوثائق البريطانية**. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١.

البحارنة، حسين. **دول الخليج العربي الحديثة**. بيروت: شركة التنمية والتطور، ١٩٧٣.

البزاز، عبد الرحمن. **محاضرات عن العراق من الإحتلال حتى الاستقلال** . القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٤.

بولوك، جون. **الخليج** ، تعريب دهام العطاونة. لندن: مطبوعات دهام العطاونة، ١٩٨٨.

بيل. **فصول من تاريخ العراق القريب**. تعريب جعفرالخياط. بغداد: ١٩٧١.

تاكر، روبرت. **أغراض القوة الأميركية** . بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١(سلسلة دراسات استراتيجية، ٢٧).
حزب البعث العربي الاشتراكي. **الخليج العربي . . . دراسة موجزة** . دمشق: الحزب، ١٩٧٢.
خدوري، مجيد. **العراق الجمهوري** . بيروت، ١٩٧٤.
الريحاني، أمين. **ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية**. ج٢. بيروت: دار الريحاني، ١٩٢٤.
الريِّس، رياض. **صراع الواحات والنفط**. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٧٤.
سعيد، أمين. **الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة** . بيروت: دار الكاتب العربي [د.ت].
الشامي، حميد بن سلطان بن حميد. **نقل الأخبار في وفيات المشايخ وحوادث هذه الديار** . أبو ظبي: دار الفكر الجديدة، ١٩٨٦.
شقيلة، أحمد رمضان. **الجغرافيا الاقتصادية لجزر البحرين**.بغداد: مطبعة الارشاد، ١٩٨٠.
شكر، زهير. **السياسة الأميركية في الخليج العربي** . بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦.
الشيخ، توفيق. **البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية**. لندن:دار الصفا، ١٩٨٨.
صالح، زكي. **بريطانية والعراق حتى سنة ١٩١٤**. بغداد، ١٩٦٨.
طربين، أحمد. **التجزئة العربية : كيف تحققت تاريخياً** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧ (سلسلة الثقافة القومية، ١٤).
العابد، فؤاد.**سياسة بريطانيا في الخليج العربي**. الكويت: دار ذات السلاسل، ١٩٨٤.
العقاد، صلاح. **المشرق العربي المعاصر**.ط٢. القاهرة: المطبعة الانجلو ـ المصرية، ١٩٨٣.

فاسيلييف. **تاريخ العربية السعودية** . تعريب خيري الضامن وجلال الماشطة. موسكو: دار التقدم،١٩٨٦.

الفيل، محمد رشيد. **الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي** . الكويت: رابطة الاجتماعيين، ١٩٦٧.

قاسم، جمال زكريا. الخليج العربي: **دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٥١٤ ـ ١٩٤٥** . القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٣.

كولوتوف . **ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق** . بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤.

لوريمز، ج .ج . **دليل الخليج** . قطر: مكتب امير قطر، ١٩٦٧.

متولي، محمد. **حوض الخليج العربي**. القاهرة: مكتبة الانجلو ـ المصرية، ١٩٧٥.

مراد، محمد عدنان. **صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي**. دمشق، ١٩٨٤.

مسعودي، نبيل. **العدوان على السلام** . طهران مجلس الدفاع الأعلى في الجمهورية الإسلامية الإيرانية،١٩٨٧.

معهد الاستشراق، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي. **تاريخ الأقطار العربية المعاصر** . ٢ج. موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥.

المنصور، عبد العزيز. **التطور السياسي لقطر ١٩١٦ـ ١٩٤٩** . الكويت: دار ذات السلاسل، ١٩٨٤.

منظمة التحرير الفلسطينية. **ملف الحرب العراقية ـ الإيرانية**. بيروت: المنظمة، مركز التوثيق والمعلومات.

الموسوعة السياسية . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦.

النعيمي، عبد الرحمن. **الصراع على الخليج**. بيروت: المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، ١٩٩٢.

النبراوي، فتحية، ومحمد نصر مهنا. **الخليج العربي** : **دراسة في العلاقات**

الاقليمة والدولية . الاسكندرية: منشأة المعارف، [د.ت].
النقيب، خلدون حسن. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
هلال، رضا. **الصراع على الكويت** .
ويلسون، ارنولد. **الخليج العربي** .تعريب عبد القادر يوسف. الكويت: مكتبة الأمل، ١٩٤٠.

دوريات

دراسات الخليج والجزيرة العربية : العدد ٨، السنة ٢ (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٦).
السفير : ١٩٩٢/١٠/٦.
الشرق الأوسط السعودية: ١٩٨٥/٣/١١.
الشرق الأوسط اللندنية: ١٩٩٠/٣/٢٧.
شؤون الأوسط : العدد ١٢ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢).
المستقبل العربي: العدد ١٥٠ (آب /أغسطس ١٩٩١).
النهار: ١٩٧٩/١١/٣، ١٩٨٠/٢/٩.
الوطن الكويتية: ١٩٨٢/٣/٧.

٢ ـ الأجنبية

BOOKS

سبهر، محمد تقي. **ناسخ التواريخ** .
فريدني، آزر ميدخت مشايخ، **مسائل مرزى إيران وعراق** . طهران: مؤسسة أميركبير، ١٩٩٠.
لاسي، روبرت. **سر زمين سلاصين** . تعريب فيروزة خلعتبري.
معتمد، محمود زها. **تاريخ روابط سياسي ايران وعثماني** . طهران: منشورات إبن سينا، ١٩٥٧.

المكتب الحقوقي لوزارة الخارجية الإيرانية: **الحرب العراقية المفروضة على جمهورية إيران** . بالفارسية. طهران: المكتب، ١٩٨٢.

موسلي، لينورد. **نفت سياست وكودتا** .

Chubin, Chahram. *Security in the persian Gulf.* london: Internationl Institute for Strategic Studies, 1981.

Mamazani, K. Rouhallah. *The Foreign Policy of Iran 1500 - 1941.* Charlottesrille,1966.

Ramazani, Y. *Iran.* 1972.

Rawlinson, Henry. *England and Russia in the East.*

PERIODICALS

Financial Times: 26/7/1985.

Meed: 14/12/1984.

New York Times: 18/12/1975.

The Times: 17/6/1980.